
قواعد أهل الأثر
في
الإيمان بالقدر

ح أحمد بن محمد النجار، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
النجار، أحمد محمد الصادق
قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر ./ أحمد محمد النجار –
المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ
٢٨٠ ص ؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك ٢-١٠١٤-٠١-٦٠٣-٩٧٨
١ – الإيمان(الإسلام) ٢ – القضاء والقدر(الإسلام) أ– العنوان
ديوي ٢٤١ ١٣١٩/ ١٤٣٥

رقم الإيداع: ١٣١٩/ ١٤٣٥
ردمك: ٢-١٠١٤-٠١-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



المملكة العربية السعودية - المدينة النبوية - أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية
تلفاكس/ ٠٠٩٦٦٤٨٤٨٠٧٠٨ - جوال/ ٠٠٩٦٦٥٩٥٩٨٢٠٤٦
البريد الإلكتروني: daralnasihaa@gmail.com



تأليف

أحمد بن محمد بن الصادق النجار




بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوَّىٰ، والذي قدر فهدىٰ، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، أضل وهدىٰ، وأمر ونهىٰ، وقدر وقضىٰ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، بلغ عن ربه الدين والهدىٰ، ونفىٰ التعارض بين ما شرع الله وقضىٰ، صلىٰ الله عليه وسلم وعلىٰ أصحابه ومن اقتفىٰ.

أما بعد:

فإن باب القدر بابٌ عظيم القدر، رفيع المنزلة، وهو: سر الله في خلقه، وغيبه الذي امتحن الله به عباده، لا نجاة للعبد إلا بتحقيق الإيمان به، ولا فلاح له إلا بترك التعمق فيه.

وإذا كان باب القدر بابًا غيبيًّا فلا سبيل لتحصيله إلا بالخبر، فالخبر هو السبيل الوحيد لمن أراد تحصيل جمله، والوقوف عند أحكامه ومسائله.

وفوق ذلك أمر لا يمكن للعقول إدراكه، ولا قوة لها علىٰ تحصيله.

ومن فقه هذا الباب -الذي ينبغي أن يحدث العبد به نفسه دائمًا-: أن يعلم أنه محتاج إلىٰ عناية ربه وتوفيقه، في أموره كلها، صغيرها وكبيرها؛ إذ

إن أعظم نعم الله علىٰ عبده أن يرزقه التوفيق ويعينه.

وهذا التوفيق مبني علىٰ علم الله السابق، فمن علم الله أزلًا أنه أهل للهداية وفقه وأعانه، ومن علم منه أنه ليس أهلًا للهداية تركه ولم يوفقه.

ولما كان الأمر كذلك؛ تعلقت قلوب الأبرار -أئمة السلف الصالح- بكتاب الله السابق، وتقديره الأزلي، فإذا رأوا أنهم قد أقبلوا علىٰ طاعة الله فرحوا؛ لأنهم يُسِّروا لعمل أهل السعادة، وذلك فضل الله أن يؤتيه من يشاء.

والسلف الصالح -أهل الأثر- هم أعظم من حقق باب القدر إيمانًا وعملًا، فجمعوا بين الإيمان بالقدر وامتثال الأمر، ففازوا بسعادة الدنيا والآخرة.

فسبيلهم هو الطريق الأقوم، والهدي الأمثل، لا سلامة للعبد من الخطأ، والوقوع في الضلال، إلا بالسير علىٰ طريقهم، واقتفاء أثرهم.

فهم -والله- كانوا علىٰ الهدىٰ، والصراط المستقيم.

وقد جاءت هذه الرسالة مبنية علىٰ تقريراتهم، وذكرت فيها جمل المسائل؛ طلبًا للاختصار، وهي في عشرة فصول علىٰ النحو الآتي:

الفصل الأول: القواعد المتعلقة بالاستدلال في باب القدر.

الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بمعنىٰ القدر، وسبقه للمقدورات.

الفصل الثالث: القواعد المتعلقة بالإيمان بالقدر وعدم الاحتجاج به.

الفصل الرابع: القواعد المتعلقة بمراتب القدر.

الفصل الخامس: القواعد المتعلقة بأفعال الله.

الفصل السادس: القواعد المتعلقة بأفعال العباد.

الفصل السابع: القواعد المتعلقة بالعلاقة بين فعل الله وإرادته، وفعل العبد وإرادته.

الفصل الثامن: القواعد المتعلقة بالحكمة والتعليل في أفعال الله.

الفصل التاسع: القواعد المتعلقة بالهداية والإضلال.

الفصل العاشر: القواعد المتعلقة بالعلاقة بين القدر والفطرة والشرع والأسباب.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

كتبه

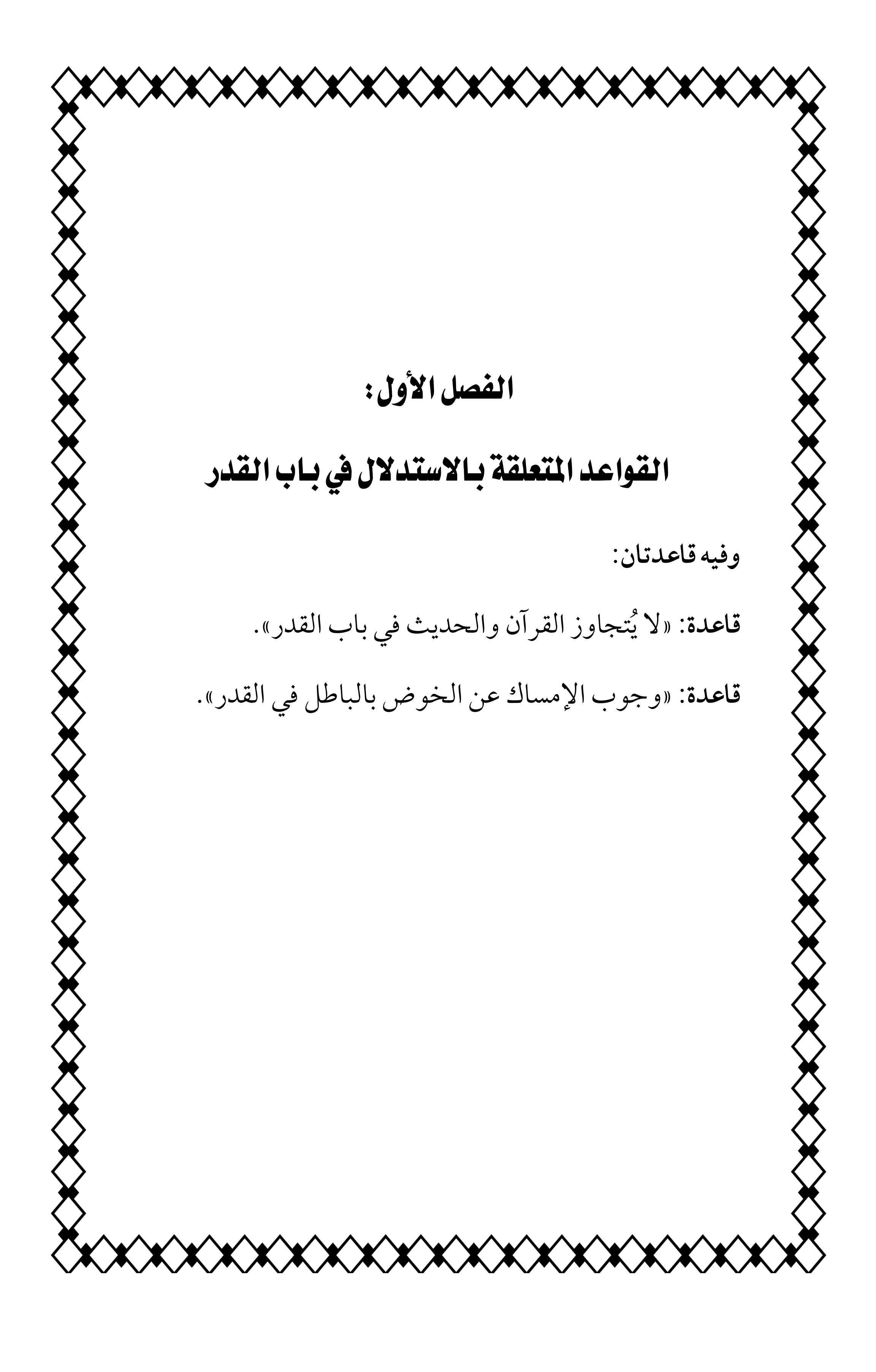
أحمد محمد النجار

في مدينة رسول الله ﷺ

١٦/ شوال/ ١٤٣٤ هـ

البريد الإلكتروني: (Abuasmaa١٢@gmail.com)

الموقع: (www.alngar.com)



الفصل الأول:

القواعد المتعلقة بالاستدلال في باب القدر

وفيه قاعدتان:

قاعدة: «لا يُتجاوز القرآن والحديث في باب القدر».

قاعدة: «وجوب الإمساك عن الخوض بالباطل في القدر».

قاعدة
«لا يتجاوز القرآن والحديث في باب القدر»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

يدخل تحت هذه القاعدة جميع أبواب القدر.

- لا يتجاوز القرآن والحديث في إثبات مراتب القدر.
- لا يتجاوز القرآن والحديث في إثبات الحكمة في أفعال الله.
- لا يتجاوز القرآن والحديث في إثبات الهداية والإضلال.

ونحو ذلك من مسائل القدر.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة قد سيقت لبيان مَأْخذِ باب القدر نفيًا وإثباتًا؛ فما وردَت به النصوص الشرعية ودلت عليه قلنا به، ونثبت به باب القدر، وما نفته نفيناه.

وأما ما سكتت عنه النصوص الشرعية ولم تدل عليه فيجب السكوت

عنه، فلا يُتكلم فيه بنفي ولا إثبات؛ ذلك أن باب القدر غيب لا مجال لمعرفته إلا عن طريق الخبر.

والرسول ﷺ عرَّف أمتَه ما يحتاجون إليه في باب القدر أتمَّ تعريفٍ، ولم يتركهم لمجرَّدِ عقُولِهم، ومحضِ آرَائِهم.

فلا يُتجاوَزُ القرآن والحديث في باب القدر نفيًا وإثباتًا.

وخالف في هذا المعتزلة، فإنهم يرون أن النصوص الشرعية ليست طريقًا للاستدلال بها في باب القدر.

قال القاضي عبد الجبار وهو يتكلم عن مسألة أن الله ليس خالقًا لأفعال العباد: «فإن الاستدلال بالسمع علىٰ هذه المسألة متعذر»[1].

وقال أبو الحسين البصري المعتزلي: «اعلم أن الأشياء المعلومة بالدليل إما أن يصح أن تعلم بالعقل فقط، وإما بالشرع فقط، وإما بالشرع وبالعقل.

وأما المعلومة بالعقل فقط؛ فكل ما كان في العقل دليل عليه، وكان العلم بصحة الشرع موقوفًا علىٰ العلم به، كالمعرفة بالله وبصفاته، وأنه غني لا يفعل القبيح...»[2].

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٥٥).

(٢) «المعتمد في أصول الفقه» (٢/ ٣٢٧).

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

فقد أخبر الله ﷻ أنَّه حرم التَّقَوُّلَ عليه بلا علم، والكلام في القدر بلا حجة من الكتاب والسنة، من التقوُّلِ عليه بلا علم، وهو محرَّمٌ بنَصِّ القرآن.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦].

فقد نهىٰ الله ﷻ عَن قَفْوِ ما ليسَ لنا به عِلمٌ، ويدخل في ذلك باب القدر بلا دليل من الكتاب والسنة.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال أبو المظفر بن السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سبيل معرفة هذا الباب: التوقيف من الكتاب والسنة، دون محض القياس والعقل، فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء العين، ولا ما يطمئن به القلب؛ لأن القدر سر من أسرار الله تعالىٰ، اختص العليم الخبير به، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم؛ لما علمه من الحكمة»[١].

---

(١) ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٧٧).

فقد ذكر أبو المظفر السمعاني أن سبيل معرفة باب القدر هو الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة، ونهىٰ عن الرجوع في هذا الباب إلىٰ القياس والعقل، وعلل ذلك بأن القدر غيب حجبه الله عن الخلق.

وهذا التقرير منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ما تضمنته هذه القاعدة.

❍❍❍❍❍

قاعدة:
«وجوب الإمساك عن الخوض بالباطل في القدر»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

يدخل تحت هذه القاعدة جميع أبواب القدر، فلا يجوز الخوض فيها بالباطل.

- وجوب الإمساك عن الخوض بالباطل في إثبات مراتب القدر.
- وجوب الإمساك عن الخوض بالباطل في إثبات الحكمة في أفعال الله.
- وجوب الإمساك عن الخوض بالباطل في إثبات الهداية والإضلال.

ونحو ذلك من مسائل القدر.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة مؤكدة للقاعدة التي قبلها، وموضحة لها.

فكل خوض في باب القدر من غير دلالة الكتاب والسنة؛ يكون خوضًا بالباطل فيه.

ومعناها: أنه يجب علىٰ العبد وجوبًا شرعيًّا أن يتوقف عن الخوض في تفاصيل باب القدر من غير حجة من الكتاب والسنة؛ ذلك أن باب القدر سر الله تعالىٰ في خلقه،لم يُطلع الله عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًّا مرسلًا.

والسر لا سبيل لمعرفته إلا عن طريق من أسره -صاحب السر-.

ثم إن باب القدر باب غيبي، والغيب لا مجال لمعرفته عن طريق العقل، والتفكر، وإنما يدرك من طريق واحد وهو: الخبر.

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والناظر فيه كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد فيه نظرًا ازداد فيه تحيرًا، ومن العلم بكيفيتها بعدًا، فهو التفكر في الرب عَزَّ وَجَلَّ كيف فعل كذا وكذا، ثم يقيس فعل الله عَزَّ وَجَلَّ بفعل عباده، فما رآه من فعل العباد جورًا يظن أن ما كان من فعل مثله جور، فينفي ذلك الفعل عن الله، فيصير بين أمرين:

- إما أن يعترف لله عَزَّ وَجَلَّ بقضائه وقدره ويرىٰ أنه جور من فعله.

- وإما أن يرىٰ أنه ممن ينزه الله عن الجور فينفي عنه قضاءه وقدره، فيجعل مع الله آلهة كثيرة يحولون بين الله وبين مشيئته.

فبالفكر في هذا أو شبهه والتفكير والبحث والتنقير عنه هلكت القدرية؛

حتىٰ صاروا زنادقة وملحدة ومجوسًا؛ حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد، وشبهوا الله بخلقه...»[١].

والخوض بالباطل في القدر يكون بأمور؛ منها:

أولًا: الخوض في باب القدر بالعقل، والأقيسة العقلية.

ثانيًا: الكلام بالإثبات أو النفي فيما لم يرد إثباته ولا نفيه، فمن أثبت ما سكت عنه الشارع أو نفىٰ كان قد خاض في القدر بالباطل.

ثالثًا: ضرب النصوص المتعلقة بالقدر بعضها في بعض، بأن تجعل النصوص متعارضة متناقضة، فينشأ عن ذلك التباغض والتفرق، وهذا مما لا يرضاه الله ورسولهﷺ.

فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر فغضب حتىٰ احمر وجهه، حتىٰ كأنما فُقئ في وجنتيه الرمان، فقال: **أبهذا أمرتم؟ أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تتنازعوا فيه**»[٢].

وهذا يدل علىٰ وجوب عدم التنازع في القدر.

---

(١) «الإبانة» (١/ ٢٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (ص٤٨١) (ح٢١٣٣)، وقال: «وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يُتابع عليها». وحسنه الألباني.

رابعًا: السؤال في هذا الباب بـ «كيف» و«لم».

وهو معارض لقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

ومن ذلك: لو سأل إنسان فقال: لم خلق الله إبليس وقد علم الله أنه سيعصيه؟

وجواب هذا السؤال دائر بين أمور كلها كفر، مما يدل علىٰ أن السؤال بـ«كيف»، و«لم» في باب القدر لا يجوز:

الأول: أن يقول جوابًا عن هذا السؤال: لم يخلق الله إبليس؟ وهذا جواب كفري؛ لأن الله خالق كل شيء، فنفي خلق الله لإبليس تكذيب لله في خبره.

الثاني: أن الله خلقه ولم يعلم أنه سيعصيه؟ وهذا جواب أيضًا كفري؛ لأن علم الله أزلي، وفقده نقص.

الثالث: أن الله لم يصب في فعله؟[1] وهذا أيضًا كفر.

فالسؤال في باب القدر يجر إلىٰ الكفر، ويئول إليه.

وللخوض في القدر بالباطل محاذير؛ من أعظمها:

التكذيب بالقدر، والخروج من الإيمان.

(١) ينظر: «الإبانة» (١/ ٢٤٧).

قال ابن عباس ﵁: «ما غلَا أحد في القدر إلا خرج من الإيمان»[(١)].

فمآل من خاض في القدر بالباطل إلىٰ التكذيب والخروج من الإيمان.

ومما يدخل في النهي عن الخوض في القدر: النهي عن أهله وهم القدرية والجبرية ، ويلزم منه عدم مجالستهم، ومناظرتهم.

كما يوجب التحذير منهم.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

عن ثوبان ﵁، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا ، وإذا ذُكرت النجوم فأمسكوا ، وإذا ذُكر القدر فأمسكوا**»[(٢)].

فقد أمر النبي ﷺ بالإمساك إذا ذكر القدر، والأصل في الأمر أنه للوجوب، ويستثنىٰ من ذلك ما جاء عن رسول الله ﷺ من الكلام في القدر؛ لأنه ﷺ لا ينطق إلا بوحي من عند الله سبحانه.

وعن أبي رجاء العطاردي، قال: سمعت ابن عباس وهو يقول علىٰ المنبر، قال رسول الله ﷺ: «**لا يزال أمر هذه الأمة موائمًا** -أو مقاربًا- **ما لم يتكلموا في الولدان والقدر**»[(٣)].

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٦٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٩٦).

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١١٨).

فهذا الحديث يدل علىٰ النهي عن الخوض في القدر بالباطل.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن أبي رجاء العطاردي، قال: سمعت ابن عباس علىٰ المنبر بالبصرة يقول: «لا يزال أمر هذه الأمة موازيًا -أو: مواتيًا- ما لم يتكلموا في الولدان والقدر»[١].

قال القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لقوم يذكرون القدر**: «كفوا عما كف الله عنه»[٢].

وعن ميمون بن مهران رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال**: «ثلاث ارفضوهن: ما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، والنجوم، والنظر في القدر»[٣].

وقال طاوس اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اجتنبوا الكلام في القدر، فإن المتكلمين فيه يقولون بغير علم»[٤].

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقدر سر من أسرار الله لم يطلع عليه ملكًا مقربًا، ولا نبيًّا مرسلًا، لا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل»[٥].

وقال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يحسن بالمسلمين التنقير والبحث عن القدر؛

---

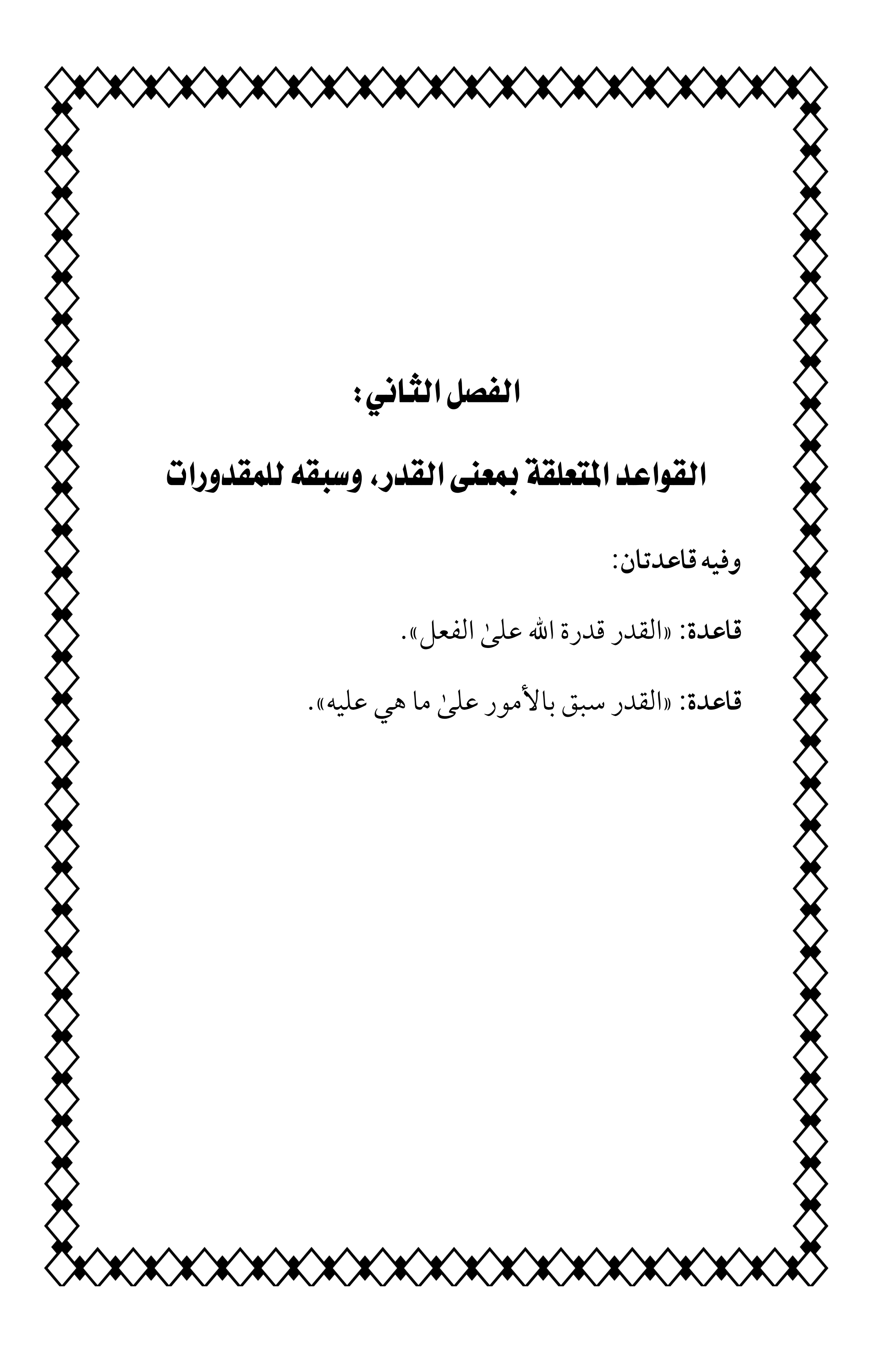
(١) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٢٠٣).
(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ١٨٨).
(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٣/ ٢٤٣).
(٤) «شرح السنة» (١/ ١٤٥).
(٥) «شرح السنة» (١/ ١٤٤).

لأن القدر سر من سر الله ﷻ»[١].

فقد بَيَّن الأئمة أن الواجب علىٰ العبد عدم البحث في القدر، والتنقير عنه؛ وذلك محمول علىٰ الخوض فيه بالباطل، ولهذا علل البغوي والآجري بأنه سِرُّ الله.

❍❍❍❍❍

(١) «الشريعة» للآجري (٢/ ٧٠٢).



الفصل الثاني:

القواعد المتعلقة بمعنى القدر، وسبقه للمقدورات

وفيه قاعدتان:

قاعدة: «القدر قدرة الله علىٰ الفعل».

قاعدة: «القدر سبق بالأمور علىٰ ما هي عليه».

قاعدة:
«القدر قدرة الله على الفعل»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- القدر يتضمن إثبات قدرة الله علىٰ فعله.
- القدر يتضمن إثبات قدرة الله علىٰ الموجودات كلها.
- القدر يتضمن إثبات قدرة الله علىٰ فعل العبد.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

القدر: قدرة الله سبحانه، فهو يتضمن إثبات قدرة الله علىٰ الفعل، ولهذا كان إنكار القدر إنكارًا لقدرة الله علىٰ الفعل.

وقدرة الله عامة علىٰ جميع الموجودات، فلا يكون في ملكه ما لا يقدر عليه سبحانه.

ويتضح من هذه القاعدة: أن القدر متعلق بأفعال الله، فنفي القدر نفي لأفعال الله، وهذا يلزم منه نفي الربوبية التي تقوم علىٰ أفعال الله سبحانه.

وإنكار القدرة أيضًا إنكار للربوبية؛ لأن من لم يكن قادرًا لا يستحق أن يكون ربًّا.

وينبغي التنبيه علىٰ أن المتكلم في القدر بغير ما دلت عليه النصوص الشرعية هو في الحقيقة غير مثبت للقدرة التي يتصف بها الرب سبحانه.

وأوضح مثال علىٰ هذا: مذهب القدرية، فإنهم لما خاضوا في باب القدر بعقولهم رجع ذلك إلىٰ نقض عموم قدرة الله، فزعموا أن الله لا يقدر علىٰ فعل العبد، فيكون في ملك الله ما لا يريده، تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

ثالثًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال زيد بن أسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القدر قدرة الله عَزَّ وَجَلَّ، فمن كذب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عَزَّ وَجَلَّ»[(١)].

وسئل الإمام أحمد عن القدر، فقال: «القدر قدره الله عَزَّ وَجَلَّ علىٰ العباد، فقال رجل: إن زنىٰ فبقدر، وإن سرق فبقدر؟ قال: «نعم، الله قدره عليه»[(٢)].

فقد بين الأئمة أن القدر هو: قدرة الله، فمن أنكر القدر فهو في الحقيقة منكر لقدرة الله سبحانه، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

---

(١) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص١٤٤).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ٥٤٤).

قاعدة:
«القدر سبق بالأمور على ما هي عليه»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

يدخل تحت القاعدة مراتب القدر، فهي سابقة علىٰ المقدَّر.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

القدر سابق لوجود المقدَّر، ومتقدم عليه؛ لأنه متعلق بعلم الله الأزلي ومشيئته وقدرته.

فلما كان علم الله سابقًا علىٰ وجود الموجودات كان القدر المتعلق بعلم الله سابقًا علىٰ وجود الموجودات.

ولما كانت أسماء الله وصفاته وأفعاله سابقة كان القدر المتعلق بها كذلك.

والمقدَّر يقع علىٰ حسب القدر السابق، فما قدر الله فإنه لا يكون إلا كما قدره الله سبحانه، فلا يخرج عما قدره سبحانه.

وهذا راجع إلىٰ مراتب القدر، وسيأتي تفصيلها.

ثالثًا: الأدلة علىٰ القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠].

فقد دلت هذه الآية علىٰ أن قدر الله قد سبق، ولا يقع المقدَّر إلا وفق القدر، فمن قدره الله من أهل السعادة فهو من أهل السعادة وسَيُيَسَّر لعملهم، ومن قدره الله من أهل الشقاوة فسيكون من أهل الشقاوة، وسييسر لعملهم.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه علىٰ الماء**»[1].

فقد ذكر النبي ﷺ أن القدر سبق الأمور، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال محمد بن كعب رحمه الله في قوله تعالىٰ: ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر:١٢]: «كان القدر قبل البلاء»[2].

فقد بين أن القدر يسبق البلاء، وهذا تقرير لما تضمنته القاعدة.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٣).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٢٢/ ٥٧٨).

وقال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله تعالىٰ:** ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٧١]. **حتىٰ بلغ:** ﴿لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾: «سبق هذا من الله لهم أن ينصرهم»[١].

فقد بين أن قدر الله سبق بنصرة عباده المرسلين، وقد وقع علىٰ حسب ما قدره سبحانه.

وقال سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال:٦٨]: «لأهل بدر من السعادة»[٢].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾: «سبق من الله خيرٌ لأهل بدر»[٣].

فقد ذكر الإمامان سبق قدر الله لأهل بدر، وأنه وقع كما قدره الله.

وهذا تقرير من الأئمة لهذه القاعدة، وهي: أن القدر سبق بالأمور علىٰ ما هي عليه.

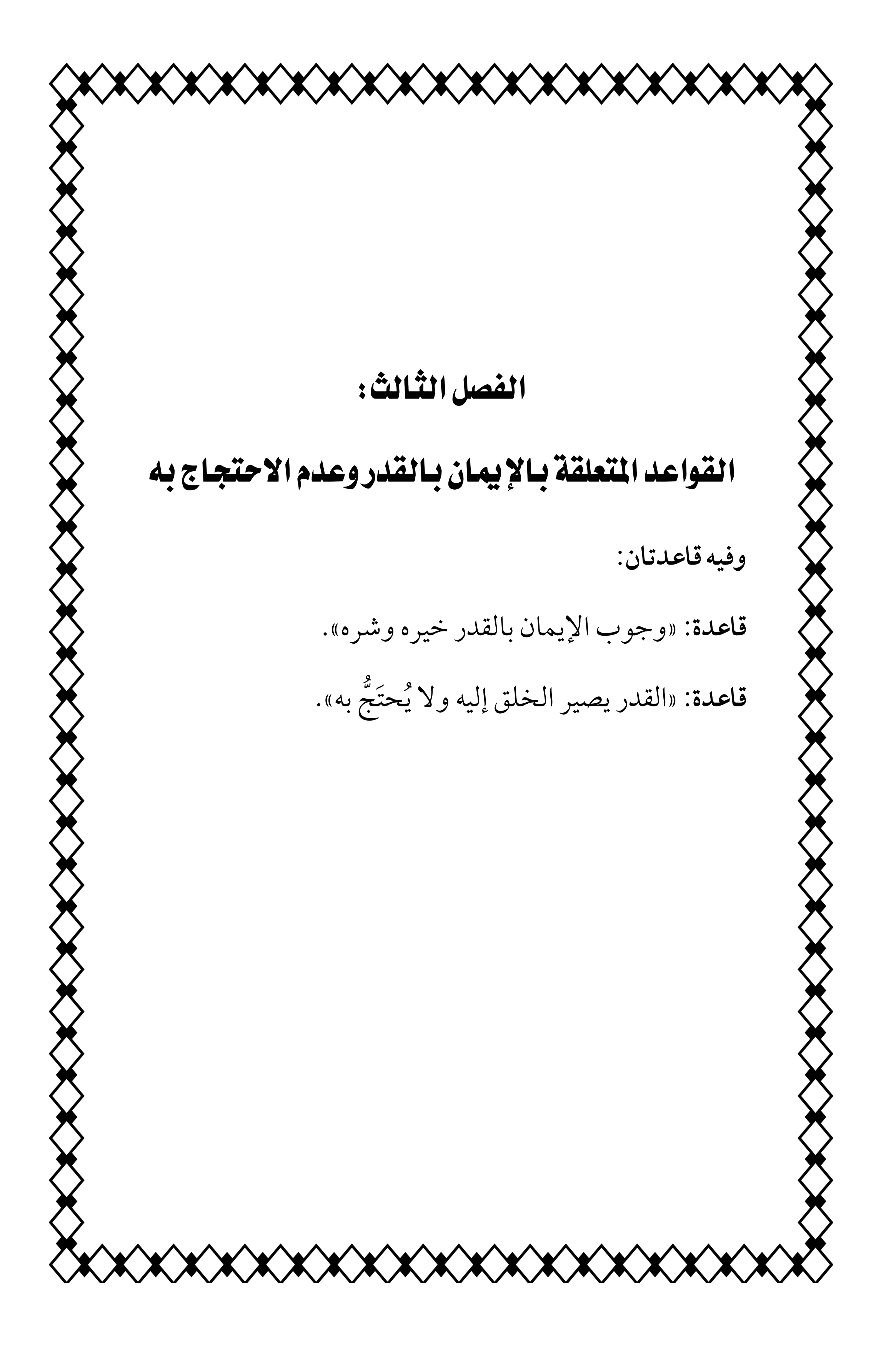
ooooo

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٢١/ ١٣٣).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٤/ ٦٨).

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (١٤/ ٦٩).



الفصل الثالث:

القواعد المتعلقة بالإيمان بالقدر وعدم الاحتجاج به

وفيه قاعدتان:

قاعدة: «وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره».

قاعدة: «القدر يصير الخلق إليه ولا يُحتَجُّ به».

قاعدة:
«وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- دخل في الإيمان بالقدر جميع مسائل القدر.
- من لم يؤمن بالقدر فإنه لا يستحق اسم الإيمان.
- الإيمان بالقدر منه ما هو مجمل، ومنه ما هو مفصل.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

يجب علىٰ العبد وجوبًا شرعيًّا أن يؤمن بالقدر، فمن لم يأت به يكون آثمًا، بل لا يتم الإيمان للعبد إلا إذا آمن بالقدر خيره وشره.

والإيمان مبني علىٰ أركان إذا انتقض منها ركن انتقض الإيمان، ومن أركان الإيمان: الإيمان بالقدر.

فيجب الإيمان بالقدر خيره وشره

يأتي هنا سؤال: هل في القدر شر؟

والجواب: أن إضافة الشر هنا للقدر لا باعتبار فعل الله، وإنما هو باعتبار المقدَّر المقضي، فالقدر الذي هو فعل الله لا شر فيه بوجه من الوجوه، وإنما هو خير محض.

والإيمان بالقدر يكون مجملاً ومفصلاً.

أما المجمل، وهو: القدر الذي لا يتم إيمان العبد إلا به، وهو: أن تؤمن أن كل شيء بقدر، وأنه لا يُقَدِّره إلا الله وحده.

وأما الإيمان المفصل، وهو: الذي يكون تبعًا للعلم التفصيلي، وهو كل ما وردت به النصوص مما يتعلق بمسائل القدر، فيجب الإيمان بتفاصيل باب القدر علىٰ حسب ما يبلغ العبد من النصوص الشرعية.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف عليهم فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم علىٰ أنبيائهم، ولن يؤمن أحد حتىٰ يؤمن بالقدر كله خيره وشره**»[1].

فقد نفىٰ النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان عمن لم يؤمن بالقدر، فدل ذلك علىٰ وجوب الإيمان بالقدر، والنفي هنا متعلق بأصل الإيمان لا بكماله الواجب.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن ابن الديلمي رحمه الله قال: أتيت أبي بن كعب رضي الله عنه، فقلت: يا أبا المنذر،

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢١).

وقع في قلبي شيء في القدر، فحدثني بشيء لعله يذهب من قلبي، فقال: «لو أن الله تعالىٰ عذب أهل سمواته وأرضه، عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقت جبل أحد، أو مثل أحد ذهبًا لم يقبل منك حتىٰ تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت علىٰ غير ذلك دخلت النار.

وأتيت حذيفة فحدثني بمثل ذلك.

ثم أتيت ابن مسعود فحدثني بمثل ذلك.

ثم أتيت زيد بن ثابت، فحدثني عن رسول الله ﷺ بمثل ذلك»[1].

وعن عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: سألت الوليد بن عبادة بن الصامت رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كيف كانت وصية أبيك إليك حين حضره الموت؟ فقال: دعاني، فقال: «يا بني، أوصيك بتقوىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ، واعلم أنك لن تتقي الله حتىٰ تؤمن بالله، واعلم أنك لن تؤمن بالله، ولن تطعم حقيقة الإيمان، ولن تبلغ العلم حتىٰ تؤمن بالقدر كله خيره وشره.

قال: قلت: يا أبت، وكيف لي أن أؤمن بالقدر كله، خيره وشره؟

قال: تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»[2].

---

(١) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص١٣٦) وهذا لفظه، وأخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٢٥) (ح٤٦٩٩).

(٢) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٢٣٦).

وعن عكرمة بن عمار رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «سمعت سالمًا يلعن القدرية الذين يُكَذِّبون بالقدر حتىٰ يؤمنوا بخيره وشره»(١).

وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله تعالىٰ خالق أعمال العباد، خيرها وشرها، كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم»(٢).

وقال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب التصديق بأن الإيمان لا يصح لأحد، ولا يكون العبد مؤمنًا حتىٰ يؤمن بالقدر خيره وشره، وأن المكذب بذلك إن مات عليه دخل النار، والمخالف لذلك من الفرق الهالكة»(٣).

فقد ذكر الأئمة وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، وأنه لا يتم إيمان العبد إلا بإيمانه بالقدر، وبينوا أن المكذب بالقدر في نار جهنم.

ooooo

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٢٠٠).

(٢) «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٤٢).

(٣) «الإبانة» (٢/ ٤٩).

قاعدة:
«القدر يصير الخلق إليه ولا يحتج به»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الخلق صائرون إلىٰ القدر، فلا يخرج شيء عنه، ومن ذلك: كل ما يفعله العبد، من إقدام علىٰ الفعل، أو إحجام عنه.

- كل شيء بقدر، فالخير بقدر، والشر الجزئي بقدر.

- عدم الاحتجاج بالقدر.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

القدر لا يخرج شيء عنه، فكل ما هو كائن وسيكون راجع إلىٰ القدر، وصائر إليه، لكنه ليس حجة لأحد.

فقد تضمنت هذه القاعدة مسألتين:

الأولىٰ: كل شيء بقدر، فلا يخرج شيء عن تقدير الله سبحانه.

الثانية: عدم جواز الاحتجاج بالقدر.

أما المسألة الأولىٰ، وهي: أن كل شيء بقدر، فالخلق كلهم صائرون للقدر راجعون إليه، فلا يخرج شيء عن أن يكون بقدر الله.

فالزنا بقدر، والسرقة بقدر، وكل شيء بقدر، ومن زعم أنها ليست بقدر، وأن الله لم يردها فقد قال بقول المجوسية؛ إذ أثبت مع الله خالقًا، والعياذ بالله.

وأما المسألة الثانية، وهي: عدم جواز الاحتجاج بالقدر، فإن القدر ليس حجة لأحد، فليس لأحد أن يجعله دليلًا وبرهانًا، والمعاصي وإن كانت داخلة في القدر إلا أنه لا يُحتَجُّ بالقدر عليها؛ لأن العبد له اختيار وقدرة، فهو يفعل باختياره وقدرته، ويُنسب إليه الفعل.

والواجب علىٰ العبد أن يصبر علىٰ المصائب ويستغفر من المعايب.

والاحتجاج بالقدر إنما يصح في المصائب لا في المعايب.

يدل عليه: قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر:٥٥].

فأمر عند المصيبة بالصبر، وعند الذنوب بالاستغفار.

وسر التفريق بين المصيبة والذنب: أن المصيبة ليست من فعل العبد، فإذا أصابته نظر إلىٰ القدر؛ حتىٰ يتسَلَّىٰ، ويُذهب الحزن والألم، ويقوده ذلك إلىٰ التسليم لقضاء الله.

ومن ذلك: ما جاء عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القوي، خير وأحب إلىٰ الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير، احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان**»(١).

وأما الذنب فهو من فعل العبد، فإذا أَلَمَّ بذنب لجأ إلىٰ الاستغفار، ويقوده ذلك إلىٰ الابتعاد عن الذنوب.

ولو كان الاحتجاج بالقدر سائغًا في الذنوب والمعايب لما استقام للناس أمر دينهم ولا دنياهم.

أما أمر الدين، فلا دين مع الاحتجاج بالقدر، فإن الإنسان سيسوغ لنفسه الانسلاخ من الدين بحجة القدر، فيرتكب المعاصي ويحتج علىٰ ذلك بالقدر، فلا يبقىٰ له بعد ذلك دين يستقيم عليه.

وأما الدنيا، فلا يمكن للناس أن يتعايشوا فيما بينهم بالاحتجاج بالقدر، فإن هذا لو كان سائغًا لكان للإنسان أن يقتل ويسرق ويحتج بالقدر.

ومن انتكاسة بعض الفطر أن تجد بعضهم يسوغه لنفسه دون الناس، فإذا اعتدىٰ عليه مُعتدٍ، واحتج المعتدي بالقدر لم يقبله منه، بينما هو إذا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٦٤).

اعتدىٰ علىٰ غيره واحتج بالقدر غضب إذا لم يقبل الناس منه ذلك.

والأشد من هذا أن يمنع الاحتجاج بالقدر في الدنيا ويجوزه في الدين.

فصاروا يحتجون بالقدر علىٰ ترك حق الله بما لا يقبلونه ممن ترك حقهم[١].

فإن استدل مستدل باحتجاج آدم علىٰ موسىٰ: فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**احتج آدم وموسىٰ، فقال له موسىٰ: يا آدم، أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسىٰ، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني علىٰ أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة، فحج آدم موسىٰ، فحج آدم موسىٰ** -ثلاثًا-»[٢].

وجوابه: أن موسىٰ لام آدم علىٰ المصيبة وهي: الإخراج من الجنة، فقال: «**خيبتنا وأخرجتنا من الجنة**»، ولم يقل: «**خيبتنا وأكلت من الشجرة**»، وهذه مصيبة ترتبت علىٰ ذنب، فلما كان اللوم متوجها إلىٰ المصيبة احتج آدم بالقدر، واحتجاجه بالقدر علىٰ المصيبة لا إشكال فيه؛ لأن المصيبة خارجة عن قدرة العبد.

ولا يمكن أن يحمل احتجاج آدم علىٰ الذنب؛ لأنه قد تاب منه، فكيف

---

(١) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ٥٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٦١٤)، ومسلم في صحيحه (٢٦٥٢).

يلومه علىٰ ذنب قد تاب منه؟!

ولو كان اللوم علىٰ الذنب لقال له آدم: وأنت يا موسىٰ أيضًا ارتكبت ذنبًا.

فتبين مما سبق عدم جواز الاحتجاج بالقدر.

ومن عجيب التأويلات التي وقفت عليها: ما ذهب إليه القدرية -المعتزلة-، فقد أولوا قوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ : بأن الله أنكر عليهم اعتقادهم وقولهم: إن شركهم إنما وقع بمشيئة الله، وهذا فيه دلالة -علىٰ زعمهم- علىٰ أن العبد إرادته مستقلة، وأنه يفعل ما لا يريده الله، ولا يقدر عليه[1].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩].

فقد أخبر الله أن كل شيء خلقه بقدر، فلا يخرج شيء عن قدر الله.

وقال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٨-١٤٩].

(١) ينظر: «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار (٢/ ٢٦٧).

فقد أخبر الله أن المشركين احتجوا بالقدر علىٰ ما هم فيه من الشرك وتحريم ما لم يحرمه الله، ثم أخبر أن هذه الحجة حجة داحضة باطلة، وأنه لا علم عندهم إلا الظن والافتراء، فدل ذلك علىٰ عدم جواز الاحتجاج بالقدر.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن عباس رضي الله عنه: «الزنا بقدر، وشرب الخمر بقدر، والسرقة بقدر»[(١)].

وقال: «كل شيء بقدر؛ حتىٰ وضعك يدك علىٰ خدك»[(٢)].

وقال مطرف بن عبد الله رحمه الله: «والله ما وكلوا إلىٰ القدر وقد أمروا، وإليه يصيرون»[(٣)].

وقال: «ليس لأحد أن يصعد فوق بيت، فيلقي نفسه ثم يقول: قدر لي، ولكنا نتقي ونحذر، فإن أصابنا شيء علمنا أنه لن يصيبنا إلا ما كتب لنا»[(٤)].

وقال الربيع بن أنس رحمه الله: «لا حجة لأحد عصَىٰ الله، ولكن لله الحجة

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٤٥).

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٦٨).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٣/ ١٠٠٩).

(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١٩٦).

البالغة علىٰ عباده»[١].

وعن مهنىٰ قال: سمعت أحمد يقول: حدثنا هشيم قال: أنا داود بن أبي هند، عن مطرف بن الشخير قال: «لم نوكل إلىٰ القدر، وإليه نصير» قال مهنىٰ: وسمعت حمزة -يعني: ابن ربيعة- يقول: قال مالك بن أنس: «لم نؤمر أن نتكل علىٰ القدر، وإليه نصير»[٢].

وقال الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، لا حجة لمن أضله الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا عذر»[٣].

فقد تضمن كلام الأئمة أنه لا يخرج شيء عن القدر، ومع ذلك فليس لأحد أن يحتج به.

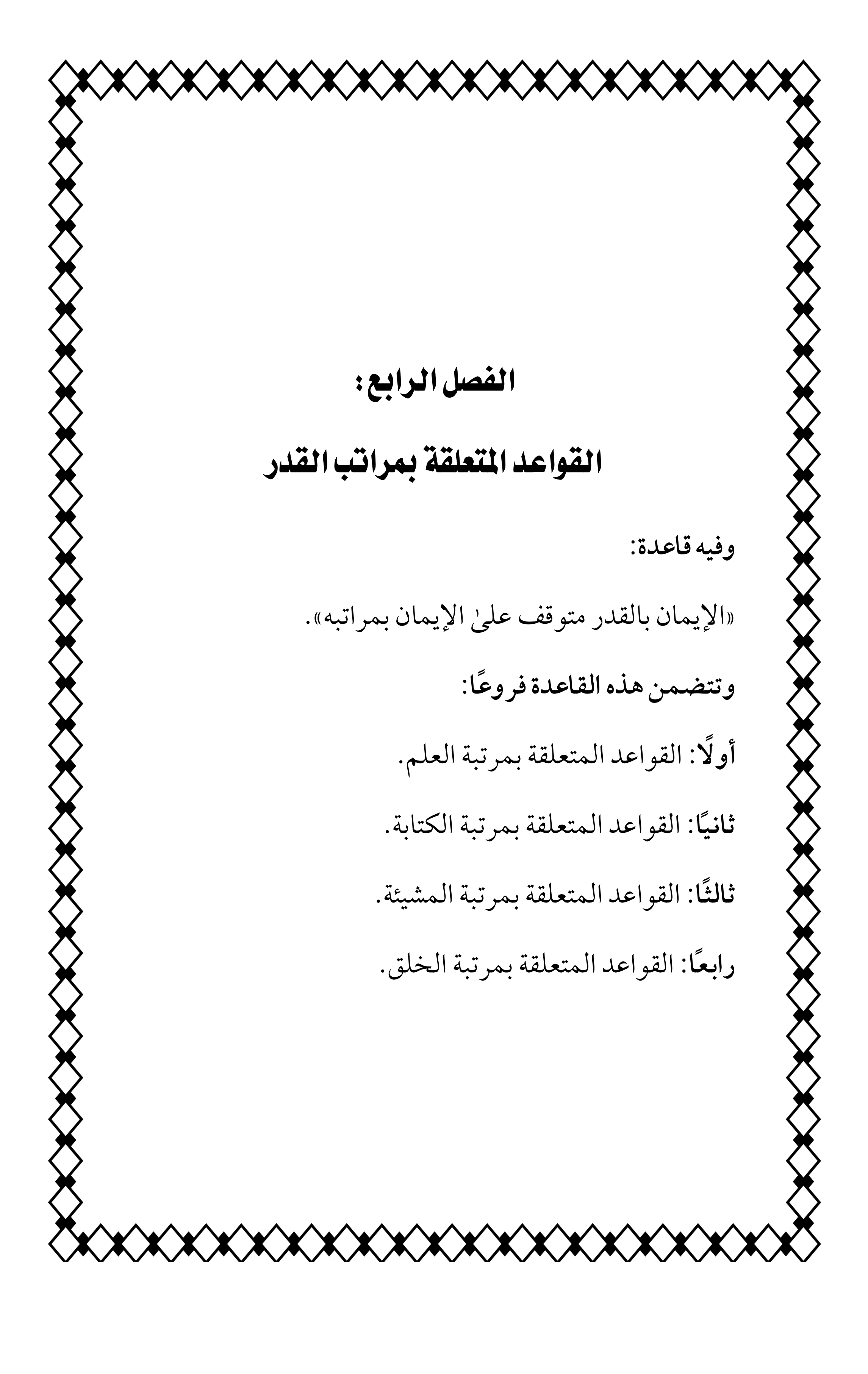
ooooo

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٢/ ٢١٢).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ٥٥١).

(٣) «اعتقاد أئمة الحديث» (ص٦٠).



الفصل الرابع:

القواعد المتعلقة بمراتب القدر

وفيه قاعدة:

«الإيمان بالقدر متوقف علىٰ الإيمان بمراتبه».

وتتضمن هذه القاعدة فروعًا:

أولًا: القواعد المتعلقة بمرتبة العلم.

ثانيًا: القواعد المتعلقة بمرتبة الكتابة.

ثالثًا: القواعد المتعلقة بمرتبة المشيئة.

رابعًا: القواعد المتعلقة بمرتبة الخلق.

قاعدة:
«الإيمان بالقدر متوقف على الإيمان بمراتبه»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الإيمان بالقدر متوقف علىٰ الإيمان بالعلم.
- الإيمان بالقدر متوقف علىٰ الإيمان بالكتابة.
- الإيمان بالقدر متوقف علىٰ الإيمان بالمشيئة.
- الإيمان بالقدر متوقف علىٰ الإيمان بالخلق.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الإيمان بالقدر له أربع مراتب، لا يتم إيمان العبد بالقدر إلا إذا آمن بهذه المراتب جميعًا.

فمراتب القدر في القدر كأركان الصلاة للصلاة، فلا تصح الصلاة بلا أركان.

وهذه المراتب تُعد أركانًا للإيمان بالقدر، يقوم الإيمان بالقدر عليها، وهي دعائمه التي تقيم بنيانه، فإذا اخترم منها عمود اخترم البنيان، فلا يجوز للعبد أن يؤمن ببعضها دون بعض.

وقد عرَّف جمع من العلماء القدر بذكر مراتبه، مما يدل علىٰ أنها أركان له.

وهذه المراتب هي:

أولًا: العلم.

ثانيًا: الكتابة.

ثالثًا: المشيئة.

رابعًا: الخلق.

وتسميتها مراتب لم تأتِ بها النصوصُ الشرعية، وإنما هي من باب الشرح والإيضاح، وهذا لا بأس به، وقد درج عليه العلماء.

وسيأتي بيان هذه المراتب في القواعد الآتية.

أولاً: القواعد المتعلقة بمرتبة العلم:

قاعدة: «لم يزل الله عالِمًا بكل شيء جملة وتفصيلاً ولا يزال كذلك»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- علم الله لا أول له، ولا آخر له.
- علم الله يشمل الكليات والجزئيات.
- لا يخرج شيء عن علم الله السابق.
- وقوع المقدَّر علىٰ حسب علم الله الأزلي.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الله ﷻ مستحقٌّ في أَزله لصفات الكمال، فلا يكون شيء من الكمال الأزلي إلا وهو مُتَّصِفٌ به في أَزله، ومن ذلك صفة العلم.

فلا يجوز أن يُعتقد أن الله ﷻ وُصف بصفة العلم بعد أن لم يكن

متصفًا بها؛ لأنها صفة كمال، وفقدُها نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان مُتَّصِفًا بضده.

ولما كانت الأزليَّةُ ثابتَةً لذات الله وجب أن تكون أسماؤه وصفاته كذلك أزَلِيَّة.

وكما كان الله بصفاته أَزليًّا -أي: لا أول له- كذلك لا يزال عليها أَبديًّا -أي: لا آخر له-، فإن دوام الأسماء والصفات كمالٌ؛ لكونها كمالًا، وما كان كمالًا فدوامُه كمال.

فالله لم يزل متصفًا بالعلم ولا يزال كذلك.

وإذا كان كذلك فلا يخرج شيء عن سابق علم الله سبحانه.

فلم يزل الله عالمًا بمن يطيعه من خلقه ويشكره، ولم يزل عالمًا بمن يعصيه ويكفره.

فعَلم الله المعصية من آدم قبل أن يخلقه، وعلم من إبليس أنه لن يسجد لآدم قبل أن يخلقه.

وهاهنا سؤال: هل يمكن أن يعلم العبد علم الله الأزلي؟

والجواب: لا يمكن للعبد أن يعلم علم الله الأزلي إلا بأحد طريقين:

الأول: خبر الله.

الثاني: أن يقع الأمر، فإذا وقع علم العبد أن الله قد علمه أزلًا، ووقع

حسب علمه سبحانه.

وليس العلم الأزلي هو الذي اضطرهم للطاعة أو المعصية، وإنما فعل العبد باختياره وقدرته، فطابق علم الله ما هم عاملون بعد خلقهم وإيجادهم.

ففعل العبد موافق لما علم الله أزلًا، لا أن علم الله مُؤثِّر في فعل العبد.

وهذه قضية مهمة يدور عليها باب القدر.

قال الطبري: «... الله لم يزل عالمًا بمن يطيعه فيدخله الجنة، وبمن يعصيه فيدخله النار، ولم يكن استحقاق من يستحق الجنة منهم بعلمه السابق فيهم، ولا استحقاقه النار لعلمه السابق فيهم، ولا اضطر أحدًا منهم علمه السابق إلىٰ طاعة أو معصية، ولكنه تعالىٰ نفذ علمه فيهم قبل أن يخلقهم، وما هم عاملون وإلىٰ ما هم صائرون، إذ كان لا تخفىٰ عليه خافية قبل أن يخلقهم، ولا بعد ما خلقهم»[1].

وبهذا يزول كثير من الإشكالات التي ضل بسببها أهل البدع في باب القدر.

والحمد لله الذي وفق أهل السنة لذلك.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن المعتزلة وإن كانوا يقرون بالعلم؛ إلا أنه وقع لهم خلل عظيم في صفة العلم، فهم يرجعونها إلىٰ الذات، فليس هو

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ٣٠٣).

معنًىٰ زائدًا علىٰ الذات.

قال القاضي عبد الجبار: «لأنا قد ذكرنا أنه تعالىٰ عالم لذاته»[(١)].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وجه الدلالة: أن الله لما قال للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، سألوه سؤَالَ استِعْلامٍ واستِكشَافٍ عن الحكمة من خلق هؤلاء مع أن فيهم مَنْ يُفسِد في الأرض، ويسفِكُ الدماء، فإن كان المراد عبادتك، فنحن نُسَبِّح بحمدك ونُقَدِّس لك، فقال الله مجيبًا عليهم: إني أعلم ما لا تعلمون؛ أي: من المصلحة الراجحة في خلق هذا الخلق، وهذا فيه دلالة علىٰ علم الله الأزلي.

وعن علي ﵁ قال: كان رسول الله ﷺ ذات يوم جالسًا وفي يده عود ينكت به، فرفع رأسه فقال: «**ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار**.

قالوا: يا رسول الله، فَلِمَ نعمل؟ أفلا نتكل؟

قال: **لا، اعملوا، فكل مُيسَّر لِمَا خُلِقَ له**، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٠٢).

وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الليل:٥-٦]، إلىٰ قوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:١٠]»(١).

فقد بيَّن النبيﷺ أنه ما من نفس إلا وقد سبق في علم الله منزلها، وهذا يدل علىٰ علم الله الأزلي، وأنه يعلم الشيء قبل وجوده ووقوعه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠]، **قال:** «علم من إبليس المعصية، وخلقه لها»(٢).

وعن أبي رجاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد:١٠]، **قال:** «إن الله أعلم بهم، سواء من أسر القول ومن جهر به، ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار»(٣).

وعن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النجم:٣٢]، **قال:** «علم الله عَزَّ وَجَلَّ من كل نفس ما هي عاملة، وما هي صانعة، وإلىٰ ما هي صائرة»(٤).

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله تعالىٰ:** ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:٨]: «يقول -جلَّ ثناؤه-: وقد سبق في علمي أنهم لا يؤمنون، فلا يؤمن بك

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٦٢)،ومسلم في صحيحه (٢٦٤٧) -واللفظ له-.

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ص٥٤٦).

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (١٦/ ٣٦٧).

(٤) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٢٤٧).

أكثرهم للسابق من علمي فيهم»[١].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تظاهرت الآثار، وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار، وبالاستسلام والانقياد والإقرار: بأن علم الله سابق، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، وما ربك بظلام للعبيد»[٢].

فقد تضمن كلام الأئمة إثبات علم الله الأزلي، وأنه علم أزلًا ما سيكون، كما قد نص ابن عبد البر أن هذا قد تواترت الأخبار فيه عن السلف.

وقد نص الأئمة علىٰ أن من أنكر العلم فهو كافر.

عن عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي وسأله علي بن الجهم عمن قال بالقدر يكون كافرًا، فقال أبي: «إذا جحد العلم، إذا قال: الله -جل وعز- لم يكن عالمًا حتىٰ خلق علمًا فعلم، فجحد علم الله عَزَّ وَجَلَّ كافر.

قال: وسمعت أبي يقول: إذا قال الرجل: العلم مخلوق؛ فهو كافر؛ لأنه يزعم أنه لم يكن له علم حتىٰ خلقه»[٣].

❍❍❍❍❍

(١) تفسير الطبري «جامع البيان عن آي القرآن» (١٩/ ٣٣٦).

(٢) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٦/ ١٤).

(٣) أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ٥٢٩).

قاعدة:
«أحاط علم الله بكل معلوم قبل أن يُكوَّن»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- علم الله محيط بالماضي والحاضر والمستقبل.
- علم الله محيط بالممكن والمعدوم والممتنع.
- علم الله محيط بالكليات والجزئيات.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

علم الله محيط بكل شيء، فيشمل الماضي والحاضر والمستقبل، ويشمل الممكن والمعدوم والممتنع، ويشمل الكليات والجزئيات، فلا يخرج شيء عن إحاطة علم الله سبحانه.

فلا يحدث شيء إلا وقد وسعه علم الله سبحانه، وأحاط به.

وعلم الله من جهة تأثيره في وجود المعلوم علىٰ قسمين:

الأول: علم لا يكون له تأثير في وجود معلومه، كعلم الله بنفسه.

الثاني: علم يكون له تأثير في وجود معلومه، كعلم الله بخلقه[١].

وقد أنكر هذا العلم: القدرية الأول الذين يقولون: إن الأمر أنف في أفعال العباد وغيرها؛ أي: أن الله لا يعلم الأمر إلا بعد وقوعه.

وقد كفرهم السلف، وكانوا يرون استتابتهم، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم.

عن مالك بن أنس، عن أبي سهل بن مالك قال: كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال: ما ترىٰ في هؤلاء القدرية؟ قلت: أرىٰ أن تستتيبهم فإن تابوا وإلا عرضتهم علىٰ السيف، فقال عمر بن عبد العزيز: «ذلك رأيي» قال مالك: «وذلك رأيي»[٢].

فإن قال قائل: هل علم الله يتجدد؟

والجواب: العلم علىٰ حسب النصوص الشرعية علمان باعتبار الثواب وعدمه:

الأول: علم لا يتعلق به مدح ولا ذم، ولا ثواب ولا عقاب، وهو العلم بما سيكون، فهذا هو العلم الأزلي، وهو العلم النظري القولي الخبري المحض.

---

(١) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٣٩٠-٣٩١).

(٢) أخرجه «الخلال في السنة» (١/ ٥٣٣).

فعلم الله في العبد أنه سيطيع لا يترتب عليه ثواب قبل وقوع الطاعة.

الثاني: علم يتعلق به مدح وذم، وثواب وعقاب، وهو العلم المتعلق بالمعلوم بعد وجوده، وهو العلم العملي.

فهذا هو العلم المتجدد بهذا الاعتبار، لا باعتبار العلم وعدمه، وهو تجدد ثبوتي لا مجرد نسبة وإضافة بين العلم والمعلوم(١).

دل علىٰ الثاني قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف:١٢].

فجعل العلم بعد البعث حتىٰ يرتب عليه الثواب والعقاب.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْءَاخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِى شَكٍّ ۗ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ ﴾ [سبأ:٢٠-٢١].

فقد أتىٰ الله بالعلم في الآيتين علىٰ صيغة الفعل الذي يفيد التجدد، وقيده بزمن مخصوص، فدل أيضًا علىٰ تجدده.

قال ابن قُتيبة: «إن إبليس لما سأل الله تعالىٰ النظرة قال: لأغوينهم ولأضلنهم ولآمرنهم بكذا، ولأتخذن من عبادك نصيبًا مفروضًا، وليس هو

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٩٦)، و«جامع الرسائل» (٢/ ٣٩٧)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥١١).

في وقت هذه المقالة مستيقنًا أن ما قدره فيه يتم، وإنما قال ظانًّا، فلما اتَّبعوه وأطاعوه صدق عليهم ما ظنه فيهم، فقال تعالىٰ: وما كان تسليطنا إياه إلا لنعلم المؤمنين من الشاكين، يعني: نعلمهم **موجودين ظاهرين** فيحق القول ويقع الجزاء»[1].

ومما يجب أن يُعلَم: أن العلم وحده لا يكفي في وجود المخلوقات، بل لابد معه من إرادة وقدرة.

وقد أنكر التجدد في علم الله: الأشاعرة.

قال الشهرستاني: «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري علىٰ طريقته لا يتجدد لله تعالىٰ حكم، ولا يتعاقب عليه حال، ولا تتجدد له صفة، بل هو تعالىٰ متصف بعلم واحد قديم، متعلق بما لم يزل ولا يزال...»[2].

ويجاب عليهم -مع ما تقدم-: بالنصوص التي ذكرت العلم بصيغة الفعل، وهذا يدل علىٰ التجدد.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ

(١) «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (١/ ٩٩).

(٢) «نهاية الإقدام» (ص٢١٨).

وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ:٣].

فقد أخبر الله أنه لا يغيب عن علمه شيء، صغر أو كبر أو دق، وهو نفي متضمن لثبوت كمال الضد، فدل ذلك علىٰ إحاطة علم الله بكل شيء.

وقال تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه:٩٨].

وقال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

فقد أخبر الله أن علمه وسع كل شيء، فلا يخرج شيء عن إحاطة علمه سبحانه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

كتب رجل إلىٰ عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسأله عن القدر، فكان مما كتب إليه عمر: «ولقد ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث ولا حديثين، وقد سمعه منه المسلمون فتكلموا به في حياته وبعد وفاته، يقينًا وتسليمًا لربهم، وتضعيفًا لأنفسهم، أن يكون شيء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم يمض فيه قدره، وإنه مع ذلك لفي محكم كتابه: منه اقتبسوه، ومنه تعلموه، ولئن قلتم لم أنزل الله آية كذا لم قال كذا لقد قرءوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم، وقالوا بعد ذلك: كله بكتاب وقدر، وكتبت الشقاوة، وما يقدر يكن، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا نملك لأنفسنا ضرًّا

ولا نفعًا، ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا»[١].

وقال الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويقولون: لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله ولا أن يغلب فعله وإرادته مشيئة الله ولا أن يبدل علم الله؛ فإنه العالم لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغلَب»[٢].

وقال أبو القاسم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ **في ذكره قول أهل السنة:** «علمه بكل مكان، قد أحاط بكل شيء علمًا»[٣].

فقد تضمن كلام الأئمة إحاطة علم الله بكل شيء، وأنه لا يخرج شيء عن علم الله، وهو ما تضمنته هذه القاعدة.

❍❍❍❍❍

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٠٢).

(٢) «اعتقاد أئمة الحديث» (ص٥٧).

(٣) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٦٢).

ثانيًا: القواعد المتعلقة بمرتبة الكتابة:

قاعدة:
«كل ما هو كائن إلى يوم القيامة فقد كُتب وتم»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- من الذي كتب؟
- أين كتب القدر؟
- ما الذي كُتب من القدر؟
- متىٰ كتب القدر؟
- هل فرغ من كتابة القدر؟

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

كُتب في اللوح المحفوظ كل ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، فليس هناك شيء إلا وهو موجود في اللوح المحفوظ، قد فرغ منه وتم.

فكتب الله أقواله وأفعاله، وكتب ما يكون بأقواله وأفعاله.

وكتابة أقواله بمعنىٰ: كتابة ما ليس مخلوقًا، وهو: قوله سبحانه، فأقواله ليست مخلوقة؛ لأنها خرجت من ذات الله.

وكتابة ما يكون بأقواله بمعنىٰ: كتب ما هو مخلوق، فما كان بأقوال الله فهو مخلوق.

فاشتمل اللوح المحفوظ علىٰ ما هو مخلوق، وعلىٰ ما ليس بمخلوق.

وأما كتابة أفعاله وما كان بأفعاله فالقول فيها كالقول في الأقوال وما يكون بالأقوال.

لكن كتابة الأفعال ليست ككتابة الأقوال من جهة أن كتابة الأفعال بمعنىٰ: كتابة ذكرها لا حقيقة الفعل.

وكذلك ما كان بالفعل وهو: المفعول المخلوق المنفصل البائن عن الله.

بخلاف كتابة القول فهو: كتابةٌ لنفس القول.

والذي كتب في اللوح المحفوظ من أقواله وأفعاله هو: ما كان منها متعلقًا بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة.

وما كتب في اللوح المحفوظ إنما كان بالقلم، فأول ما خلق الله القلم أمره أن يكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة.

وكان خلقه للقلم بيده سبحانه.

فعن ابن عمر ﵄ قال: «خلق الله ﷻ أربعة أشياء بيده: آدم، والعرش، والقلم، وجنات عدن، ثم قال لسائر الخلق كن، فكان»(١).

وهاهنا سؤال: متىٰ كتب القدر؟

والجواب: حين خلق الله القلم.

سؤال آخر: متىٰ خلق القلم؟

والجواب: بعد العرش، وقبل السموات والأرض.

فعن مجاهد، عن ابن عباس ﵄، قال: ذكر له قوم يتكلمون في القدر، فقال: «إن الله ﷻ استوىٰ علىٰ عرشه قبل أن يخلق شيئًا، وكان أول ما خلق القلم، وأمره أن يكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة»(٢).

سؤال آخر: ما الذي كتبه القلم؟

والجواب: كتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة.

ومرتبة الكتابة متقدمة علىٰ وجود المخلوقات.

قال ابن بطة ؒ: «باب، الإيمان بأن الله ﷻ كتب علىٰ آدم المعصية

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٨٣).

(٢) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٨٠).

قبل أن يخلقه، فمن رد ذلك فهو من الفرق الهالكة»[١].

ومما ينبغي أن يعلم: أن إنكار الكتابة كإنكار العلم، كلاهما كفر؛ لأن الكتابة مطابقة لعلم الله السابق[٢].

فكتب المقدَّر كما علمه سبحانه، ويوجد في الخارج كما في كتابه.

فإن قال قائل: هل الملائكة يعلمون ما في اللوح المحفوظ؟

والجواب: لا يعلمون ما في اللوح إلا بعد أن يُعلمهم الله، كما جاء عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**وكل الله بالرحم ملكًا فيقول: أي رب نطفة؟ أي رب علقة؟ أي رب مضغة؟ فإذا أراد الله أن يقضي خلقها قال: أي رب، أذكر أم أنثىٰ؟ أشقي أم سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه**»[٣].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥].

فقد أخبر الله أنه كتب في الذكر -وهو اللوح المحفوظ- ما قاله وسيفعله

(١) «الإبانة» (٢/ ٩).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٨٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٩٥)، ومسلم في صحيحه (٢٦٤٦).

من أن الأرض يرثها عباده الصالحون، وهذا دليل علىٰ ما تضمنته هذه القاعدة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٍۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨].

فقد أخبر الله أنه كتب في الكتاب -وهو اللوح المحفوظ- كل شيء قدره.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن عمر ﵄: «مكتوب بين عيني كل إنسان ما هو لاقٍ، حتىٰ النكبة ينكبها»[1].

وعن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم:١]. قال: «الذي كتب به الذكر»[2].

فقد بين أن القلم هو الآلة التي كتب بها ما في اللوح المحفوظ من الذكر.

وكتب رجل إلىٰ عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر، فكان مما كتب إليه عمر: «ولقد ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث ولا حديثين، وقد سمعه

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣٩).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٢٣/ ٥٢٧).

منه المسلمون فتكلموا به في حياته وبعد وفاته، يقينًا وتسليمًا لربهم، وتضعيفًا لأنفسهم، أن يكون شيء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم يمض فيه قدره، وإنه مع ذلك لفي محكم كتابه: منه اقتبسوه، ومنه تعلموه، ولئن قلتم لم أنزل الله آية كذا لم قال كذا لقد قرءوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم، وقالوا بعد ذلك: كله بكتاب وقدر، وكتبت الشقاوة، وما يقدر يكن، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا نملك لأنفسنا ضرًّا ولا نفعًا، ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا»[(١)].

فقد تضمن كتاب عمر بن عبد العزيز الإقرار بأنه لا يخرج شيء عما كتب في اللوح المحفوظ، فقد كتب فيه كل شيء، وفرغ منه.

وقال محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما ينكر قوم أن الله عَزَّ وَجَلَّ علم شيئًا فكتبه»[(٢)].

وقال عبدة بن أبي لبابة رَحِمَهُ اللَّهُ: «علم الله ما هو خالق، وما الخلق عاملون، ثم كتبه»[(٣)].

فقد بين الأئمة أن الذي كُتب هو: ما علمه الله مما هو كائن إلىٰ يوم القيامة.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٠٢).

(٢) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٨٩).

(٣) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٢٣١).

وقال أبو إدريس عائذ الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الله تعالىٰ خلق القلم، فكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة»[(١)].

فقد ذكر أن الذي باشر الكتابة في اللوح المحفوظ هو القلم، وأن الذي كتبه ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة.

❍❍❍❍❍

(١) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٢٣٣).

قاعدة:
«ما كتب في اللوح المحفوظ لا يقبل التغيير والتبديل»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- ما كتب في اللوح المحفوظ من السعادة والشقاوة فإنه لا يقبل التغيير.

- ما كتب في اللوح المحفوظ من الحياة والموت فإنه لا يقبل التغيير.

- ما كتب في اللوح المحفوظ من الآجال والأرزاق فإنه لا يقبل التغيير.

- ما كتب في صحف الملائكة من السعادة والشقاوة، أو الآجال والأرزاق، أو الحياة والموت، ونحو ذلك، فإنه يقبل التغيير.

ثانيًا: المعنى الإجمالي:

ما كتبه الله في اللوح المحفوظ لا يدخله تحريف، ولا يقبل تغييرًا؛ لأنه موافق لعلم الله الأزلي، وعلم الله الأزلي لا يمكن أن يتخلف، فما سيقع

إلىٰ يوم القيامة كان في علمه سبحانه، ثم كتب ما هو في علمه -جل وعلا- في اللوح المحفوظ.

فالكتابة فرع العلم، فإذا كان الأصل لا يتغير فما كان تابعًا له كذلك لا يتغير.

وإذا كانت الكتابة تقبل التغيير لزم من ذلك أن يكون العلم يقبل التغيير، وهذا كفر؛ لأن فيه إضافة النقص إلىٰ الله.

فالعلم سابق للكتابة، والكتابة سابقة علىٰ الخلق.

قال أبو حازم: «إن الله ﷻ علم قبل أن يكتب، وكتب قبل أن يخلق، فمضىٰ الخلق علىٰ علمه وكتابه»[1].

والكتابة قد فرغ منها، وجف بها القلم، وهذا فيه دلالة أن ما كتب لا يقبل التغيير والتبديل.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إني رجل شاب، وأنا أخاف علىٰ نفسي العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فقال النبي ﷺ: «**يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاقٍ، فاختص علىٰ ذلك، أو ذر**»[2].

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٠٧٦).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره»[١].

وإنما الذي قد يتغير هو ما في صحف الملائكة؛ لأنه بالنسبة لما في علم المَلَك[٢].

فالمكتوب نوعان:

الأول: سابق.

الثاني: لاحق.

فالسابق هو الموافق لعلم الله الأزلي، وهو ما كتب في اللوح المحفوظ، وهذا لا يقبل التغيير والتبديل، ويقال له: القضاء المبرَم.

وأما اللاحق فهو ما في صحف الملائكة، فهم يكتبون بعد فعل العبد، وهذا قد يقبل التغيير والتبديل، ويقال له القضاء المعلَّق[٣].

كأن يقال للملك مثلًا: إن عمر فلان مائة سنة مثلًا إن وصل رحمه، وستون إن قطعها، فعلق ذلك بشرط، وكُتب الأمران في صحف الملائكة، ولا يقع إلا واحد من الأمرين.

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣٦).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٩١).

(٣) ينظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٨٩) (١٠/ ٤١٦).

فقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص[1].

وهاهنا سؤال: ما الفرق بين ما كتب في اللوح المحفوظ وما كتب في صحف الملائكة؟

والجواب: الفرق من عدة وجوه:

الأول: أن الذي كتب في اللوح المحفوظ: القلم، والذي كتب في الصحف: الملائكة.

الثاني: أن ما كتب في اللوح المحفوظ سابق علىٰ وجود المقدر، بخلاف ما كتب في صحف الملائكة فهو متأخر ولاحق.

الثالث: أن ما كتب في اللوح المحفوظ مبني علىٰ علم الله فلم يقبل التغيير، وأما ما كتب في الصحف فهو مبني علىٰ علم الملائكة، فقبل التغيير.

الرابع: ما كتب في اللوح المحفوظ لابد أن يقع كما هو، وأما ما كتب في اللوح المحفوظ فقد يقع وقد لا يقع، أعني: المعلق بسبب أو شرط.

فاتضح لنا مما تقدم أن الذي يتغير هو ما في صحف الملائكة.

فإن قال قائل: ما هو الشيء الذي يُمحىٰ من هذه الصحف؟

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (١٠/ ٤١٦).

والجواب: اختلف العلماء في هذه المسألة علىٰ أقوال:

القول الأول: يمحىٰ منها كل شيء من الآجال والأرزاق والمقادير، إلا الشقاوة والسعادة، والحياة والموت، ونسب هذا إلىٰ ابن عباس[١]، وهو قول مجاهد[٢].

القول الثاني: يمحىٰ منها كل شيء، ونسب إلىٰ عمر، وابن مسعود[٣]، وهو قول شقيق[٤].

القول الثالث: الذي يمحىٰ هو ما في الشريعة من أحكام بالنسخ، فليست متعلقة بما في صحف الملائكة، وهو قول ابن عباس في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٥].

القول الرابع: يمحىٰ من جاء أجله، فذهب، ويثبت الذي هو حي يجري إلىٰ أجله، وهو قول الحسن[٦].

والراجح: هو القول الثاني؛ لعموم «ما» في قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

---

(١) «تفسير الطبري» (١٦/ ٤٧٧).

(٢) «تفسير الطبري» (١٦/ ٤٧٨).

(٣) «تفسير الطبري» (١٦/ ٤٨٣).

(٤) «تفسير الطبري» (١٦/ ٤٨١).

(٥) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٧١).

(٦) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٧١).

وليس هناك دليل يخصص هذا العموم، فيبقىٰ العموم علىٰ عمومه، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ: فالمحو والإثبات متعلق بما في علم الملك، وعلم الملك متعلق بالشقاوة والسعادة، والأجل، ونحو ذلك، فيكون المحو متعلقًا بكل ذلك.

كذلك مما يدل علىٰ أن الله يمحو كل شيء: ما جاء عن سلمان ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**»(١).

ويدخل في قوله: «القضاء» كل شيء؛ لأنه لفظ عام.

قال عاصم بن أبي النجود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان أصحابنا يقولون: إن الله ﷻ يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر»(٢).

وأيضًا ما جاء عن أبي وائل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال**: «كان مما يكثر أن يدعو بهؤلاء الكلمات: اللهم إن كنت كتبتنا أشقياء فامحنا واكتبنا سعداء، وإن كنت كتبتنا سعداء فأثبتنا، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب»(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٤/ ٤٤٨).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٣٥).

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (١٦/ ٤٨١).

وهذه جاءت عن عدد من الصحابة.

فلو لم تكن الشقاوة مما يمحىٰ لما جاز الدعاء بهذا، ولكان من الاعتداء.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].

فقد أخبر الله ﷻ أن ما علمه هو في كتاب -وهو اللوح المحفوظ-، وما كان كذلك لا يمكن أن يقبل تغييرًا أو تبديلًا.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩]. **قال:** «الكتابُ كتابان: كتاب يمحو الله منه ما يشاء ويثبت، وعنده أم الكتاب»[1].

وعن أبي وائل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** «كان مما يكثر أن يدعو بهؤلاء الكلمات: اللهم إن كنت كتبتنا أشقياء فامحنا واكتبنا سعداء، وإن كنت كتبتنا سعداء فأثبتنا، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب»[2].

وعن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨]، **قال:**

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٦/ ٤٨٠).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٦/ ٤٨١).

«آجال بني آدم في كتاب، ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ من أجله ﴿وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾»[1].

فقد تضمن كلام أئمة السلف أن ما في اللوح المحفوظ لا يتغير، وإنما الذي يمحو الله منه ما يشاء ويثبت كتاب آخر، وهو الذي بأيدي الملائكة، ولهذا أثبتوا المحو في الكتاب الأول الذي هو عند الملائكة، دون الكتاب الآخر وهو اللوح المحفوظ.

ooooo

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٦/ ٤٨٧).

ثالثًا: القواعد المتعلقة بالمشيئة:

قاعدة:
«مشيئة الله مستلزمة لوجود مراده وجودًا وعدمًا»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- ما شاء الله كان، فكل ما وجد فهو بمشيئة الله.

- أفراد الموجودات، ولا يعلم قدرها إلا الله.

- ما لم يشأه الله فإنه لا يكون.

-أفراد المعدومات، ولا يعلم قدرها إلا الله.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

مشيئة الله مستوجبة لوجود ما أراده، فما شاءه الله لابد أن يوجد، وبالعكس فما لم يشأه الله فإنه لا يكون، فقد علق الله وجود كل شيء وعدمه بمشيئته.

وجودًا؛ يعني: أن ما شاء الله لابد أن يقع، ويوجد.

عدمًا؛ يعني: أن من لم يشأه الله فإنه لا يقع، ولا يوجد.

والمشيئة مرادفة للإرادة الكونية لا الشرعية، وللأمر الكوني لا الشرعي.

وعليه فلا يلزم من وجود ما اقتضته المشيئة أن يكون الله يحبه ويرضاه.

ووجوب وجوده إنما هو بمشيئته المستلزمة لقدرته، وما لم يشأ امتنع وجوده؛ لعدم مشيئته(١).

فتبين مما سبق أن وجود المقدور وعدمه راجع إلىٰ وجود مشيئة الله وعدمها، فإن وجدت وجد، وإن لم توجد لم يوجد.

وهذه حقيقة الربوبية، فلا يقع شيء في الوجود إلا بمشيئته، فهو القائم بتدبير عباده(٢).

فلو وقع في الوجود ما لا يريده لم يكن مدبرًا، ولا يستحق أن يكون ربًّا.

وبهذا نعلم أن خطأ القدرية المعتزلة في باب القدر -لما نفوا عموم مشيئة الرب، وأنه يكون في ملكه ما لا يريد- لزم منه ألَّا يكون الله ربًّا؛ إذ إن مشيئة العبد تغلب مشيئة الله عندهم؛ لأن مشيئة العبد مستقلة عن مشيئة الله.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «فصل في أنه تعالىٰ يريد جميع ما

---

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (١/ ٢٦٢)، و«شرح الأصبهانية» (ص١٤٨).

(٢) ينظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» (١/ ١٧٤).

أمر به ورغب فيه من العبادات، وأنه لا يريد شيئًا من القبائح بل يكرهها»[1].

وهذا في الحقيقة نفي للربوبية.

ومن اللوازم الفاسدة علىٰ القدرية أنه لا يجوز للرجل منهم أن يقول في دعائه اللهم وفقني، اللهم اعصمني، لأن إرادة العبد عندهم تغلب إرادة الرب، فلو أراد الله ما لم يرده العبد، فإن إرادة العبد تغلب، تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

قال الآجري: «ثم اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن القدري لا يقول: اللهم وفقني، ولا يقول: اللهم اعصمني، ولا يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأن عنده أن المشيئة إليه، إن شاء أطاع وإن شاء عصىٰ، فاحذروا مذاهبهم لا يفتنوكم عن دينكم»[2].

ooooo

---

(١) «المغني في أبواب التوحيد والعدل» (٦/ ٢١٨).

(٢) «الشريعة» (٢/ ٩٦٠).

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦٩].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠].

وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢١].

فقد دلت هذه الأدلة علىٰ أن حصول شيء إنما يكون بمشيئة الله، وعدم حصوله أيضًا راجع إلىٰ مشيئته.

فعلق الله حصول الشيء وعدمه بالمشيئة، فدل ذلك علىٰ أن مشيئة الله مستلزمة وجود مراده طردًا وعكسًا.

وعن معاوية بن أبي سفيان ﵁ وهو يخطب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم ويعطي الله**»[(١)].

وعن أبي سعيد ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**اصنعوا ما شئتم، فإنه ما يرد**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧١)، ومسلم في صحيحه (١٠٣٧).

الله يكن»[(١)].

فقد علق وجود الشيء بإرادة الله، وأنه إذا أراد لابد أن يقع، فدل ذلك علىٰ أن مشيئة الله مستلزمة لوجود مراده.

رابعًا:أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن علي بن أبي طالب ﷺ: أن النبي ﷺ طرقه وفاطمة، فقال: «**ألا تصلون**؟ فقلت: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا...»[(٢)].

فقد بين الصحابي الجليل علي ﷺ أن بعث الأنفس متوقف علىٰ مشيئة الله، فإذا شاء الله أن يبعثها بعثها، وإذا لم يشأ أن تبعث فلن تبعث، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

وكتب رجل إلىٰ عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر، فكان مما كتب إليه عمر: «ولقد ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث ولا حديثين، وقد سمعه منه المسلمون فتكلموا به في حياته وبعد وفاته، يقينًا وتسليمًا لربهم، وتضعيفًا لأنفسهم، أن يكون شيء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم يمض فيه قدره، وإنه مع ذلك لفي محكم كتابه: منه اقتبسوه، ومنه تعلموه، ولئن قلتم لِمَ أنزل الله آية كذا، لِمَ قال كذا، لقد قرءوا منه ما قرأتم، وعلموا

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣٤٧)، و مسلم في صحيحه (٧٧٥).

من تأويله ما جهلتم، وقالوا بعد ذلك: كله بكتاب وقدر، وكتبت الشقاوة، وما يقدر يكن، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا نملك لأنفسنا ضرًّا ولا نفعًا، ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا»[(١)].

فقد تضمن كتاب عمر بن عبد العزيز الإقرار بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب الأمور بمشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»[(٢)].

وقال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن شاء الله تعالىٰ له الإيمان آمن، ومن لم يشأ له الإيمان لم يؤمن، قد فرغ الله تعالىٰ من كل شيء»[(٣)].

فقد بين الأئمة أنه لا يخرج شيء عن مشيئة الله وجودًا وعدمًا.

❍❍❍❍❍

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٠٢).

(٢) «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٤٦).

(٣) «الشريعة» (٢/ ٧٣٥).

قاعدة: «ليس في الوجود مقتض على الحقيقة إلا مشيئة الله وحده»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- مشيئة الله وحدها النافذة.
- لا يكون في ملك الله ما لا يريد.
- مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

مشيئة الله هي المقتضية والنافذة وحدها علىٰ الحقيقة، فلا يكون في الوجود ما هو خارج عن مشيئة الله، كما أنه ليس في الوجود موجب في الحقيقة إلا مشيئة الله، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وهذا لا يفهم منه أن العبد ليست له مشيئة واختيار، ولا أنه ليس بقادر، وإنما العبد له مشيئة واختيار، لكنها تابعة لمشيئة الله.

فلما شاء الله من العبد أن يفعل شاء العبد الفعل، فمشيئة العبد تابعة.

ومن زعم أن العبد يشاء لنفسه ما لا يشاؤه الله ولا يريده فقد زعم أن مشيئة العبد تغلب مشيئة الله، فيكون في ملكه ما لا يريد.

وأي افتراء أعظم من هذا الافتراء؟ وهل يستحق أن يكون ربًّا بعد هذا؟ سبحانك[١].

فأفعال العباد وإن كانت مرادة لأصحابها إلا أنها لا تقع إلا بمشيئة الله، فليس في الوجود مقتضٍ علىٰ الحقيقة إلا مشيئة الله وحده.

ومن أنكر هذا لزمه أن يثبت خالقًا مع الله، أو يثبت مخلوقًا لا خالق له.

فالأقسام ثلاثة، وهي: فعل العبد إن لم يكن مخلوقًا لله، فإمَّا:

١ - أن يكون مخلوقًا للعبد استقلالًا.

٢ - أن يكون مخلوقًا للعبد علىٰ سبيل الشركة.

٣ - أن يكون فعله من غير خالق[٢].

وكلها باطلة.

---

(١) ينظر: «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٤٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٨٨).

(٢) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٤٢٩).

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩].

فقد أخبر الله أن الاقتتال وعدم إيمان الناس جميعًا إنما وقع بمشيئة الله، وأن الله لو شاء ألا يكون لما كان، فدل ذلك علىٰ أنه ليس في الوجود شيء نافذ إلا مشيئته، فلا يخرج شيء عن مشيئة الله.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٢٩-٣٠].

وقال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

فقد أثبت الله مشيئتين: مشيئة للرب ومشيئة للعبد، وبين أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله، وهذا يدل علىٰ أن مشيئة الله وحده النافذة، وأن مشيئة العبد تابعة لها.

وعن حذيفة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان،**

ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان»[١].

فقد أمره النبي ﷺ أن يأتي بـ «ثم» بدل «و»؛ لأن «ثم» تفيد التراخي، وهذا يدل علىٰ أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله، لا أنها مساوية لها.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن أبي السفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** «مرض أبو بكر ﵁ فعادوه، فقالوا: ألا ندعو لك الطبيب؟ قال: قد رآني. قالوا: فأي شيء قال لك؟ قال: قال: إني فعال لما أريد»[٢].

وعن الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلىٰ ابن له كتابًا فكان فيما كتب فيه:** «إني أسأل الله الذي بيده القلوب، يصنع فيها ما شاء من هدىٰ وضلالة»[٣].

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المشيئة إرادة الله تعالىٰ، قال الله ﷻ : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾ فأعلم الله تعالىٰ خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله»[٤].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٨/ ٣٧٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٤).

(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ص٦٧٩).

(٤) «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٣٦٦).

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب الأمور بمشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»[(١)].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فليس لأحد مشيئة تنفذ إلا أن تنفذ منها مشيئة الله تعالىٰ، وقد تظاهرت الآثار وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار وبالاستسلام والانقياد والإقرار بأن علم الله سابق، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، وما ربك بظلام للعبيد»[(٢)].

فقد بين الأئمة أن مشيئة الله وحده هي النافذة، فلا يخرج شيء عنها، فهو يصنع في القلوب ما شاء من هدىٰ وضلالة، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد سبحانه.

❍❍❍❍❍

---

(١) «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٤٦).

(٢) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٦/ ١٣-١٤).

قاعدة:
«كل ما تعلقت به المشيئة تعلقت به القدرة»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- وجود المقدور متوقف علىٰ المشيئة والقدرة.

- الموجودات تتعلق بها المشيئة والقدرة.

- ما سيوجد تتعلق به المشيئة والقدرة.

- المعدوم الذي لا يوجد تتعلق به القدرة دون المشيئة.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة تعد مكملة للقاعدتين السابقتين.

ومعناها: أن ما تعلقت به المشيئة تعلقت به القدرة، فما شاء الله كان، ولا يكون شيء إلا بقدرته[1].

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٧٨).

فما شاء الله وجوده لم يوجد بالمشيئة وحدها، وإنما يوجد بالمشيئة مع القدرة.

فوجود المقدور متوقف علىٰ أمرين:

الأول: القدرة التامة.

الثاني: الإرادة التامة.

فإذا تخلف أحد هذين الأمرين امتنع وجود المقدور.

لكن هنا سؤال: هل كل ما تعلقت به القدرة تعلقت به المشيئة؟

والجواب: أن ما تعلقت به القدرة **من الموجودات** تعلقت به المشيئة، فلا تكون كلية صحيحة إلا بقيد الموجودات، أو ما سيوجد.

وبهذا يظهر أن المشيئة والقدرة يجتمعان في الشيء الموجود أو الذي سيوجد، وتنفرد القدرة بالممكن الذي لم يشأه الله كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢١-٢٣].

فالله قادر علىٰ أن يسمعهم لكن هل أسمعهم؟

الجواب: لا؛ لعدم المشيئة، لا لعدم القدرة، فلم تتعلق القدرة هنا بالمشيئة؛ لأنه أمر معدوم لا يوجد، وقد قيدنا التعلق في الموجودات لا المعدومات التي لا توجد.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩].

فلم يشأ الله أن يؤمن من في الأرض جميعًا مع قدرته علىٰ ذلك.

وخالف في هذا القدرية، فزعموا أن القدرة قد تتعلق بما لا يشاؤه، كما أن المشيئة قد تتعلق بما لا يقدر عليه؛ بناء علىٰ أصلهم الفاسد أن الله لا يقدر علىٰ أفعال العباد، ولا يريد القبيح منها.

قال القاضي عبد الجبار: «قد يريد ما لا يقدر عليه، وقد يقدر علىٰ ما لا يريده»[١].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:١٠٦].

فقد أخبر الله أنه قادر علىٰ كل شيء يشاؤه سبحانه، والشيء في الأصل: مصدر شاء يشاء شيئًا، ثم وضعوا المصدر موضع المفعول، فسموا المشيء شيئًا[٢].

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٤٣٤).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٧٨).

ﭐلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة:١٦٤]. قال: «قادرٌ والله ربُّنا علىٰ ذلك، إذا شَاء جعلها رَحمةً لواقح للسحاب ونشرًا بين يدي رحمته، وإذا شاء جَعلها عذابًا ريحًا عقيمًا لا تُلقح، إنما هي عَذابٌ علىٰ من أرسِلتْ عليه»[1].

وعن قتادة في قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴾ [النساء:١٣٣]. قال: «قادرٌ واللهِ ربُّنا علىٰ ذلك: أن يهلك من يشاء من خلقه، ويأتي بآخرين من بعدهم»[2].

فقد بين أن الله إذا شاء شيئًا تعلقت به القدرة ووجد، فالله قادر علىٰ إهلاك من شاء إذا شاء.

❍❍❍❍❍

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٣/ ٢٧٥).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٩/ ٢٩٩).

رابعًا: القواعد المتعلقة بمرتبة الخلق:

قاعدة:
«الله خالق كل موصوف وصفته»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الله خالق كل مخلوق، فيدخل في ذلك: الملائكة، والجن، والإنس، والطيور... إلىٰ غير ذلك.

- الله خالق كل صفة في المخلوق، فيدخل في ذلك: الأجنحة، والأيدي، والأعين... إلىٰ غير ذلك.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الله متصف وحده بصفة الخلق، فلا أحد خالق إلا الله، وخلقه عام لكل مخلوق، فلا يخرج شيء من المخلوقات من عموم خلقه سبحانه، فالله خالق وما سواه مخلوق.

فجميع ما في الوجود: من الأعيان وصفاتها، هي مخلوقة لله، لا يخرج

شيء منها عن خلقه.

ومما يدخل في عموم خلقه: العبد وصفاته، بل كل موصوف وصفته.

فالأعيان كذات العبد، وصفاتها كاليد والوجه للإنسان مثلًا.

وهذا هو حقيقة ربوبيته، أن يكون هو سبحانه الخالق وحده دون غيره، وبهذا استحق أن يكون ربًّا.

والله خلق خلقه بناء علىٰ علمه السابق فيهم، علم ثم خلق.

قال الآجري: «باب ذكر السنن والآثار المبينة بأن الله ﷻ خلق خلقه، من شاء خلقه للجنة، ومن شاء خلقه للنار، في علم قد سبق»[1].

ولفظ الخلق يجمع معنيين[2]:

الأول: الإبداع علىٰ غير مثال سابق.

الثاني: التقدير والتصوير.

فالخلق المضاف إلىٰ الله يجتمع فيه هذان المعنيان، فالله أوجد الأشياء من غير مثال سابق، وهو الذي صورها.

وأما الخلق الذي يضاف إلىٰ المخلوق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ

(١) «الشريعة» (٢/ ٧٤١).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ١٢٤٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٠٣).

ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]. فهو بمعنىٰ: التصوير، دون الإيجاد[(١)].

قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله تعالىٰ:** ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾: «يصنعون ويصنع الله، والله خير الصانعين»[(٢)].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ فَمِنكُمۡ كَافِرٞ وَمِنكُم مُّؤۡمِنٞۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن:٢].

فقد ذكر الله أن الله خلق العباد، فمفعول الخلق هو: العبد، ويدخل في العبد: ذاته وصفاته.

وعن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله خلق كل صانع وصنعته**»[(٣)].

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن حميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «قدم علينا الحسن مكة، فكلمني فقهاء أهل مكة

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/ ١٩).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٥٦).

أن أكلمه في أن يجلس لهم يومًا يعظهم فيه، فقال: نعم، فاجتمعوا، فخطبهم، فما رأيت أخطب منه، فقال: رجل يا أبا سعيد، من خلق الشيطان؟ فقال: سبحان الله هل من خالق غير الله؟ خلق الله الشيطان، وخلق الخير، وخلق الشر، قال الرجل: قاتلهم الله، كيف يكذبون علىٰ هذا الشيخ؟!»(١).

فقد بين أنه لا خالق إلا الله، فلا يخرج شيء عن خلقه، ومما يدخل تحت خلقه: الشيطان، وكذلك الخير والشر، فشمل الأعيان وصفاتها.

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«خَلقتَ العبادَ علىٰ ما عَلِمتَ ... ففي العِلمِ يَمضي الفَتَىٰ والمُسِن»(٢)

وقال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر السنن والآثار المبينة بأن الله خلق خلقه»(٣).

فقد بينا أن الله هو الذي خلق العباد، فهو الخالق دون غيره سبحانه.

○○○○○

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٠٤).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٣٣٢).

(٣) «الشريعة» (٢/ ٧٤١).

قاعدة: «تفرد الرب بخلق ذوات العباد وصفاتهم متناول لتفرده بخلق أفعالهم»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- كل فعل للعبد فهو داخل تحت خلق الله؛ من حركة، وسكون، وقيام، وقعود، وفعل للطاعة، وفعل للمعصية، ونحو ذلك.

- أفعال الحيوان، فيدخل في ذلك: الجن، والإنس، وغيرهم.

- مفعول العبد الذي نتج عن فعله، فإنه يدخل تحت خلق الله.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الرب سبحانه هو الذي تفرد بخلق العبد وصفته، وهذا يقتضي أن يكون هو المتفرد أيضًا بخلق فعل العبد ومفعوله.

وأفعال العباد حادثة بعد أن لم تكن، والحوادث كلها داخلة تحت خلق الله سبحانه؛ إذ إن كل محدَث لابد له من محدِث.

فإن قيل: المحدِث هو العبد.

قيل له: لو كان المحدِث هو العبد لكان إحداثه له حادثًا، فيحتاج إلىٰ محدِث؛ لأن العبد وفعله محدَث، فيلزم دوام ذلك الفعل الحادث.

كما يلزم علىٰ ذلك أن العبد يقدر علىٰ إحداث ما لا يقدر عليه الله؛ لأن المحدِث -الذي أوجد من عدم- لابد أن يكون واحدًا، فإذا كان هو العبد، فيكون قد قدر علىٰ ما لا يقدر عليه الله، تعالىٰ الله عن قولهم.

وأي إلحاد وتعطيل أعظم من هذا؟!(١).

وقد احتج بعضهم بما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [المائدة:١٠٣].

فنفىٰ الله عن نفسه الجعل، والجعل قالوا بمعنىٰ: خلق.

والرد عليهم: أن المراد بالجعل هو: الجعل الشرعي لا الكوني، فالمشركون كذبوا علىٰ الله، فشرعوا أشياء لم يشرعها الله سبحانه.

قال الطبري: «وأولىٰ الأقوال في ذلك عندنا بالصواب أن يقال: إنَّ المَعْنِيِّين بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾، الذين بحروا البحائر، وسيَّبوا السوائب، ووصلوا الوصائل، وحموا الحوامي، مثل عمرو بن لُحَي وأشكاله ممن سنَّ لأهل الشرك السنن الرديئة، وغيَّر دين الله

---

(١) ينظر: «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٤٤)، و«منهاج السنة النبوية» (٣/ ١١٦-١١٧).

دين الحق، وأضافوا إلىٰ الله -تعالىٰ ذكره- أنه هو الذي حرَّم ما حرَّموا، وأحلَّ ما أحلوا، افتراءً علىٰ الله الكذب وهم يعلمون، واختلاقًا عليه الإفك وهم يفهمون، فكذبهم الله -تعالىٰ ذكره- في قيلهم ذلك، وإضافتهم إليه ما أضافوا من تحليل ما أحلوا وتحريم ما حرموا، فقال -تعالىٰ ذكره-: ما جعلت من بحيرة ولا سائبة، ولكن الكفار هم الذين يفعلون ذلك، ويفترون علىٰ الله الكذب»[١].

وهاهنا سؤال مهم: ما معنىٰ كون الله خالقًا لأفعال العباد؟

والجواب: أن الله خلق في العبد الداعي -الإرادة- والقدرة، فإذا كانت الإرادة والقدرة اللتان بهما يكون الفعل مَخلوقَتَيْن لله كان الفعل أيضًا مخلوقًا لله، ثم إذا كان الله خالقًا لذوات العباد وصفاتهم، كان أيضًا خالقًا لأفعال العباد.

وقد اعترف حُذَّاق المعتزلة كأبي الحسين البصري وغيره: أن الفعل لا يوجد إلا بالإرادة الجازمة والقدرة التامة، وأنه عند وجودهما يجب وجود الفعل، وهما مخلوقان لله، وهذا تصريح منهم بمذهب أهل السنة وإن لم ينطقوا بأن الله خلق أفعال العباد[٢].

وفي هذه القاعدة: رد علىٰ المعتزلة الذين يُخرجون أفعال العباد عن خلق الله.

---

(١) «تفسير الطبري» (١١/ ١٣٥).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣١٦).

ومما يلزم علىٰ قولهم: أن الله لا يعلم ما تخفيه صدور العباد؛ وذلك لانتقاء خلق الله لأفعال عباده؛ لأنه إذا انتُفِيَ الخلق انتَفَىٰ العلم، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٤][(١)].

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال كثير من أئمة السلف: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوه فقد كفروا، يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله تعالىٰ قسمهم قبل خلقهم إلىٰ شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذب بالقرآن، فيكفر بذلك، وإن أقروا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال عباده، وشاءها، وأرادها منهم إرادة كونية قدرية، فقد خصموا، لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه»[(٢)].

والمعتزلة قد يقولون: إن الله خالق أفعال العباد: ويعنون بالخلق: التقدير والتصوير، لا الإبداع، وهذا من تلبيسهم علىٰ الناس[(٣)].

بينما الجبرية -الخُلَّص- فإنهم يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، وإنما تنسب إليهم علىٰ سبيل المجاز.

قال أبو الحسن الأشعري في ذكر مقالة الجهمية: «وأن الناس إنما

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٢٠٨).
(٢) «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٠٣).
(٣) ينظر: «أبكار الأفكار» (٢/ ٢٣٢).

تنسب إليهم أفعالهم علىٰ المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه، إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له بذلك، كما خلق له طولًا كان به طويلًا، ولونًا كان به متلونًا»[١].

وحاول الأشاعرة التوسط فأتوا بقول -من جهة المعنىٰ- لم يسبقوا إليه، وأضحكوا عليهم بذلك كلتا الطائفتين، بل العقلاء جميعًا.

فقالوا: الله خالق أفعال العبد، والعبد كاسب.

قال الباقلاني: «فإن جميع الموجودات من أشخاص العباد وأفعالهم، وحركات الحيوانات قليلها وكثيرها، حسنها وقبيحها خلق له تعالىٰ، لا خالق لها غيره، فهي منه خلق وللعباد كسب»[٢].

وذكروا للكسب معنىٰ لا حقيقة له، وسيأتي بيان ذلك.

فاتضح مما سبق أنه لا يخرج شيء من أفعال العباد عن خلق الله.

فإن قيل: ما نتج عن فعل العبد كالشبع ونحوه -وهو ما يعرف بـ: (المتولدات)- هل يدخل تحت خلق الله؟

والجواب: نعم، فهي حاصلة بسبب فعل العبد -الذي خلقه الله-

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (ص٢٧٩).

(٢) «الإنصاف» (ص١٣٧-١٣٨).

وبالأسباب الأخرىٰ التي يخلقها الله مما لا علاقة للعبد بها، فليس فعل العبد وحده أنتج المفعول، والله سبحانه خالق للأثر المتولد عن هذين السببين اللذين أحدهما فعل العبد، وهو خالق للسببين جميعًا.

ولهذا كان العبد مثابًا علىٰ المتولدات، والله تعالىٰ يكتب له بها عملًا[1].

يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٢٠ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠-١٢١].

ففرق الله بين الإنفاق والسير وبين والظمأ ونحوها من الأمور في الجزاء؛ وذلك أنه لما كان الإنفاق و السير عملًا مباشرًا قال فيه: ﴿كُتِبَ لَهُمْ﴾.

والأمور الأخرىٰ لما لم تكن مباشرة بل هو مما يسمىٰ متولدًا قال فيه: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾؛ لأنهم مشاركون في حصول هذه الآثار،

---

(١) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٣١).

وحصول هذه الآثار لابد فيه من الأسباب التي يخلقها الله، ومن رفع الموانع[١].

وخالف في المتولدات الجبرية والقدرية.

فأما الجبرية؛ فذهبوا إلىٰ أن جميع المتولدات فعل الله، وليست فعلًا للعباد؛ بناء علىٰ أصلهم في كون العبد مجبورًا.

وأما القدرية، فقد اختلفوا في هذه المسألة؛ حتىٰ إن منهم من قال: حدثت بلا محدث لها[٢].

والذي ذهب إليه القاضي عبد الجبار إلىٰ أنها مفعولة لفاعل السبب، فقال: «فكما أن السبب يضاف إلىٰ الفاعل فكذلك المسبب، فيجب أن تستوي الحوادث في كونها مضافة إلىٰ الفاعل، وإن كانت تختلف كيفية الإضافة، ففيها ما يتعلق به بلا واسطة كالمبتدأ، وفيها ما لا يتعلق به إلا بواسطة وهو المتولد»[٣].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسۡلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا

(١) ينظر: «تلخيص كتاب الاستغاثة» (١/ ٤٣٢).

(٢) ينظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٨٨).

(٣) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٩٠).

مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:١٢٨].

فقد طلب إبراهيم وإسماعيل من الله أن يجعلهما مسلمين، مع أن كونهما مسلمين فعل لهما، فدل ذلك علىٰ أن فعل العبد يخلقه الله سبحانه، وإلا فلو كان فعل العبد يخلقه العبد لما صح منهما هذا الدعاء، ولكان الذي يجعلهما مسلمين هما دون غيرهما.

وقال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت:٢١].

فقد أخبر الله أنه هو الذي يُنطق، والنطق فعل العبد، فدل ذلك علىٰ أن الله هو الذي خلق فعل العبد.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ [النحل:٨١].

فقد أخبر الله أنه هو الذي جعل لهم السرابيل، وهي من صنع العبد وفعله، ولا تسمىٰ سرابيل إلا بعد صنعة العبد، فدل ذلك علىٰ أن الله هو الذي خلق العبد وفعله.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦]: «بِأَيْدِكُمْ»[(١)].

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢١/ ٧٠).

فقد بيَّن أن ما عُمل بأيدي العباد داخل تحت خلق الله، وهذا يدل علىٰ أنه يقرر أن فعل العبد داخل تحت خلق الله.

وقال يحيىٰ بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة»[(١)].

فقد صرح بأن أفعال العباد مخلوقة لله، ونسب ذلك لأصحابه.

وقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما أفعال العباد، فقد حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك عن ربعي بن حراش، عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال النبي ﷺ: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**، وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة»[(٢)].

فقد ذكر أن الصناعات وأهلها مخلوقة، والصناعات إنما صارت صناعات بفعل العبد، فيكون فعله مخلوقا لله.

وقال اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وما روي من سنة رسول الله ﷺ في إثبات القدر، وما نقل من إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله عَزَّ وَجَلَّ ؛

(١) «خلق أفعال العباد» للبخاري (٢/ ٧٠).

(٢) «خلق أفعال العباد» للبخاري (٢/ ٦٦).

طاعاتها ومعاصيها»[1].

فقد ذكر إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم علىٰ أن الله أفعال العباد مخلوقة لله.

❍❍❍❍❍

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٥٨٩).



القواعد المتعلقة بأفعال الله[1]

وفيه سبع قواعد:

قاعدة: «كل حي لابد أن يكون فاعلًا».

قاعدة: «أفعال الله تقوم بذاته بمشيئته واختياره».

قاعدة: «الله موصوف بالفعل اللازم والمتعدي».

قاعدة: «وجوب الرضا بقضاء الله الذي هو فعله».

قاعدة: «كل أمر ممكن في نفسه فالله قادر عليه».

قاعدة: «الله قادر علىٰ ما نزه عنه نفسه من الظلم».

قاعدة: «الشر لا يرجع إلىٰ أفعاله سبحانه».

ويتفرع عنها قاعدتان:

القاعدة الأولىٰ: «لا يدخل في الوجود ما كان شرًّا محضًا حقيقيًّا بخلاف ما كان شرًّا نسبيًّا إضافيًّا».

القاعدة الثانية: «امتناع إطلاق إرادة الشر علىٰ الله وفعله نفيًا وإثباتًا».

---

(١) لما كان باب القدر مبنيًّا علىٰ أفعال الله وله علاقة بأفعال العبد ناسب أن أذكر قواعد متعلقة بأفعال الله، ثم أثني بقواعد متعلقة بأفعال العبد، ثم أثلث بالعلاقة بين أفعال الله وأفعال العبد.

قاعدة:
«كل حي لابد أن يكون فاعلاً»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

تشمل القاعدة كل من كان حيًّا، خالقًا أو مخلوقًا.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

حياة كل حي -خالقًا كان أو مخلوقًا- تستلزم أن يكون فاعلًا باختياره، فإن الميت هو الذي لا يفعل باختياره.

فمن علامة الحياة: الفعل، ومن علامة الموت: عدم الفعل.

فنستدل علىٰ عدم الفعل بعدم الحياة، ونستدل علىٰ الفعل بالحياة.

والله سبحانه حي، متصف بصفة الحياة، وحياته لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، وهي مستلزمة لجميع صفات الكمال، ومن لوازم هذه الحياة أن يكون فَعَّالًا.

وعليه فمن أنكر فعل الرب فقد أنكر الرب سبحانه وجحده.

فإن قال قائل: ما معنىٰ الفعل؟

والجواب: أن الفعل في لغة العرب يرجع إلىٰ إحداث شيء[١].

والحدوث في لغة العرب بمعنىٰ: التجدد، يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن.

ولا يأتي في لغة العرب بمعنىٰ: المخلوق.

فالإحداث من الخالق ليس بمخلوق، ومن المخلوق مخلوق.

والفعل المضاف إلىٰ الله كذلك، هو إحداث، فتكلم بمعنىٰ: أنه أحدث لنفسه كلامًا، وخلق بمعنىٰ: أنه أحدث خلقًا قائمًا بذاته، غير المخلوق، وهكذا قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالفِعلُ إنما هو إِحدَاثُ الشيءِ»[٢].

وأفعال الله من جهة آحادها متعلقة بالمشيئة.

إذا تقرر ما تقدم: فالقدرية المعتزلة يرجعون كلامهم في باب القدر إلىٰ أفعال الله سبحانه كما قال القاضي عبد الجبار: «وأما الأصل الثاني من الأصول الخمسة، وهو الكلام في العدل، وهو كلام يرجع علىٰ أفعال القديم تعالىٰ -جل وعز-، وما يجوز عليه وما لا يجوز»[٣].

---

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» (٤/ ٥١١).

(٢) «خلق أفعال العباد» (ص٢١٨).

(٣) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٠١).

وأفعال الله عندهم كلها حسنة، فلا يفعل القبيح، كما قال القاضي: «أفعاله كلها حسنة»[(١)].

ولما كان فعل العبد ينقسم إلىٰ حسن وقبيح، نفوا أن يكون الله خالقًا لأفعال العبد، لأن فعل الله لا يكون إلا حسنًا.

وهذا ناتج منهم لعدم التفريق بين الفعل والمفعول، وبين ما يصدر من الرب وما يصدر من المخلوق، وسيأتي تقرير ذلك فيما سيأتي من قواعد.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨].

فقد وصف نفسه -جل وعلا- بالحياة، ومن لوازم هذه الحياة أن يكون فاعلًا، ولهذا قرن اسمه الحي بالقيوم، فهو قائم علىٰ غيره بفعله سبحانه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولقد بين نُعَيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل، فمن كان له فعل

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٠١).

فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت»[1].

فقد ذكر نعيم أن علامة الحي: الفعل، وأن الميت هو الذي لا يفعل، وأقره علىٰ ذلك البخاري.

وهو ما تضمنته هذه القاعدة.

❍❍❍❍❍

(١) «خلق أفعال العباد» (ص٨٥).

قاعدة:
«أفعال الله تقوم بذاته بمشيئته واختياره»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- كل أفعال الله من الخلق والرزق والإعطاء والاستواء ونحو ذلك تقوم بذات الله.

- أفعال الله من جهة آحادها متعلقة بالمشيئة.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

أفعال الله قائمة به، مُتصفٌ بها، وهي: مُتعَلِّقَةٌ بمشيئته من جهة آحادها.

فإثبات أفعال الله متوقف علىٰ أمرين، لا يصح الإثبات إلا بهما:

الأول: قيام الأفعال بذاته، فهي ليست منفصلة عنه.

الثاني: تعلقها بالمشيئة، وهذا من جهة آحاد الأفعال لا نوعها.

وأما المفعول فهو مخلوق منفصل عن الله.

وهذه القاعدة متعلقة بالصفات الاختيارية: وهي الأمور التي يَتَّصف بها الرب، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته.

ثالثا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام:١].

فقد أخبر اللهَ أن السموات والأرض مخلوقة مفعولة، وتخليق السموات والأرض فعلُهُ، وهو كائن بمشيئته؛ إذ إنه حدث بعد أن لم يكن، فالفعل صفة، والمفعول غيرُهُ، فالرب بصفاتِهِ وأفعَالِهِ، وهو الخالق المكوِّنُ، وما كان بتخليقِهِ وتكوينِهِ فهو مخلوقٌ ومُكوَّنٌ.

وقال تعالىٰ: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف:٥١].

فقد ميز الله بين فعل السموات الذي هو الخلق، وبين المفعول المخلوق وهي السموات، ولم يُرِدْ بخلق السموات السمواتِ نفسَهَا، وكذلك ميَّز بين الفعل والنفس، فدل علىٰ أن أفعال الله قائِمَةٌ به غير مخلوقة، كما أن في الآية بيانَ أن فعل السموات الذي هو الخلق مُتَعَلِّقٌ بالمشيئة؛ لأنَّ السموات حَدَثَتْ بعد أن لم تكن.

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢].

فقد جعل الله الندَاء في يوم مُعيَّن، وذلك اليوم حادث بعد أن لم يكن، فدل علىٰ أن النداء -وهو فعلٌ مِن أفعَالِ اللهِ- قائم به، وهو متعلق بالمشيئة.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالفِعلُ إنما هو إِحْدَاثُ الشيءِ، والمفعُولُ هو الحدثُ؛ لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام:١]، فالسمواتُ والأرضُ مفعولَةٌ، وكلُّ شيءٍ سوىٰ اللهِ بقضائه فهو مفعُولٌ، فتخليقُ السموات فعلُهُ، لا يُمكنُ أنْ تَقُومَ سماءٌ بنفسِها مِن غيرِ فعلِ الفاعلِ، وإنما تُنسَبُ السماءُ إليه لحالِ فعلِهِ، ففعْلُهُ من ربوبيتِهِ حيث يقول: كُنْ فَيَكُونُ، والـ «كن» مِن صِفَتِهِ، وهو الموصُوفُ به»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَالفِعلُ صفَةٌ، والمفعُولُ غيرُهُ، وبيانُ ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف:٥١]، ولم يُردْ بخلقِ السموات السمواتِ نفسَهَا، وقد ميَّزَ فعلَ السمواتِ مِنَ السموَاتِ، وكذلك فعْل جُمْلَةِ الخلقِ، وقوله: ﴿وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ وقد ميَّز الفعلَ والنفسَ ولم يُصيِّر فعلَهُ خلقًا»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أهلُ العلم: التخليقُ فعلُ اللهِ، وأفاعيلُنَا مخلوقَةٌ؛

(١) «خلق أفعال العباد» (ص٢١٨).

(٢) «خلق أفعال العباد» (ص٢١٩-٢٢٠).

لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٣-١٤].

يعني: السرَّ والجهرَ مِنَ القولِ، فَفِعلُ اللهِ صفَةُ الله، والمفعُولُ غيرُهُ مِنَ الخلق»[1].

وقال: «بابُ ما جاءَ في تخليقِ السمواتِ والأرض وغيرِها من الخلائِقِ، وهو فعلُ الربِّ -تبارك وتعالىٰ- وأمرُهُ، فالربُّ بصفَاتِهِ وفعلِهِ وأمرِهِ، وهو الخالقُ، هو المكَوِّنُ غيرُ مخلوق، وما كان بفعلِهِ وأمرِهِ وتخليقِهِ وتكوينِهِ فهو مفعولٌ ومخلوقٌ ومكوَّنٌ»[2].

فقد بيَّن الإمام البخاري أنَّ الفعلَ صفَةٌ للهِ، فتخلِيقُ السمواتِ والأرضِ فعلٌ وهو حادثٌ بعدَ أن لم يكُنْ، فَدَلَّ علىٰ أنَّهُ قائِمٌ باللهِ بمشيئته وقدرتِهِ، وأما ما كانَ بفعلِهِ وتخليقِهِ فهو مفعولٌ مخلوقٌ، وبهذا يظهَرُ تقريرُهُ لكونِ الفعلِ غيرَ المفعُولِ، كما أشارَ إلىٰ نكتةٍ وهي: أنَّه لا يُمكنُ أنْ تَقُومَ سماءٌ بنفسِها مِن غيرِ فعلِ الفاعلِ، فدلَّ علىٰ أنَّ الله مُتَّصِفٌ بالفعلِ وهو قائمٌ به.

وقال أبو القاسم التيمي: «أفعالُ العبَادِ ليسَتْ بفِعلِ اللهِ، وإنما هي مخلوقَةٌ له. والخلقُ غيرُ المخلوقِ، فالخلقُ صفةٌ لذاتِهِ، والمخلُوقُ محدَثٌ»[3].

(١) «خلق أفعال العباد» (ص٢٢١).

(٢) «صحيح البخاري» (ص١٢٨٤).

(٣) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٥٧).

فقد بيَّن الإمامُ التيمي أنَّ الخلقَ -الذي هو فِعلٌ مِنْ أفعَالِ الله- صفَةٌ لذَاتِهِ قائِمَةٌ به، وأما المفعُولُ فهو محدَثٌ مخلوقٌ.

❍❍❍❍❍

قاعدة:
«اللهُ مَوْصُوفٌ بِالفِعْلِ اللازِمِ وَالْمُتَعَدِّي»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

دخل في الفعل اللازم: الاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول ... إلىٰ غير ذلك.

دخل في الفعل المتعدي: الخلق، والرزق، والإعطاء... إلىٰ غير ذلك.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

أفعال الله تنقسم إلىٰ قسمين باعتبار تعديتها للمفعول أو عدم تعديتها: لازم ومُتَعَدٍّ.

ومعنىٰ الفعل اللازم: هُو ما لا يتعدىٰ إلىٰ مفعوله.

مثاله: الاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول.

وأما الفعل المتعدي فمعناه: هو ما يَتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعُولِهِ .

مثاله: الخلق؛ فإنه يقتضي مخلوقًا، والرزق؛ فإنه يقتضي مرزوقًا، وهكذا الهدىٰ، والإضلال، والتعليم، والبعث، والإرسال، والتكليم.

وكلٌّ من الفعل اللازم والمتعدي حاصل بمشيئة الله.

ومما ينبغي أن يُعلَم: أن كل من قال: إن الرب لا تقوم به الصفات الاختيارية، فإنه ينفي أن يقوم به الفعل اللازم والمتعدي.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

- أولًا: الأدلة علىٰ الأفعال اللازمة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢].

فقد وصف الله نفسَهُ بالاستواء، والمجيء، وهي كلها أفعال ولم يُعَدِّها إلىٰ المخلوق، فدل علىٰ أن الله متصف بالأفعال اللازمة التي لا تتعدىٰ للمخلوق.

- ثانيًا: الأدلةُ علىٰ الأفعالِ المتعديةِ:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [إبراهيم:١٩].

وقال تعالىٰ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١].

وعن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ يرويه عن ربه قال: «**إذا تقرب العبد إليَّ شبرًا تقرَّبْتُ إليه ذراعًا، وإذا تقرب إليَّ ذراعًا تقرَّبْتُ منه باعًا، وإذا أتاني يمشي أتَيتُهُ هرولةً**»[1].

فقد وصف الله نفسه بالخلق وأنه خلق السموات والأرض، ووصف نفسه بالسمع وأنه قد سمع قول التي تجادل النبي ﷺ في زوجها، ووصف نفسه بالقرب وأنه يقرب ممن يقرب منه، فهذه الصفات من الصفات الفعليَّةِ المتعديَةِ للمخلوق.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال أبو القاسم التيمي: «والأفعال علىٰ ضربين: لازم ومتَعَدٍّ، فاللازم: ما لا مفعول له، والمتعدي: ما له مفعول، فلو كان الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، لم يكن اللازم فعلًا، إذ لا مفعول له»[2].

○○○○○

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٥٣٦)، ومسلم في صحيحه (٢٦٧٥).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٢٨).

قاعدة
«وجوب الرضا بقضاء الله الذي هو فعله»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- كل فعل لله قائم به متعلق بمشيئته فيجب الرضا به، فيدخل فيه: الخلق، كخلق الخير والشر، والرزق، ونحو ذلك.

- المفعول المنفصل: كالكفر، والفسق، والمرض، والفقر، ونحو ذلك، له أحوال من جهة الرضا به أو عدم الرضا به.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

القضاء مصدر يُطلَق علىٰ الفعل وعلىٰ المفعول، فإذا أطلق علىٰ الفعل أُريد به: فعل الله سبحانه، وإذا أُطلق علىٰ المفعول أُريد به: المَقضِي المنفصل البائن عن الله.

فالقضاء الذي هو فعله سبحانه **يجب** علىٰ العبد أن يرضىٰ به؛ لأنه أُسنِد إلىٰ الله اللطيف الحكيم.

فإن قال قائل: ما حكم الرضا بالمقضي وهو: المفعول المنفصل عن فعل الله؟

والجواب: المقضي قسمان: ديني وكوني.

أما الديني فيجب الرضا به؛ لأن الله يحبه.

وأما الكوني فمنه ما **يُستحب** الرضا به وهو المصائب، ومنه ما **يحرم** الرضا به وهو الذنوب والمعاصي[1].

فإن قيل: فكيف يجتمع الرضا بالمقضي الذي يكرهه العبد -من المرض والفقر والألم- مع كراهته له؟

والجواب: لا تنافي بين الأمرين؛ لاختلاف جهة الرضا عن جهة الكراهية.

فأما جهة الرضا؛ فلكونه يُفضي إلىٰ ما يُحَب.

وأما جهة الكراهة فلتألم العبد به، كالدواء الكريه الذي يعلم أن فيه شفاءه؛ فإنه يجتمع فيه رضاه به، وكراهته له[2].

فرضاه لما فيه من الشفاء، وكراهته لما فيه من المذاق الكريه.

وهاهنا سؤال: كيف يجتمع الرضا بالكفر من جهة كونه فعل الله،

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٧٦٢).

(٢) ينظر: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» (٢/ ١٩٤).

وبُغضه من جهة كونه مَقضِيًّا؟

والجواب: أن العبد يسخط ذلك، ويبغضه، ويكرهه من حيث هو فعل له بسببه، وواقع بكسبه وإرادته، واختياره.

ويرضىٰ بعلم الله وكتابته ومشيئته، وإذنه الكوني فيه.

فيرضىٰ بما من الله، ويسخط بما هو منه، فالجهتان منفكتان[١].

فالرضا بالنظر إلىٰ فعل الله، والسخط بالنظر إلىٰ المفعول.

وخالف هذه القاعدة أهل الكلام، فيوجبون الرضا بالقضاء الذي هو من جنس الآلام والأمراض، دون ما يتعلق بالمعاصي والكفر، فهذه عندهم ليست من قضاء الله ولا فعله.

قال القاضي عبد الجبار: «إن كانت كل القبائح والفواحش من خلق الله تعالىٰ؛ وما خلقه فقد قضاه وقدره من وجه، فيجب الرضا إذن بذلك، وهذا كفر، وإن لم يجب الرضا به ففي ذلك دلالة علىٰ أنه ليس من قضاء الله تعالىٰ؛ لأن من دين المسلمين أن الرضا بقضاء الله واجب، وإذا لم يكن من قضائه فليس من خلقه، بل هو من فعل العباد»[٢].

وقال: «وليس المراد بذلك فعل الزنا والسرقة والظلم والفواحش؛ لأن

---

(١) ينظر: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» (٢/ ١٩٧).

(٢) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٥٤).

ذلك لو وجب الرضا به لصح أن يخصه بعينه، ويقول: إنا نرضىٰ بالزنا والفواحش، ونقول: إن ذلك من قضاء الله، فلابد من الرضا به، وذلك كفر من قائله»[1].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

عن العباس بن عبد المطلب ﷺ: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا**»[2].

فقد أخبر النبي ﷺ أن طعم الإيمان لا يذوقه إلا من رضي بالله ربًّا، والرضا بالله ربًّا لا يتم إلا بالرضا بقضائه الذي هو فعله وأمره، فدل ذلك علىٰ وجوب الرضا بفعل الله.

وعن عطاء بن السائب، عن أبيه، قال: «صلىٰ بنا عمار بن ياسر صلاة، فأوجز فيها، فقال له بعض القوم: لقد خففت -أو: أوجزت- الصلاة، فقال: أما علىٰ ذلك، فقد دعوت فيها بدعوات سمعتهن من رسول الله ﷺ، فلما قام تبعه رجل من القوم هو أبي غير أنه كنىٰ عن نفسه، فسأله عن الدعاء، ثم جاء فأخبر به القوم: اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك علىٰ الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرًا لي، اللهم وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب، وأسألك

(١) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٥٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٤).

القصد في الفقر والغنىٰ، وأسألك نعيمًا لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع، **وأسألك الرضاء بعد القضاء**»[1].

فقد كان من الدعاء الذي علمه النبي ﷺ عمارًا: الرضاء بقضاء الله سبحانه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، **قال:** «الراضية بقضاء الله، التي علمت أن ما أصابها لم يكن ليخطئها، وما أخطأها لم يكن ليصيبها»[2].

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل الزهد: الرضا عن الله»[3].

وعن إسحاق قال: «حضرت رجلًا عند أبي عبد الله -أحمد بن حنبل- وهو يسأله، فجعل الرجل يقول: يا أبا عبد الله، رأس الأمر وجماع المسلم علىٰ الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، والتسليم لأمر الله، والرضا بقضاء الله؟

قال أبو عبد الله: نعم»[4].

---

(١) أخرجه النسائي في سننه (٣/ ٥٤) (ح١٣٠٥).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٠١).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٣٩٩).

(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٦٢).

وقال ابن أبي عاصم: «باب ذكر القدر والرضا به»[1].

فقد ذكر الأئمة أن من صفات عباد الله المتقين الرضا بقضاء الله، بل هو رأس الأمر وجماع المسلم، وهذا يدل علىٰ وجوبه.

❍❍❍❍❍

(١) «السنة» (١/ ١١١).

قاعدة:
«كل أمر ممكن في نفسه فالله قادر عليه»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الله قادر علىٰ الممكن الذي وجد، ودخل في ذلك كل ممكن وجد.
- الله قادر علىٰ الممكن الذي سيوجد، ودخل في ذلك كل ممكن سيوجد.
- الله قادر علىٰ المعدوم الذي لا يوجد.
- أفعال الله وأفعال خلقه يدخلان تحت قدرة الله.

ثانيًا:المعنىٰ الإجمالي:

الله له قدرة متصف بها سبحانه، وذلك أنه لما كان فاعلًا باختياره تعين أن تكون له قدرة؛ لأن الفعل لا يكون إلا بقدرة، والفاعل لابد أن يكون قادرًا، وهذا مستقر في الفطر، معلوم بالضرورة[1].

(١) ينظر: «شرح الأصبهانية» (ص٣٩٩-٤٠٢).

فمن نفىٰ القدرة نفىٰ الفعل، ومن نفىٰ الفعل نفىٰ الحياة.

ثم إن الخلق مستلزم للقدرة والمشيئة، فإذا نفيت القدرة لزم من ذلك ألا يكون الله خالقًا.

فتحصل مما سبق: أن نفي القدرة يلزم منه نفي الرب، ونفي ربوبيته.

وقدرة الله يدخل تحتها:

١-أفعال نفسه، فالله قادر علىٰ أفعاله، كما قال تعالىٰ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس:٨١].

فالقدرة هنا تعلقت بصفة الخلق.

٢- أفعال الخلق عمومًا، فلا يخرج شيء منها عن قدرته سبحانه.

ومضمون هذه القاعدة: أن قدرة الله متعلقة بكل ممكن في نفسه، فكل ما تُصور وجوده دخل تحت قدرة الله -جل وعلا-، سواء كان الممكن قد وجد، أو لم يوجد، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣].

فدلت الآية علىٰ أن الله قادر علىٰ المعدوم الذي لم يوجد، فهداية كل نفس لم يشأها الله، لكن الله قادر عليها؛ لأنها ممكنة.

فإن قيل: إذا كان مقدورًا عليه -أي: المعدوم- فلماذا لم يوجد؟

والجواب: لأن الله لم يشأ وجوده، فالمانع من وجوده هو تخلف المشيئة لا القدرة.

فإن قال قائل: هل الممتنع لذاته داخل تحت قدرة الله؟

والجواب: أن الممتنع لذاته يمتنع وجوده خارج الذهن، فهو ليس بشيء أصلًا، ككون الشيء موجودًا ومعدومًا في وقت واحد، وما كان هذا حاله لا يتصور دخوله تحت قدرة الله.

فالممتنع ليس بشيء، فمن العبث أن تقول: إن الله قادر عليه، أو ليس بقادر عليه؛ لأنه لا يتصور وجوده أصلًا.

وقد قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الحشر:٦]، فعلق القدرة بالشيء دون غيره، والممتنع لذاته باتفاق العقلاء ليس بشيء.

والشيء: اسم لما يوجد في الأعيان، ولما يتصور في الأذهان، فما قدره الله وعلم أنه سيكون فهو شيء في العلم والكتابة، وإن لم يكن شيئًا في الخارج[1].

يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

وهاهنا سؤال: هل خلق المتضادات -الشيء وضده، كالحياة وضدها

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٩-١٠).

الموت- داخل تحت قدرة الله؟

والجواب: القدرة علىٰ خلق المتضادات قدرة علىٰ خلقها علىٰ سبيل البدل لا علىٰ سبيل الاجتماع، فإذا شاء الله أن يجعل العبد متحركًا جعله متحركًا، وإذا شاء أن يجعله ساكنًا جعله ساكنًا، ولا يجمع في العبد الحركة والسكون في وقت واحد، وكذلك الإيمان والكفر[1].

وخالف هذه القاعدة طوائف[2]:

الطائفة الأولىٰ: زعمت أن قدرة الله عامة يدخل فيها الممتنع لذاته؛ كالجمع بين الضدين، وهو قول ابن حزم.

الطائفة الثانية: تزعم أن قدرة الله عامة مخصوصة، يخص منه الممتنع لذاته، فهو وإن كان شيئًا لا يدخل تحت القدرة كما ذكر ذلك ابن عطية.

الطائفة الثالثة: أن قدرة الله عامة ويخص منها أفعال العباد، وهو: مذهب القدرية.

فإنهم إذا قالوا: إنه قادر، لم يريدوا بذلك ما يريده أهل السنة، وإنما يريدون بذلك أنه قادر علىٰ كل ما هو مقدور له عدا أفعال الحيوان.

قال القاضي عبد الجبار: «قد يريد ما لا يقدر عليه، وقد يقدر علىٰ ما

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٨).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٥١٣).

لا يريده»[1].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الحشر:٦].

فقد علق الله قدرته بالشيء، وكل ممكن في ذاته فهو شيء، فدل ذلك أن علىٰ أن كل ممكن فالله قادر عليه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما وصف الله نفسه -جل ذكره- بالقدرة علىٰ كل شيء»[2].

فقد بين أن الله لم يصف نفسه بالقدرة مطلقًا، وإنما وصف نفسه بالقدرة علىٰ الشيء، فدل ذلك علىٰ أن الله قادر علىٰ كل شيء.

❍❍❍❍❍

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٤٣٤).

(٢) «تفسير الطبري» (١/ ٣٦١).

قاعدة:
«الله قادر على ما نزه عنه نفسه من الظلم»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الظلم ممكن، فالله قادر عليه.

- حرم الله الظلم علىٰ نفسه وتنزه عنه.

- دخل في الظلم كل وضعٍ للشيء في غير موضعه، كمعاقبة البريء، أو معاقبة من ليس بمذنب بذنب غيره، أو عدم مجازاة المحسن، ونحو ذلك.

- وجود الكفر والمعاصي في الكون لا يلزم منه أن يكون الرب ظالمًا.

- إثبات كمال ضد الظلم لله سبحانه.

- خلق أفعال العباد ليس من الظلم الذي تنزه الله عنه.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة تابعة للقاعدة التي قبلها.

والظلم هو: وضع الشيء في غير موضعه.

ومنه قول نابغة بني ذبيان:

إِلا أُوَارِيَّ لأيًـــا مَـــا أُبَيِّـــنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

فجعل الأرض مظلومة، لأن الذي حفر فيها النؤى حَفر في غير موضع الحفر(١).

ومعنى القاعدة: أن الظلم مما يدخل تحت قدرة الله؛ لأنه ممكن ويتصور وجوده، فهو سبحانه يقدر على أن يظلم، لكنه نزه نفسه عنه؛ لأنه صفة نقص مطلق، والله سبحانه لا يتصف إلا بالكمال المطلق، فلا يكون في أفعاله إلا ما كان كمالًا، ولا يدخل النقص في أفعاله سبحانه.

وكونه داخلًا تحت القدرة؛ لأنه ممكن، فوضع الشيء في غير موضعه ممكن، لكنه تنزه عنه سبحانه؛ لكمال أسمائه وصفاته.

ونفي الظلم عن الله فيه إثبات كمال ضده وهو العدل، فالله سبحانه حكم عدل، يضع الأشياء في مواضعها.

ونفي ما نفاه الله عن نفسه متضمن لثبات كمال الضد(٢).

وقد حرم الله الظلم على نفسه، وهذا التحريم يستلزم بغضه وكراهيته للظلم.

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٢٣).

(٢) ينظر: رسالتي: «القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية».

ومن الظلم الذي حرمه الله علىٰ نفسه: ألا يجزي المحسن علىٰ حسناته، وأن يعاقب البريء علىٰ ما لم يفعله، أو يعاقب هذا بذنب غيره، ونحو ذلك[1].

ولابد من التنبيه هنا علىٰ أمر مهم، وهو: ليس كل ما كان ظلمًا من العبد يكون ظلمًا من الرب، كما أنه ليس كل ما كان قبيحًا من العبد يكون قبيحًا من الرب.

فلا تقاس أفعال الرب بأفعال العبد؛ للمباينة بين الخالق والمخلوق.

ومن أوجه المباينة بينهما: أن فعل الله صادر عن كماله، كمل ففعل، بينما العبد كماله من فعله.

وفي هذا رد علىٰ المعتزلة الذين قاسوا أفعال الله علىٰ فعل خلقه، وعدله علىٰ عدلهم.

والطوائف متفقة -من حيث الجملة- علىٰ أن الله منزه عن الظلم، ولكن النزاع بينهم في معناه.

وسبب هذا النزاع يرجع إلىٰ أصل اشتركوا فيه، وهو: وجود الكفر والمعاصي من العباد.

فأراد القدرية أن ينزهوا الله عن خلق الكفر والمعاصي؛ حتىٰ ينفوا عنه

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٤٦).

الظلم، فزعموا أن العبد هو الذي خلق فعل نفسه.

وأما الجبرية فالتزموا ذلك.

فهذه القاعدة فيها ردٌّ علىٰ طائفتين[١]:

الأولىٰ: من جعل الظلم ممتنعًا لذاته غير مقدور عليه، كما صرح به الأشعري ومن وافقه.

ووجه كونه ممتنعًا عندهم: **أن الظلم معناه**: التصرف في ملك غيره، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وكلاهما مُنتَفٍ في حق الله تعالىٰ.

والله سبحانه يمتنع أن يتصرف في ملك غيره؛ لأن كل شيء تحت ملكه سبحانه.

وليس فوق الله تعالىٰ آمر تجب عليه طاعته.

قال الشهرستاني في نقله عن الأشعري: «ولو أدخلهم النار لم يكن جورًا، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف، أو وضع الشيء في غير موضعه، وهو المالك المطلق؛ فلا يتصور منه ظلم، ولا ينسب إليه جور»[٢].

وقال الغزالي: «فإن الظلم إنما يتصور ممن يمكن أن يصادف فعله

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٥٠٥).

(٢) «الملل والنحل» (١/ ١٠١).

ملك غيره، ولا يتصور ذلك في حق الله تعالىٰ، أو يمكن أن يكون عليه أمر فيخالف فعله أمر غيره»[1].

فهم يجعلون الظلم ممتنعًا لا ممكنًا، ويجوزون علىٰ الله فعل كل شيء مع نفي الحكمة والتعليل.

ولهذا فهم يجوزون أن يعذب الله العبد بلا ذنب.

قال الباقلاني في رده علىٰ المعتزلة: «فإن قالوا: الدليل علىٰ أن الله غير خالق لأفعال العباد أن منها الظلم والجور والفساد، فلو كان خالقًا لها؛ لكان بخلق الظلم والجور والسفه ظالمًا جائرًا سفيهًا.

فلما لم يَجُز ذلك صَحَّ ما قلناه

يقال لهم: لم قلتم إن هذا واجب، وما دليلكم عليه؟

فإن قالوا: لأن فاعل الظلم منا ظالم، وفاعل الجور منا جائر.

قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون فاعل الظلم والجور منا ظالمًا جائرًا؛ لأنه منهي عنه، وفاعل له في نفسه ولنفسه، والقديم تعالىٰ يخلق الظلم والجور والسفه جورًا وظلمًا وسفهًا لغيره لا لنفسه ولا في نفسه»[2].

ومخالفتهم لأهل السنة من وجهين:

الأول: أنهم جعلوا الظلم ممتنعًا، بينما أهل السنة يرون أنه ممكن.

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ص٩٩).

(٢) «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» (ص٣٤٧).

قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ [الأنعام:١٣١].

فأخبر الله أن إهلاك القرىٰ وهم غافلون ظلم، وهو ممكن، لكن الله تنزه عنه.

الثاني: أن كل ما فعله الله فهو عدل لمحض المشيئة، بينما أهل السنة يرون أن كل ما فعله الله فهو عدل لحكمته ورحمته.

الثانية: من جعل الظلم المنزه عنه الله من جنس الظلم الذي ينزه عنه المخلوق، وهم القدرية.

ووجه تنزيهم لله عن الظلم: أن الظالم عندهم من فعل الظلم في غيره، فلو كان الله خالقًا لأفعال العباد التي فيها ظلم لكان ظالمًا.

قال القاضي عبد الجبار: «وأحد ما يدل علىٰ أنه تعالىٰ لا يجوز أن يكون خالقًا لأفعال العباد: هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان الله تعالىٰ خالقًا لها لوجب أن يكون ظالمًا جائرًا»[1].

والجواب البدهي: أن الظالم من قام به الظلم، فمن لم يقم به الظلم لم يكن ظالمًا، ومن جعل غيره ظالمًا لا يلزم أن يكون هو ظالمًا.

فالمتصف بالظلم من باشر لا من خلق، فالله إذا جعل الإنسان ظالمًا

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٤٥).

لم يكن هو ظالمًا سبحانه.

نظير هذا: من جعل غيره أعمىٰ أيكون أعمىٰ؟

والجواب: لا؛ لأن الأعمىٰ من قام به العمىٰ.

ثم إن كون الفعل قبيحًا من فاعله المباشر له لا يلزم منه أن يكون قبيحًا من خالقه، فلابد من التفريق بين فعل الله وبين مفعوله، فليس في فعله سبحانه ظلم وإن كان بالنسبة إلىٰ العبد ظلمًا[(١)].

ومن عجيب تناقض المعتزلة أنهم في باب الصفات يقولون: إن الله لا تقوم به الصفات، وأنه خلق الكلام في غيره ومع ذلك يسمىٰ متكلمًا، من غير أن تكون صفة الكلام قائمة به.

وفي باب القدر يقولون: لو كان الله خالقًا لأفعال العباد التي فيها ظلم لكان ظالمًا.

قال القاضي عبد الجبار: «والشر هو الضرر القبيح، ويتعالىٰ الله عن فعله؛ لأنه لو فعله لكان من الأشرار»[(٢)].

وربما يقال: إن مسألة الظلم مبنية علىٰ مسألة التحسين والتقبيح؛ ذلك أن من قال: العقل يعلم به حسن الأفعال وقبحها فإنه ينزه الرب عن بعض

---

(١) ينظر: «منهاج السنة» (٢/ ٢٩٥).

(٢) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٥٤).

الأفعال؛ لأنه يرىٰ أنها ظلم.

ومن قال: لا يعلم ذلك إلا بالسمع؛ فإنه يجوز جميع الأفعال عليه؛ لعدم النهي في حقه.

والجواب: لو تنزلنا جدلًا أن مسألة الظلم مبنية علىٰ مسالة التحسين والتقبيح، فلو فرضنا أنا نعلم بالعقل حسن بعض الأفعال وقبحها؛ لكن العقل لا يقول: إن الخالق كالمخلوق؛ فتقاس أفعاله علىٰ أفعالهم؛ حتىٰ يكون ما جعله حسنًا لهذا أو قبيحًا له جعله حسنًا للآخر أو قبيحًا له؛ كما يفعل مثل ذلك القدرية؛ لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة.

وإن فرضنا أن حسن الأفعال وقبحها لا يعلم إلا بالشرع، فالشرع قد دل علىٰ أن الله قد نزه نفسه عن أفعال وأحكام -فلا يجوز أن يفعلها- تارة بخبره مثنيًا علىٰ نفسه بأنه لا يفعلها؛ وتارة بخبره أنه حرمها علىٰ نفسه[1].

فعلم من ذلك الرد علىٰ الطائفتين المنحرفتين.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الحج:١٠].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٤٦-١٤٧).

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:١١٨].

فدلت هذه الأدلة علىٰ أن الله نفىٰ الظلم عن نفسه، ولم يَنفِ إلا ما كان يمكن وجوده، إذ إن النصوص الشرعية لم تأت بنفي الممتنع الذي لا يقبل الوجود.

ثم إن الآية سيقت لبيان عدل الله، فإذا كان الظلم ممتنعًا لما حصل هذا المقصود، لأنه لا يتوهم وجوده أصلًا.

كما أن الله يتمدح بنفي الظلم عن نفسه، فلو كان غير قادر عليه، أو كان ممتنعًا في نفسه، لما صح أن يُمدح بنفيه.

وقال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:١٠٨].

نفىٰ الله عن نفسه إرادة الظلم، فلو كان الظلم غير مقدور عليه لما صح أن يمدح بعدم إرادته له، فدل ذلك علىٰ أن الله قادر عليه مع تنزهه عنه، ثم إن الله نزه نفسه عن أمر يقدر عليه لا عن أمر ممتنع.

وعن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، فيما روىٰ عن الله -تبارك وتعالىٰ- أنه قال: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا ...**»[1].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٧٧).

فقد حرم الله الظلم علىٰ نفسه، فلو كان الظلم ممتنعًا لذاته لما صح أن يقال: «حَرَّمت».

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يُعاقب أحدًا من خلقه إلا بجرم اجترمه، ولا يعذبه إلا بمعصيته إياه؛ لأن الظلم لا يجوز أن يكون منه»[1].

فقد بين أن الظلم لا يجوز علىٰ الله لا لامتناعه، ولكن لتنزه الله عنه، وبين أن من أنواع الظلم الذي يتنزه الله عنها أن يعاقب من لم يجرم، أو يعذب من لم يَعصِ.

ثم إن معاقبة من لم يجرم ممكنة، لكن تنزه الله عنها، فدل علىٰ أنه يقرر أن الظلم يقدر الله عليه وهو ممكن، لكن تنزه الله عنه لعدله سبحانه.

❍❍❍❍❍

---

(١) «تفسير الطبري» (١٣/ ١٨).

قاعدة:
«الشر لا يرجع إلى أفعاله سبحانه»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

دخل في هذه القاعدة كل ما كان شرًّا جزئيًّا، من الذوات كالشيطان، والأشرار، ونحوهم، ومن الأفعال: كالزنا، والسرقة، والقتل، ونحو ذلك.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الشر هو: خلاف الخير.

وهو يرجع إلىٰ عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، لا من حيث وجوده كموجود.

فالنفوس الشريرة مثلًا وجودها خير، من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها[1].

فكل موجود باعتبار وجوده خير، وإنما دخل الشر في بعض المخلوقات

(١) ينظر: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» (٢/ ١٩٤).

بقطع مادة الخير عنه، لا باعتبار وجوده.

فإن قيل: لِمَ لَم يمده الله بالخير حتىٰ لا يكون شرًّا جزئيًّا؟

والجواب: ذلك راجع إلىٰ حكمة الله سبحانه، وعلمه ومشيئته.

ومعنىٰ القاعدة: أن الشر لا يُضاف إلىٰ الله وإن كان الله هو خالقه، فإيجاده هو المنسوب إلىٰ الله، وهو من هذه الجهة ليس بشر، والشر الجزئي فيه من جهة العدم، والعدم ليس بشيء، حتىٰ يُنسب إلىٰ من بيده الخير[1].

فالشر لا يدخل في شيء من أسماء الله ولا صفاته ولا في أفعاله، كما لا يلحق ذاته -تبارك وتعالىٰ-، فإن ذاته لها الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وكذلك أسماؤه وأوصافه لها الكمال المطلق من كل وجه.

والشر لا يضاف إلىٰ الله، ولا يتقرب به إلىٰ الله، فهو لا يقبله مطلقًا.

وأفعاله سبحانه كلها خيرات محضَةٌ لا شرَّ فيها أصلًا.

ولو فعل الشر سبحانه لاشتُقَّ له منه اسمٌ، ولم تكن أسماؤه كلها حسنىٰ، ولعاد إليه منه حكم -تعالىٰ وتقدس عن ذلك-.

وما يفعله من العدل بعباده وعقوبة من يستحق العقوبة منهم هو خير محض؛ إذ هو محض عدله وحكمته، وإنما يكون شرًّا بالنسبة إلىٰ بعض

(١) ينظر: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» (٢/ ١٩٤).

العباد، فالشرُّ وقع في تعلُّقه بهم، وقيامه بهم، لا في فعله القائم به تعالىٰ.

والشرُّ في مفعولاته المنفصلة عنه لا يُنكَرُ؛ لأن الله خالق الخير والشر[1].

يزيد الأمر وضوحًا: أن ننظر إلىٰ الشر من جهة الغاية، فلاشك أن الله خلقه لحكمة عظيمة، فلا يكون شرًّا محضًا.

ثم إن الشر الجزئي في النصوص الشرعية لم يضف إلىٰ الله إلا علىٰ أحوال ثلاثة[2]:

الأولىٰ: علىٰ سبيل العموم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الزمر:٦٢]؛ فالله خالق الخير والشر، وخلقه للشر لما له في ذلك من الحكمة البالغة.

فإذا دخل في العموم أفاد عموم قدرة الله ومشيئته وخلقه، كما تضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم.

الثانية: إضافته إلىٰ السبب المخلوق؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠].

الثالثة: حذف فاعله؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي

(١) ينظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٧١٨-٧١٩)، و«إيثار الحق» لابن الوزير (ص٢١٠).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٩٤) (٨/ ٩٤).

ﭐلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن:١٠].

ووجه عدم إضافة الشر إلىٰ الله يرجع إلىٰ أمور:

الأول: يوهم أن هذه القبائح خارجة من ذاته، كما تخرج من ذات العبد، والله منزه عن ذلك.

الثاني: يوهم أنها من الله قبيحة وسيئة، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الثالث: يوهم أن الله أمر بها، والله لا يأمر بالفحشاء(١).

الرابع: تأدبًا مع الله، فلا يضاف الشر إليه.

وما ينبغي التنبيه عليه: أن أهل الكلام اتفقوا علىٰ عدم إضافة الشر إلىٰ الله، لكن نازعوا في معنىٰ الشر.

فذهبت المعتزلة إلىٰ أن الشر: هو القبيح، والقبيح: هو ما ترتب عليه الذم، وكل ما كان قبيحًا من العبد فإنه يكون قبيحًا من الرب؛ بناء علىٰ قياس أفعال الله بأفعال العبد.

قال القاضي عبد الجبار: «والشر هو: الضرر القبيح»(٢).

ورتبوا علىٰ ذلك أن فعل العبد ليس داخلًا تحت خلق الله؛ لأن من فعل العبد ما هو شر، فلا ينسب إلىٰ الله خلقًا.

---

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٤٤).

(٢) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٥٤).

فأخرجوا الشر عن خلق الله، كما اخرجوا أيضًا فعل العبد أن يكون خلقًا لله.

وذهبت الأشاعرة إلىٰ أن الشر: هو الذي لم يوجد، فكل ما وجد فهو خير.

ورتبوا علىٰ ذلك أن الله جبر عباده علىٰ كل شيء، ومنها الشر، وإن كانوا لا يسمونه شرًّا؛ لأنه وجد.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ **قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [آل عمران:٢٦]. فقد أخبر سبحانه أن بيده الخير، وهذا فيه نفي صدور الشر منه سبحانه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال:٥١].

فقد تنزه الله عن الظلم، الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، والله لا يضع الأشياء إلا في مواضعها، وهذا ينفي عنه أن يضاف إليه الشر؛ لأن الشر وضع الشيء في غير موضعه.

وعن علي بن أبي طالب ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلىٰ الصلاة قال: «**وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفًا وما أنا**

من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعًا، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدِي لأحسَنِها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرِفُ عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشرُّ ليس إليك، أنا بك وإليك تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك»[(١)].

فأخبر النبيﷺ أن الشر ليس إلىٰ الله، وهذا يقتضي امتناع إضافة الشر إلىٰ الله مطلقًا، سواء كان ذلك في أسمائه، أو صفاته، أو أفعاله، فإن ذات الله مُنَزَّهَةٌ عن كل شر، وكذلك أفعاله.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص:٦٨]: «تنزيه الله نفسه عن السوء»[(٢)].

فقد بين الصحابي الجليل أن الله نزَّه نفسه عن كل سوء وشر، وهذا شامل لأسماء الله وصفاته وأفعاله.

ويتفرع عن هذه القاعدة: قاعدتان:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٧٧١).

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٦٩).

القاعدة الأولى: «لا يدخل في الوجود ما كان شرًّا محضًا حقيقيًّا بخلاف ما كان شرًّا نسبيًّا إضافيًّا»

المعنىٰ الإجمالي:

ما خلقه الله من الشر ليس شرًّا محضًا لا خير فيه، وإنما هو وإن كان فيه شر لبعض الناس إلا أن الله له فيه حكمة.

فلحكمة الله البالغة لم يكن هناك شر محض.

ووجود الشر في بعض المخلوقات إنما هو أمر جزئي لا محض، وخاص لا عام؛ إذ هو شر علىٰ من تألم به دون غيره.

فمثلًا: النار، فالنار من طبيعتها الإحراق، فإذا وضعت في محلها كانت خيرًا، كإنضاج الطعام ونحو ذلك، وإذا لم توضع في محلها، كانت شرًّا نسبيًّا إضافيًّا لذلك الموضع دون غيره.

فالمخلوقات لا تتضمن الشر من عدة جهات:

الأولىٰ: باعتبار إضافتها لله خلقًا، فالله لا يخلق إلا ما فيه خير، إذ لا يضاف إليه الشر؛ لكماله، ومن له الكمال المطلق لا يصدر عنه إلا ما كان خيرًا.

الثانية: باعتبار الغاية، فالله لا يخلق إلا لحكمة.

الثالثة: أن الشر المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، ولا وجود له.

وهاهنا أصل مهم، وهو: كل ما خلقه الله فخلقه خير من عدم خلقه، فيكون خيرًا.

وكل ما كان عدمه خيرًا من وجوده، فهو الشر المحض، الذي لا وجود له، ولا يخلقه الله سبحانه[1].

فإن قال قائل: الشر الجزئي لم خلقه الله؟

والجواب: هو باعتبار إضافته لله خير وليس بشر، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ أن الله خلقه لحكمة، ووضعه في موضعه اللائق به، فلم يكن بهذا شرًّا.

قد يقول قائل: أين الخير في خلق إبليس الذي يريد غواية الخلق؟

والجواب: في خلقه حكمة بالغة، فبخلق إبليس رفع الله أناسًا فوق منازلهم بسبب التوبة، وبخلقه شرع الجهاد في سبيل الله، وجعل الله من قتل في سبيل الله حيًّا لا ميتًا، عند الله يرزق، إلىٰ غير ذلك من المصالح التي ترتبت علىٰ خلق إبليس.

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٥١٣)، و«إيثار الحق» لابن الوزير (ص٢١٠).

يتضح لنا من هذه القاعدة: أن الموجودات قسمان لا ثالث لهما.

الأول: ما هو خير محض، وهذا أعلىٰ الموجودات وأكملها.

الثاني: ما فيه شر جزئي.

وليس في الموجودات شر محض، كما أنه ليس فيها ما استوىٰ فيه الخير والشر، أو غلب شره علىٰ خيره.

وأما ما لا يكون فيه خير وشر فهذا لا وجود له أيضًا[1].

ومما يشهد لهذه القاعدة:

قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾ [آل عمران:١٩١].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩].

فقد نزه الله نفسه عن خلق ما كان باطلًا، وهو الشر المحض الذي لا يتضمن خيرًا، فدل ذلك علىٰ أن كل ما خلق الله فهو حق، وهو صريح الآية الثانية.

❍❍❍❍❍

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٥٢٠).

القاعدة الثانية: «امتناع إطلاق إرادة الشر على الله وفعله نفيًا وإثباتًا»

المعنىٰ الإجمالي:

لا يصح إطلاق إرادة الشر علىٰ الله وفعله، فلا تقول: الله يريد الشر ويفعله، ولا تقول أيضًا: لا يريد الشر ولا يفعله؛ لما في هذه الجملة من حق وباطل.

وإنما الحق: الاستفصال في المعنىٰ؛ لأن الإرادة تطلق علىٰ الإرادة الكونية، وعلىٰ الإرادة الشرعية.

فإن أردت بالإرادة: الإرادة الكونية فهذا حق، علىٰ ما تقدم من المراد بالشر الجزئي لا المحض.

وإن أردت بالإرادة: الإرادة الشرعية، فهذا باطل.

وهذا التقسيم باعتبار أفعال العباد، وأما باعتبار فعله سبحانه، فكل ما أراده من أفعاله فهو خير لا شر فيه[1].

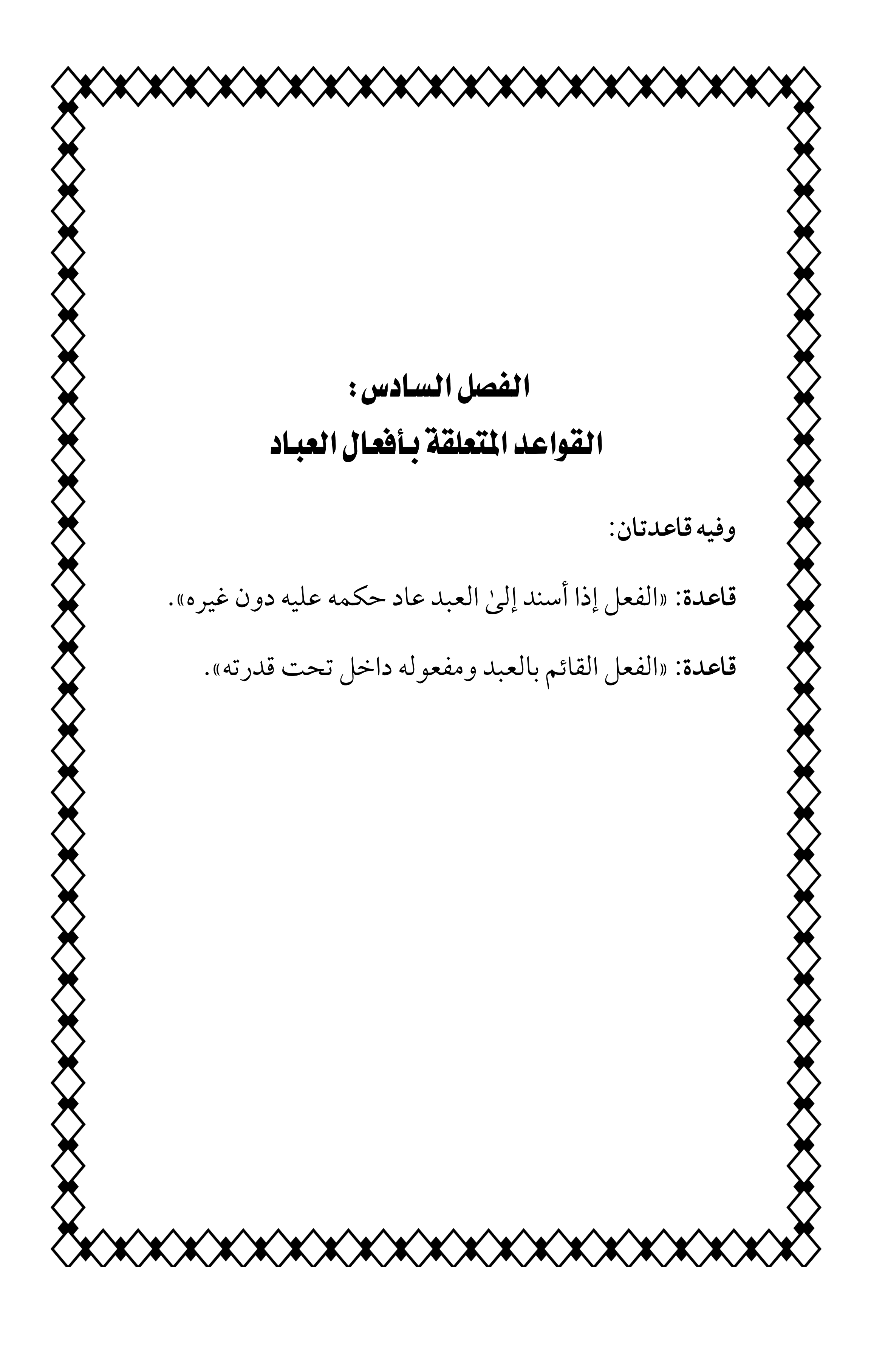
(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٧٣٦).

كذلك في الفعل، هل يفعل الله الشر؟

والجواب: إن أردت بالفعل المصدر الذي هو فعله القائم به، فلا شك أن هذا باطل، فالشر ليس فعله القائم به.

وإن أردت بالفعل المفعول، فلا شك أنه من مفعولاته، فهو داخل تحت خلق الله.

❍❍❍❍❍



الفصل السادس:
القواعد المتعلقة بأفعال العباد

وفيه قاعدتان:

قاعدة: «الفعل إذا أسند إلىٰ العبد عاد حكمه عليه دون غيره».

قاعدة: «الفعل القائم بالعبد ومفعوله داخل تحت قدرته».

قاعدة:
«الفعل إذا أسند إلى العبد عاد حكمه عليه دون غيره»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

دخل في الفعل كل فعل للعبد من حركة، وسكون، وقيام، وقعود، وفعل طاعة، وفعل معصية، ونحو ذلك.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الفعل إذا قام بمحلٍّ، اتصف به ذلك المحل دون غيره، وعاد حكمه علىٰ ذلك المحل دون غيره.

فإذا أضيف الفعل إلىٰ العبد عاد حكمه علىٰ العبد، وكان هو المتصف به.

مثال يوضح القاعدة: قام زيد، أسند القيام إلىٰ زيد، فيكون هو القائم دون غيره.

ولما أسند الله الفعل إلىٰ العبد وأضافه إليه دل ذلك علىٰ أن العبد يفعل حقيقة، وأن الفاعل هو دون غيره.

ولهذا اشتق له منه اسم، فيقال للعبد: القائم، والقاعد، والماشي، والمصلي، ونحو ذلك.

والفعل يضاف إلىٰ الفاعل لأمرين:

الأول: لأنه أسند إليه وصدر منه، فلما صدر الفعل من العبد كان فاعلًا حقيقة.

الثاني: لأنه وقع باختيار الفاعل ومشيئته وقدرته.

قد يقول قائل: هذه أمور ظاهرة، مستقرة في الفطر، فلا تحتاج إلىٰ تقرير.

قيل له: الأمر كذلك، لكن احتجنا إلىٰ تقريرها؛ لإنكار الجبرية لها؛ فإنهم يقولون: ليس العبد فاعلًا حقيقة، وإنما هو مجبور، كالريشة في مهب الريح.

فأضافوا الفعل الذي قام بالعبد إلىٰ الله، فيلزم علىٰ قولهم الباطل أن الله هو المصلي، والصائم، والقاتل، تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت:٤٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة:٨٢].

فقد أضاف الله العمل إلىٰ العبد، فدل ذلك علىٰ أن العبد يفعل حقيقة.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن أبي عاصم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفعال العباد من الخير والشر فعل لهم»[١].

فقد أضاف الفعل إلىٰ العبد، فدل علىٰ أن العبد هو الفاعل دون غيره.

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند قوله تعالىٰ:** ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [هود:٣٨]: «ويصنع نوح السفينة»[٢].

فقد أضاف صنع السفينة إلىٰ نوح، فدل ذلك علىٰ أنه متصف بالفعل.

ooooo

(١) «السنة» (٢/ ١٠٢٧).

(٢) «تفسير الطبري» (١٥/ ٣١٠).

قاعدة:
«الفعل القائم بالعبد ومفعوله داخل تحت قدرته»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- كل أفعال العبد داخلة تحت قدرة العبد.
- كل مفعولات العبد داخلة تحت قدرة العبد.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

قدرة العبد تتناول الفعل القائم بالعبد ومفعوله المباين له، فهو قادر علىٰ فعله، وقادر أيضًا علىٰ ما نتج عن فعله وهو: المفعول.

ولما كان العبد فاعلًا باختياره تعين أن تكون له قدرة؛ لأن الفعل لا يكون إلا بقدرة، والفاعل لابد أن يكون قادرًا، وهذا مستقر في الفطر، معلوم بالضرورة.

ولو فرض أن العبد غير قادر لامتنع أن يكون فاعلًا.

ولهذا الجبرية -بقسميها- لما نفوا القدرة علىٰ العبد -تصريحًا أو إلزامًا-؛

فإنهم لا يسمون العبد فاعلًا حقيقة، وإنما يقول من يقول منهم: هو كاسب[١].

قال الآمدي: «مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري: أنه لا تأثير للقدرة الحادثة في حدوث مقدورها، ولا في صفة من صفاته، وإن أجرىٰ الله العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها، فيكون الفعل خلقًا من الله تعالىٰ إبداعًا وإحداثًا، وكسبًا من العبد؛ لوقوعه مقارنًا للقدرة.

ووافقه علىٰ ذلك جماعة من أصحابه، والقاضي أبو بكر في أحد قوليه، والنجار من المعتزلة»[٢].

وقد ضعفه الآمدي فقال: «أما أن القدرة الحادثة غير مؤثرة في حدوث مقدورها، فقد استدل عليه الأصحاب بمسالك ضعيفة»[٣].

وهاهنا سؤال: هل قدرة العبد مقارنة للفعل أو قبله؟

والجواب: أن قدرة العبد تتناول نوعين:

الأول: قدرة قبل الفعل.

الثاني: قدرة مع الفعل[٤].

(١) ينظر: «شرح الأصبهانية» (ص٤٠٢).

(٢) «أبكار الأفكار» (٢/ ٣٨٢).

(٣) «أبكار الأفكار» (٢/ ٣٨٢).

(٤) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٢٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٧٢).

أما القدرة التي قبل الفعل، فهي: القدرة الشرعية، وهي المصححة للفعل، ويدور عليها الأمر والنهي، فمتىٰ وجدت وجد الأمر والنهي، ومتىٰ فقدت سقط الأمر والنهي.

والمراد بها: سلامة آلة العبد، وصحة أعضائه.

ومنه قول النبي ﷺ لعمران بن حُصَين: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلىٰ جنب**»[1].

فهذه القدرة مشترطة في الفعل قبل الفعل، فإن كان مستطيعًا صلىٰ قائمًا، فتعلق بها الأمر والنهي، فإذا وجدت وجد الأمر، وإذا انتفت انتفىٰ الأمر.

وأما القدرة التي مع الفعل، فهي: القدرة القدرية، وهي الموجبة للفعل، ويدور عليها القضاء والقدر، فمتىٰ وجدت وجد الفعل، ومتىٰ انتفت انتفىٰ الفعل.

وهي منة ونعمة من الله سبحانه.

فالله أعطاك قدرة تباشر بها الفعل، فلولا هذه القدرة لما وجد الفعل، ولو كنت مستطيعًا قبل الفعل.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا﴾ [الكهف:١٠١].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١١١٧).

فهم عندهم آلة السمع، يستطيعون السمع، لكن نُفِي عنهم السمع؛ لأن الله لم يمكنهم من السمع مع قدرتهم علىٰ السمع قبل ذلك.

وقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠].

وهناك فروق بين القدرتين:

فالقدرة الشرعية أخص من القدرة الفعلية، فالمراد من القدرة الشرعية: ما كان فيه مشقة وإن كان يمكن فعله، وليس المراد امتناع الفعل، بحيث إن العبد يعجز عنه مطلقًا.

فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلىٰ إمكان الفعل فحسب، بل ينظر إلىٰ لوازم ذلك أيضًا، فإذا كان الفعل ممكنًا مع وجود مفسدة راجحة كتأخر بُرء، فهو شرعًا غير مستطيع.

هذا فرق.

وفرق آخر: أن القدرة الشرعية لا يشترط فيها الإرادة الكونية، فقد يأمر الله بمن لا يريده منه كونًا، فقد تتخلف الإرادة الكونية بخلاف القدرة الكونية، فيشترط فيها الإرادة الكونية[1].

---

(١) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ٤٩-٥٠).

وقصر القدرة علىٰ أحد هذين المعنيين دون الآخر انحراف وضلال عظيم.

فلو حُصرت القدرة علىٰ القدرة الشرعية فقط للزم من ذلك: أن تكون قدرة العبد في فعله فوق قدرة الله، فيحدث العبد ما شاء مستغنيًا عن الله سبحانه.

وهذا قول القدرية؛ لأنهم ينكرون إعانة الله لعبده.

قال القاضي عبد الجبار: «القدرة متقدمة لمقدورها غير مقارنة له»[1].

ولو حُصرت القدرة علىٰ القدرة القدرية فقط للزم من ذلك: ألا تجب الأحكام الشرعية من صلاة، وحج، ونحو ذلك، إلا علىٰ من صلىٰ وحج؛ لأن الله اشترط القدرة، والقدرة علىٰ زعمهم لا تكون إلا مع الفعل، فمن لم يفعل لا يجب عليه شيء؛ لأن العبد لا يدري وقت الفعل أيكون مستطيعًا أو لا؟

كما يلزم أن يكون العبد مجبورًا علىٰ الفعل، من غير أن تكون له قدرة.

وهذا إسقاط للشريعة وهدم لها.

وهذا قول الجبرية.

قال الباقلاني: «فإن قال: فهل تزعمون أنه يستطيع الفعل قبل اكتسابه أو في حال اكتسابه؟

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٩٠).

قلنا: لا، بل في حالة اكتسابه، ولا يجوز أن يقدر عليه قبل ذلك»[١].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦].

فقد أضاف الله الاستطاعة للعبد، فدل ذلك علىٰ أن للعبد قدرة.

وقال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم:١٨].

فقد أخبر الله أنهم في هذه الحال لا يقدرون، فدل علىٰ أنهم في غير هذه الحال يقدرون، وهذا فيه دلالة واضحة أن للعبد قدرة علىٰ فعله.

وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ۖ﴾ [المائدة:٢٥].

فقد أثبت الله له الملك، وإثبات الملك مستلزم لإثبات القدرة، فلا يكون مالكًا إلا من هو قادر[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود:٣٧].

فقد أمر الله نوحًا بصنع الفلك، وهو مفعول منفصل عن العبد، ولو لم يكن الفلك في مقدور العبد لما أمر الله نوحًا بصنعه.

---

(١) «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» (ص٣٢٤).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٦).

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن أبي عاصم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفعال العباد من الخير والشر فعل لهم»(١).

فقد ذكر أن أفعال العباد فعل لهم، والفعل لا يكون إلا بقدرة، فدل علىٰ أنه يقرر أن العبد موصوف بالفعل حقيقة، وأن له قدرة عليه.

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند قوله تعالىٰ:** ﴿وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [هود:٣٨]: «ويصنع نوح السفينة»(٢).

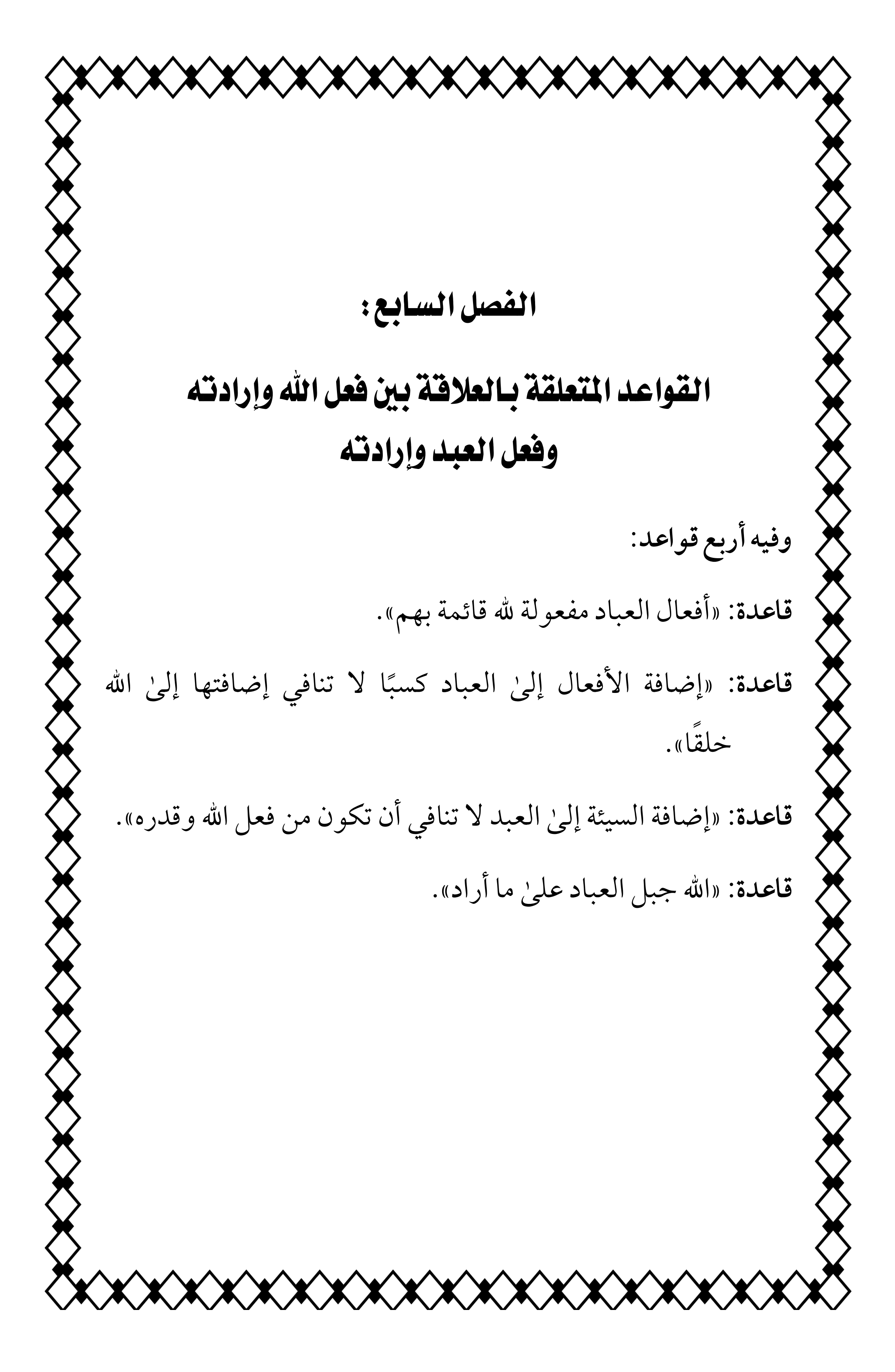
فقد أضاف صنع السفينة إلىٰ نوح، فدل ذلك علىٰ أنه يثبت له قدرة علىٰ الفعل.

❍❍❍❍❍

---

(١) «السنة» (٢/ ١٠٢٧).

(٢) «تفسير الطبري» (١٥/ ٣١٠).



الفصل السابع:

القواعد المتعلقة بالعلاقة بين فعل الله وإرادته وفعل العبد وإرادته

وفيه أربع قواعد:

قاعدة: «أفعال العباد مفعولة لله قائمة بهم».

قاعدة: «إضافة الأفعال إلىٰ العباد كسبًا لا تنافي إضافتها إلىٰ الله خلقًا».

قاعدة: «إضافة السيئة إلىٰ العبد لا تنافي أن تكون من فعل الله وقدره».

قاعدة: «الله جبل العباد علىٰ ما أراد».

قاعدة:
«أفعال العباد مفعولة لله قائمة بهم»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

دخل في الفعل كل فعل للعبد من حركة، وسكون، وقيام، وقعود، وفعل طاعة، وفعل معصية، ونحو ذلك.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

أفعال العباد لا تخرج عن خلق الله، فهو الذي خلقها، لكن الذي يتصف بها، وتقوم به هو العبد نفسه.

ويتضح ذلك بالمثال: فالذي يصلي هو العبد؛ وذلك أن الصلاة يقوم بها العبد فيكون هو المتصف بها، وتنسب إليه دون غيره؛ فهو الذي يباشرها، لكن الذي خلق العبد وخلق صلاته هو الله، فتكون الصلاة مخلوقة لله، قائمة بالعبد، وهكذا جميع أفعال العباد.

وبهذه القاعدة تزول إشكالات كثيرة في باب القدر، حيرت الجبرية

والقدرية، فَأَرْدَتْهُم إلىٰ الهلاك والضلال.

وهاهنا سؤال حير كثيرًا من الناس، وهو: هل قدرة العبد المخلوقة مؤثرة في وجود فعله؟

والجواب عن هذا السؤال: يرجع إلىٰ معرفة معنىٰ التأثير.

فإن أريد بالتأثير: الانفراد بالابتداع، بحيث أن تكون قدرة العبد مستقلة في التأثير عن قدرة الله، فهذا باطل؛ لأن قدرة العبد تابعة لقدرة الله.

وإن أريد بالتأثير: أن خروج الفعل من العدم إلىٰ الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة، بمعنىٰ: أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله ﷻ الفعل بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق.

وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلىٰ قدرة العبد شركًا، لأن الله هو الذي ربط السبب بالمسبب، وجعل خروج الفعل من العدم إلىٰ الوجود بتوسط السبب المحدَث، وقد قال الحكيم الخبير: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ**﴾ [الأعراف:٥٧].

وقال تعالىٰ: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل:٦٠][(١)].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٨٩-٣٩٠).

فالثمرات أثر في إخراجها الماء، والماء ليس مستقلًّا في إخراجها، وإنما هو مجرد سبب، جعله الله متوسطًا بين قدرة الله وإخراج الثمرات.

ودخول أفعال العباد تحت مشيئة الله وخلقه كدخولها تحت كتابته وعلمه.

وهذه القاعدة ترجع إلىٰ أصل: وهو أن الفعل غير المفعول، كما تقدم تقريره.

فأفعال العباد مفعولة لله، وليست هي فعله سبحانه، ولهذا هي قائمة بالعبد لا بالله؛ فالله لا يتصف بمفعولاته، وإنما يتصف بفعله.

وأفعال العبد الاختيارية خلقها الله بتوسط قدرة العبد ومشيئته، بخلاف أفعاله الاضطرارية[1].

وهناك سؤال آخر، وهو: هل تصرفات العبد هي فعل الله؟

والجواب: إن أردت بالفعل: المصدر؛ فهذا باطل، ففعل العبد ليس فعلًا لله يقوم به، وإن أردت بالفعل: المفعول، فهذا حق، فأفعال العباد هي مفعولة مخلوقة لله[2].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١١٩-١٢٠).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٢٢).

ثالثًا: الأدلة علىٰ القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف:١٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾ [هود:٣٨].

فقد أخبر الله أن الفلك هو الذي خلقه، فأضافه إليه من جهة أنه مفعول لله، ثم في الآية الأخرىٰ أضاف صنع الفلك إلىٰ العبد؛ لأنه قائم بالعبد.

فجعل الله الفلك من صنعهم، وأخبر أنه هو الذي خلقه، فدل ذلك علىٰ تقرير هذه القاعدة.

وقال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت:٢١].

وقال تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات:٢٣].

ففي هذه الآية بيان أن الإنطاق فعل الله وهو خلقه، والنطق فعل العبد قائم به، وهذا فيه دليل أن فعل العبد خلق لله، وهو قائم بالمخلوق.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أفاعيل العباد مخلوقة»[1].

فقد أضاف فعل العبد إلىٰ العبد، ثم بَيَّن أنه مخلوق.

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ٥٤٤).

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة»[١].

فقد أضاف الحركات والأصوات والاكتساب إلىٰ العبد؛ لكونها صادرة منه، ثم بيَّن أنها مخلوقة لله، وهذا تقرير منه لما تضمنته هذه القاعدة من أن أفعال العباد مفعولة لله قائمة بهم.

وقال ابن أبي عاصم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأفعال العباد من الخير والشر فعل لهم، خلق لخالقهم»[٢].

فقد بين أن أفعال العباد من جهة المباشرة هي فعل لهم، ومن جهة الخلق هي خلق لله سبحانه.

وقال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وما رُوي من سنة رسول الله ﷺ في إثبات القدر، وما نقل من إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله عَزَّ وَجَلَّ؛ طاعاتها ومعاصيها»[٣].

فقد ذكر إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم علىٰ أن أفعال العباد القائمة بهم -كالطاعة والمعصية- مخلوقة لله، فهي مع كونها قائمة بهم، مخلوقة لله.

(١) «خلق أفعال العباد» للبخاري (٢/ ٧٠).

(٢) «السنة» (٢/ ١٠٢٧).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٥٨٩).

قاعدة: «إضافة الأفعال إلى العباد كسبًا لا تنافي إضافتها إلى الله خلقًا»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- أفعال العباد تضاف إلىٰ الله من جهة أنه خلقها، ودخل في القاعدة كل فعل للعبد.

- أفعال العباد تضاف إلىٰ العبد من جهة أنه عملها.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة مكملة للقاعدة التي قبلها، وموضحة لها.

وفيها أن الإضافة في أفعال العباد ترجع إلىٰ أمرين:

الأول: إضافة خلق.

والثاني: إضافة كسب، وعمل.

وبمعرفة هاتين الإضافتين يزول إشكال كبير وهو: كيف يضاف فعل العبد تارة إلىٰ الله وتارة إلىٰ العبد؟

وجوابه كما اتضح في هذه القاعدة والتي قبلها: الإضافة باعتبارين متباينين، وليس باعتبار واحد، فالجهة منفكة.

وإذا كان الأمر كذلك فليس بين الإضافتين تنافٍ ولا تعارض.

فخلقها الله منفصلة عنه قائمة بمحلها وهو العبد، وأضيفت إلىٰ العبد؛ لأن العبد فاعل لها بما أحدث الله فيه من القدرة والمشيئة(١).

فتقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه، فيضاف الفعل إلىٰ العبد إضافة السبب إلىٰ مسببه، ويضاف إلىٰ قدرة الرب إضافة المخلوق إلىٰ الخالق(٢).

وهذا ما هدىٰ الله إليه أئمة السلف أهل الأثر دون غيرهم؛ لاتباعهم نصوص الوحيين الشريفين.

والمراد بالكسب: العمل الذي يعود علىٰ فاعله بنفع أو ضر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، فالكسب يعود علىٰ العامل بنفع أو ضر، فإن عاد عليه بنفع فله، وإن عاد عليه بضر فعليه، فالعبد يكمل بفعله.

قال الطبري في قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٥٠٢).

(٢) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٤٢٨).

مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:١٣٤]: «ويعني بقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، أي: ما عملت من خير»(١).

وقد ضَلَّ في المراد بالكسب: الجبرية - المتوسطة - والقدرية(٢).

فأما الجبرية -المتوسطة- فكسبهم لا حقيقة له، وقد اضطربوا فيه:

قال الآمدي: «وقد نقل عن القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -يعني: الباقلاني- أنه لم يثبت للقدرة الحادثة أثرًا في الفعل، بل أثبت لها أثرًا في صفة زائدة علىٰ الفعل، كما سنبينه.

ثم اختلف قوله -يعني: الباقلاني- في الأثر الزائد، فقال تارة: إنه لا أثر للقدرة القديمة فيه أصلًا. وقال تارة: بالتأثير، وأثبت مخلوقًا بين خالقين.

وقد نقل عن الإسفراييني أنه قال في نفس الفعل ما قاله القاضي في القول الثاني في الأثر الزائد.

وذهب إمام الحرمين في بعض تصانيفه إلىٰ تأثير القدرة الحادثة في إيجاد الفعل ولم يجعل للقدرة القديمة فيه تأثيرًا إلا بواسطة إيجاد القدرة الحادثة عليه.

وذهب من عدَا هؤلاء من أهل الحق إلىٰ أن أفعال العباد مضافة إليهم

---

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ١٠١).

(٢) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٣٦٧).

بالاكتساب وإلىٰ الله تعالىٰ بالخلق والاختراع، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلًا»[١].

فقد تناقضت أقوال الأشاعرة في معنىٰ الكسب، ويرجع هذا التناقض في معنىٰ الكسب إلىٰ عدم جمعهم بين إضافة فعل العبد إلىٰ الله وإضافته للعبد.

وأما القدرية فكسبهم هو وقوع الفعل من العبد بخلقه وإيجاده.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «أفعال العباد مخلوقة فيهم، وأنهم المحدثون لها»[٢].

وقال: «فإن قال: أتقولون في أفعال العباد إن الله ﷻ لم يخلقها؟ قيل له: نعم، بل هي من جهتهم واقعة حادثة»[٣].

فإن قيل: لماذا لا يضاف الفعل الذي باشره العبد إلىٰ الله؟

والجواب: لأن الفعل إنما يقوم بمن أسند إليه، والله لا يوصف إلا بما قام به، فالمصلي هو العبد فيضاف إلىٰ العبد؛ لأنه هو قام به، والله يوصف بالخلق ؛ لأنه هو الذي قام به.

---

(١) «غاية المرام في علم الكلام» (ص١٨١-١٨٢).

(٢) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٢٣).

(٣) «المختصر في أصول الدين» للقاضي عبد الجبار (ص٣٥٠).

فكما لا يضاف الفعل الذي قام بالله إلىٰ العبد، كذلك لا يضاف الفعل الذي قام بالعبد إلىٰ الله.

وهذا لا يهتدي إليه إلا من فرق بين الفعل والمفعول، فالخلق فعل الله قائم به، والعبد وفعله مخلوق منفصل عن الله.

فالجبرية والقدرية يرون أن الفعل بمعنىٰ المفعول.

ثالثًا: الأدلة علىٰ القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٥-٩٦].

فقد أضاف الله النحت إلىٰ العباد، ثم أضاف خلق معمولهم له سبحانه، وأخبار الله لا تتناقض، فدل ذلك علىٰ تقرير هذه القاعدة.

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر:٤٢].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة:١١].

وقال تعالىٰ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم:٢٧].

وقال تعالىٰ: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ﴾ [الأنفال:١٢].

فقد أضاف الله التوفي والتثبيت إلىٰ نفسه، وأضافها أيضًا إلىٰ بعض عباده، ولا تنافي بين الإضافتين، فالإضافة الأولىٰ باعتبار أنها بأمره وقدره وخلقه، والإضافة الثانية باعتبار من يباشر القيام بها، فدل علىٰ أن إضافة الأفعال إلىٰ العباد كسبًا لا تنافي إضافتها إلىٰ الله خلقًا.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن أبي عاصم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفعال العباد من الخير والشر فعل لهم، خلق لخالقهم»[1].

فقد بين أن أفعال العباد من جهة المباشرة هي فعل لهم، ومن جهة الخلق هي خلق لله سبحانه.

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله تعالىٰ:** ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم:١]: «وأضاف -تعالىٰ ذكره- إخراجَ الناس من الظلمات إلىٰ النور بإذن ربِّهم لهم بذلك، إلىٰ نبيه ﷺ، وهو الهادي خَلْقَه، والموفقُ من أحبَّ منهم للإيمان، إذ كان منه دعاؤهم إليه، وتعريفهُم ما لهم فيه وعليهم.

فبيِّنٌ بذلك صِحة قولِ أهل الإثبات الذين أضافوا أفعال العباد إليهم

(١) «السنة» (٢/ ١٠٢٧).

كَسبًا، وإلىٰ الله -جل ثناؤه- إنشاءً وتدبيرًا، وفسادُ قول أهل القَدر الذين أنكرُوا أن يكون لله في ذلك صُنْعٌ»[1].

فقد ذكر أن الله أضاف أفعال العباد إليهم كسبًا، وأضافه إلىٰ نفسه إنشاء؛ أي: خلقًا، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

❍❍❍❍❍

(١) «تفسير الطبري» (١٦/ ٥١٢).

قاعدة: «إضافة السيئة إلى العبد لا تنافي أن تكون من فعل الله وقدره»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- إضافة المصائب إلىٰ العبد باعتبار أنه سببها، ويدخل في المصائب: المرض، والفقر، والألم، ونحو ذلك، فتشمل كل مصيبة.

- إضافة المصائب إلىٰ العبد باعتبار أنه سببها لا ينافي إضافتها إلىٰ الله باعتبار أنه خلقها.

- إضافة النعم إلىٰ الله باعتبار أنه خلقها، ومنَّ بها علىٰ عباده.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي.

السيئة -بمعنىٰ المصائب- تضاف إلىٰ العبد باعتبار أنه سببها، لا أنه خلقها وأن الله لم يقدرها، فهي من قدر الله وقضائه وإن أضيفت إلىٰ العبد.

وأخطأ من زعم أن المراد بالحسنة والسيئة في قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء:٧٩]، الطاعات والمعاصي.

فعن ابن عباس في قوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ يقول: «الحسنة: ما فتح الله عليه يوم بدر، وما أصابه من الغنيمة والفتح، والسيئة: ما أصابه يوم أُحُد، أنْ شُجَّ في وجهه وكسرت رَبَاعيته»[1].

وعن قتادة: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ يقول: «بذنبك ، ثم قال: كل من عند الله، النعم والمصيبات»[2].

فقد فَسَّرا الحسنة والسيئة بالنعم والمصائب.

ونظير إطلاق الحسنة والسيئة علىٰ النعم والمصائب قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

ومما يدل علىٰ أن المراد بالحسنة والسيئة في الآية أيضًا: النعم والمصائب قوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ ولم يقل ما أصبتَ، فلم يضف الفعل إلىٰ العبد[3].

فإن سأل سائل: إذا كانت النعم والمصائب مقدرة مخلوقة لله، فَلِمَ فَرَّق بين الحسنات والسيئات؛ فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان؟

والجواب من وجهين[4]:

الوجه الأول: أن نعم الله وإحسانه إلىٰ عباده يقع ابتداء بلا سبب منهم

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٨/ ٥٥٨).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٨/ ٥٥٩).

(٣) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٤٧٣).

(٤) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ٢٥٩-٢٦١).

أصلًا، وأما العقاب: فلا يعاقب أحدًا إلا بعمله.

الوجه الثاني: أن نفس عمل الحسنات: هو من إحسان الله وفضله، فهو نعمة محضة منه بلا سبب سابق يوجب لهم حقًّا.

وأما «السيئة» فلا تكون إلا بذنب العبد، وذنبه من نفسه، وهو لم يقل: إني لم أقدر ذلك ولم أخلقه، بل ذكر للناس ما ينفعهم.

قال الطبري: «﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾؛ يعني: بذنب استوجبتها به، اكتسبته نفسك»[1].

فإن قيل: ما هو الأثر المسلكي من إضافة الحسنة إلىٰ الله والسيئة إلىٰ العبد؟

قيل له: إذا علم العبد أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله: أداه ذلك إلىٰ شكر الله، فيزيده الله من فضله عملًا صالحًا، ونعما يفيضها عليه.

وإذا علم العبد أن الشر لا يحصل له إلا من نفسه بسبب ذنوبه: استغفر وتاب.

فيكون العبد دائمًا شاكرًا مستغفرًا، فلا يزال الخير يتضاعف له، والشر يندفع عنه[2].

---

(١) «تفسير الطبري» (٨/ ٥٥٨).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ٢٦١).

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٧٨].

فقد رد الله قول من قال: الحسنة من الله، والسيئة من الرسول بقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ ولم يقل: من الله؛ لأنه جمع بين الحسنات والسيئات، والحسنة تضاف إلىٰ الله من كل وجه، وأما السيئة فتضاف إليه باعتبار أنه خلقها وقدرها(١).

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

في مصحف ابن مسعود: «فمن نفسك وأنا قضيتها عليك»، وقرأ بها ابن عباس، وحكىٰ أبو عمرو أنها في مصحف ابن مسعود: «وأنا كتبتها»، وروي أن أبيًّا وابن مسعود قرأا: «وأنا قدرتها عليك»(٢).

وعن ابن طاوس، عن أبيه: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩]، وأنا قدَّرتها عليك في قوله تعالىٰ: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾ [الأنفال: ٦٨]»(٣).

(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٤٧٨).

(٢) ينظر: «تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٢/ ٨٢).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (ص٥٥٤).

وعن أبي صالح قال: «﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء:٧٩]، وأنا قدَّرتها عليك»[1].

فهذه القراءة: ﴿وأنا قدَّرتها عليك﴾ دَلَّت علىٰ أن السيئة إنما كانت بقضاء الله، وإن أضيفت إلىٰ العبد.

وقد بين الأئمة أن السيئة وإن أضيفت إلىٰ العبد؛ فإن الله هو الذي قدرها وقضاها.

❍❍❍❍❍

(١) أخرجه عبد الله في «السنة» (٢/ ٤٢٦)، والطبري في تفسيره (٨/ ٥٩٩).

قاعدة:
«الله جبل العباد على ما أراد»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- من أفعاله سبحانه: الجَبْل.

- الله يَجبُل العبد علىٰ ما يريده سبحانه، ودخل في ذلك: كل ما يريده الله من العبد.

- إرادة العبد موافقة لما يريده الله منه، ودخل في ذلك: كل إرادة من العبد.

- تعلق الثواب والعقاب بفعل العبد، لا بجَبْل الله.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

جبل بمعنىٰ: خلق وطبع، ومنها الجِبِلَّة: أي: الخليقة.

قال الشاعر:

والمَـــوتُ أعظـــم حَـــادث مِمَّـــا يَمُـــرُّ علـــىٰ الجِـــبِلَّه

والجبل يصح أن نضيفه إلىٰ الله، فنقول: الله جبل عباده؛ لأن الله أضافه إلىٰ نفسه.

فالله يجبل عباده علىٰ ما يريد سبحانه، فلا تقع إرادة من العبد إلا وفق ما يريده الله منه، وهذا يؤكد أن إرادة العبد تابعة لإرادة الله.

وأعني بالإرادة هنا: الكونية لا الشرعية.

فإذا أراد العبد أن يصلي دل ذلك علىٰ أن الله يريد منه أن يصلي، ولهذا جعله مريدًا للصلاة.

وإذا أراد العبد أن يقوم دل ذلك علىٰ أن الله يريد منه أن يقوم، ولهذا جعله مريدًا للقيام.

وهكذا في جميع أفعاله.

ومع هذا فإرادة العبد تنسب إليه؛ لأنها صدرت باختياره من غير أن يكرهه عليها أحد.

وبهذا تتضح العلاقة بين إرادة الله وإرادة العبد.

وأما لفظ الجبر فهو: من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقًّا وباطلًا، فلا يصح أن يُطلَق، ولا أن يُنفَىٰ.

وإنما يستفصل في المعنىٰ فنقول:

إن أريد بالجبر: الإكراه، وأن الله يكره عبده من غير أن تكون إرادة

منه، فإطلاق لفظ الجبر علىٰ الله بهذا المعنىٰ باطل، فالله أجل من أن يُكره عبده، والله قد جعل عبده مريدًا مختارًا.

وإن أريد بالجبر: القهر والقدرة، فالله قادر علىٰ أن يفعل بعبده ما يشاء، فيجعل العبد مختارًا علىٰ ما أراده سبحانه، فهذا حق ، **وهو ما نقصده بالجبل**(1).

ولهذا تجد المؤمن مقبلًا علىٰ الصلاة مثلًا وهو محب لها، ومريد لها، وكذلك تجد الفاسق يقبل علىٰ فسقه وهو محب له، بل إن الكافر يبذل نفسه من أجل كفره.

فنعبر عن المعنىٰ الصحيح باللفظ الشرعي، فنقول: يَجبُل الله عباده، ولا نقول: يجبر.

فإن قيل: كيف انبنىٰ الثواب والعقاب عليه؟

والجواب: أن ترتب الثواب والعقاب إنما كان علىٰ الفعل، وإرادة العبد، والله سبحانه جعل الثواب والعقاب سببه الأعمال.

فالله جعل فعل العبد وإرادته سببًا للثواب والعقاب، ولم يجعل جبله سبحانه هو سبب الثواب والعقاب.

---

(1) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ٢٤٦-٢٤٧)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٥٠٥)، و«شفاء العليل» (١/ ٣٨٥-٣٨٦).

ثم إن نفس العمل إنما كان بإرادة الإنسان واختياره.

ولا يصح أن يقال: لماذا جبله الله؟؛ فإن كون العبد من أهل الجنة عاملًا بعمل أهل الجنة، أو كونه من أهل النار عاملًا بعمل أهل النار إنما هو بحسب حكمته، وما ذاك إلا أن علمه الأزلي ومشيئته النافذة وقدرته القاهرة اقتضت ما اقتضته وأوجبت ما أوجبته من مصير أقوام إلىٰ الجنة بأعمال موجبة لذلك منهم، وخلق أعمالهم وساقهم بتلك الأعمال إلىٰ رضوانه وكذلك أهل النار، ولو شاء لأثابهم وعاقبهم بلا عمل، لكن يفعل ذلك لحكمة سبحانه[(١)].

ومما يجب أن يعلم: أننا نعبر عن المعنىٰ الصحيح باللفظ الشرعي، فنقول: يجبل الله عباده، ولا نقول: يجبر.

فلفظ الجبر -من حيث الأصل- علىٰ المعنىٰ الصحيح لا بأس بإطلاقه.

لكن لما استُعمل لفظ الجبر بالمعنىٰ الباطل صار استعماله علىٰ إطلاقه محل نظر.

وقد أنكر جمعٌ من الأئمة استعماله:

عن إسحاق قال: «كنت يومًا عند أبي عبد الله فجاء رجل فقال له: إن فلانًا قال: إن الله جبر العباد علىٰ الطاعة، قال: بئس ما قاله»[(٢)].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ٥٥٠).

ومن عجيب ما يذكر في هذا الباب: أن الأشاعرة اعترفوا علىٰ أنفسهم بأنهم جبرية.

قال الإيجي: «الجبرية: والجبر: إسناد فعل العبد إلىٰ الله، والجبرية متوسطة: تثبت للعبد كسبًا كالأشعرية، وخالصة لا تثبته كالجهمية»(١).

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

عن زارع -وكان في وفد عبد القيس- قال: لما قدمنا المدينة، فجعلنا نتبادر من رواحلنا، فنقبل يد النبي ﷺ ورجله، قال: وانتظر المنذر الأشج حتىٰ أتىٰ عيبته فلبس ثوبيه، ثم أتىٰ النبي ﷺ فقال له: «**إن فيك خلتين يحبهما الله: الحلم والأناة**. قال: يا رسول الله، أنا أتخلق بهما أم الله جبلني عليهما؟ قال: **بل الله جبلك عليهما**. قال: الحمد لله الذي جبلني علىٰ خلتين يحبهما الله ورسوله»(٢).

فقد بين النبي ﷺ أن الأشج جبله الله علىٰ خُلُقين، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة؛ أن الله يجبل عباده علىٰ ما يريد.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن بقية قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر؟

---

(١) «المواقف» (ص٤٢٨).

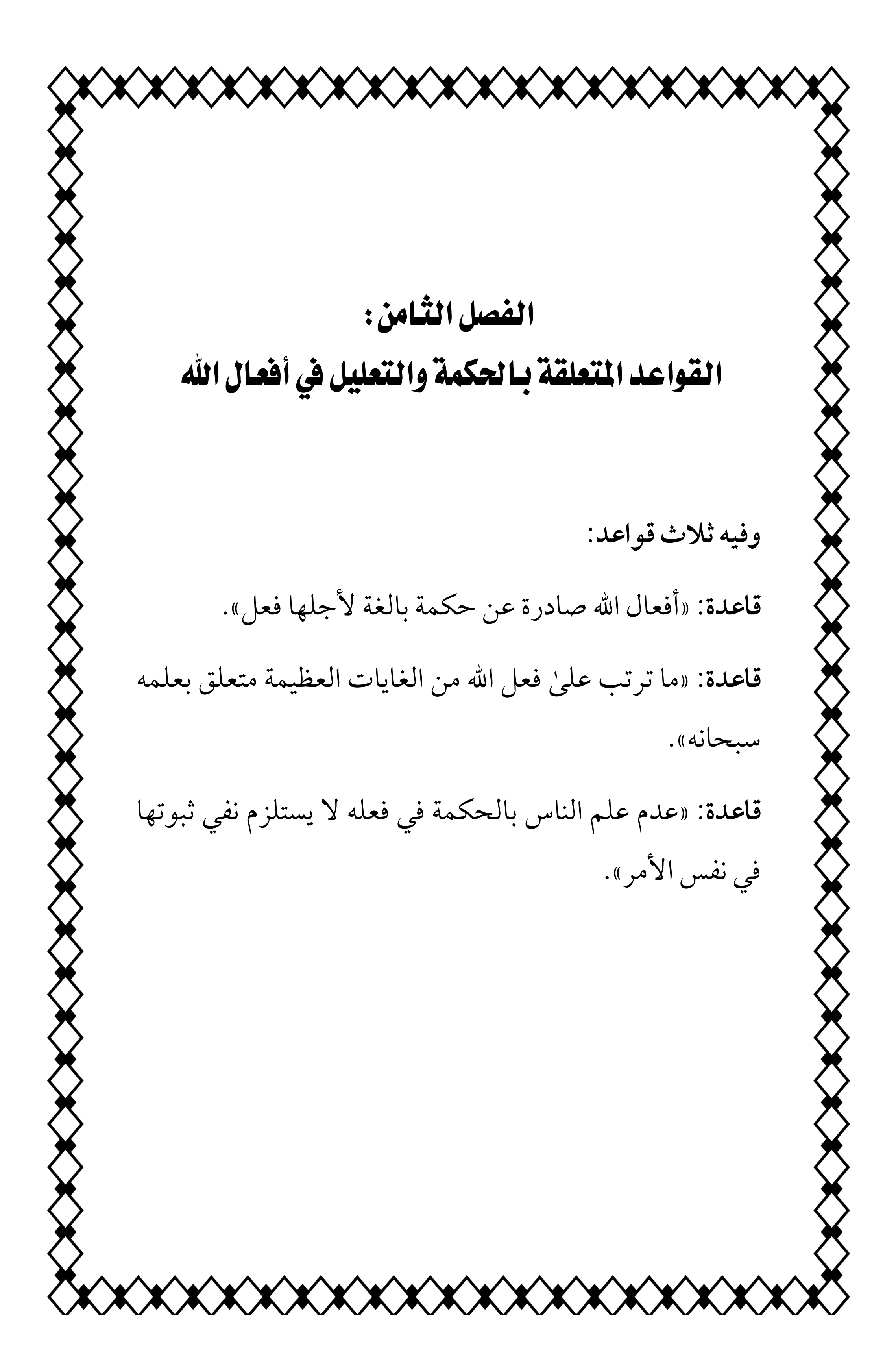
(٢) أخرجه أبو داود في سننه (ح٥٢٢٥).

فقال الزبيدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبل عبده علىٰ ما أحبه».

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أعرف للجبر أصلًا من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يُعرَف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ»[1].

❍❍❍❍❍

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٧٥).



الفصل الثامن:
القواعد المتعلقة بالحكمة والتعليل في أفعال الله

وفيه ثلاث قواعد:

قاعدة: «أفعال الله صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل».

قاعدة: «ما ترتب علىٰ فعل الله من الغايات العظيمة متعلق بعلمه سبحانه».

قاعدة: «عدم علم الناس بالحكمة في فعله لا يستلزم نفي ثبوتها في نفس الأمر».

قاعدة:
«أفعال الله صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الحكمة صفة من صفات الله تعالىٰ.

- حكمة الله تدخل في أفعاله من خلقه، وهدايته، ورزقه، وغير ذلك من أفعاله سبحانه.

- أفعال الله ليست لمحض المشيئة.

- ترتب علىٰ مسألة الحكمة مسألة التحسين والتقبيح.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

أفعال الله معللة، فهو يفعل سبحانه علىٰ مقتضىٰ حكمته التي هي صفة من صفاته، فلا يفعل عبثًا، ولا لغير حكمة.

والحكمة هي: الغاية المقصودة من الفعل[1].

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (٢/ ٥٣٧)، قال ابن تيمية عن مسألة الحكمة: «مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهية». «منهاج السنة» (٣/ ٣٩).

فمثلًا: لو سأل سائل: لم خلق الله الخلق؟

كان جوابه: لعبادته، فالعبادة هي المقصودة من خَلْقِ الله الخَلْقَ.

والله يفعل لا لمجرد المشيئة، وإنما هناك غاية مقصودة من فعله سبحانه، هي حكمته سبحانه.

وهذه الحكمة تتضمن شيئين[1]:

الأول: حكمة تعود إلىٰ الله يحبها ويرضاها، بمعنىٰ: غاية مقصودة من فعله يحبها.

الثاني: حكمة تعود إلىٰ العباد يتنعمون بها، فهذه الغاية المقصودة من الفعل يتلذذ بها العبد، ويتنعم بها، وله فيها مصلحة.

وحكمة الله تدخل في أفعاله وشرعه، فهو يفعل لحكمة، ويأمر وينهىٰ لحكمة.

قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [العنكبوت:٤٢].

وإذا كان الله سبحانه قد جعل في المخلوقات حكمة، فمعطي الكمال أحق به؛ إذ هو أحق بالحكمة منهم، لكونه أكمل منهم.

ولو كان العبد متصفًا بالحكمة دون الخالق لكان المخلوق أكمل من الخالق، وهذا يدل علىٰ أن الله متصف بالحكمة.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٥-٣٦).

كما أن الإحكام والإتقان في المخلوقات يدل علىٰ إثبات الحكمة، فلا معنىٰ للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة، فإذا انتفت الحكمة، ولم يكن فعله لحكمة، انتفىٰ الإحكام، وإذا انتفىٰ الإحكام، انتفىٰ دليل العلم[1].

ونفي الحكمة نفي لحمد الله؛ ذلك أن من لوازم مَن يُحمَد أن يكون حكيمًا.

وقد أجمع المسلمون علىٰ أن الله تعالىٰ موصوف بالحكمة، لكن تنازعوا في تفسير ذلك علىٰ ثلاثة أقوال[2]:

القول الأول: من جعل الحكمة متعلقة بالعلم والمشيئة فقط، وليست هي مقصودة من الفعل، فما يحصل من المصالح والمفاسد للعبد إنما كان عند الفعل، لا أنه علة له، وهم الجبرية.

فالعبادة من الخلق ليست هي المقصودة من الفعل، وإنما ترجع إلىٰ علم الله ومشيئته، فعلم من بعضهم أنهم سيعبدونه، وشاء منهم ذلك فعبدوه.

قال عبد القاهر البغدادي: «وقال أصحابنا: إن الله حكيم في خلق كل خلق، ولو لم يخلق الخلق لم يخرج عن الحكمة، ولو خلق أضعاف ما خلق جاز، ولو خلق الكفرة دون المؤمنين، أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز»[3].

---

(١) ينظر: «النبوات» (٢/ ٩٢٤).

(٢) ينظر: «منهاج السنة» (١/ ١٤٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٧-٣٩).

(٣) «أصول الدين» (ص١٦٧).

فهم في الحقيقة ينفون الحكمة المقصودة من الفعل.

وقال الآمدي: «مذهب أهل الحق: أن الباري تعالىٰ خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها، ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها، بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قاده إليه، ولا لمقصود أوجب الفعل عليه»[١].

وإذا كانوا نفاة للفعل القائم بالله، فمن باب أولىٰ أن يكونوا نفاة للغاية التي من أجلها فعل؛ لأن الحكمة هي في حق من يفعل الفعل القائم بذاته.

من شبههم: أن إثبات الحكمة يقتضي أن يكون مستكملًا بغيره، فيكون ناقصًا قبل ذلك.

والجواب: قولهم: مستكمل بغيره؛ باطل؛ لأن ذلك إنما حصل بقدرته ومشيئته، لا بقدرة غيره ومشيئة غيره، فلم يكن في ذلك محتاجًا إلىٰ غيره[٢].

القول الثاني: من أثبت حكمة تعود إلىٰ العباد فقط، وهي عندهم حكمة مخلوقة منفصلة عن الله، لا يعود علىٰ الله منها شيء، وهو قول القدرية.

قال القاضي عبد الجبار: «وكل ما يثبت أنه فعله تعالىٰ فيجب أن يكون

---

(١) «غاية المرام في علم الكلام» (ص١٩٦).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٤٦).

حكمة وصوابًا»[1].

وهذا أمر لا يتصور، أن يفعل لحكمة لا تعود إليه.

ثم هذا الذي قرروه هنا مناقض لما قرروه في باب الظلم.

فمن سيما أهل الكلام التناقض، فما يقررونه في باب ينقضونه في باب آخر، والمعتزلة لما تكلموا عن الظالم قالوا: الظالم من جعل غيره ظالمًا، فمن جعل غيره ظالمًا كان ظالمًا.

وفي باب الحكمة قالوا: جعل الحكمة في غيره من غير أن تعود إليه الحكمة، وهذا تناقض بَيِّن.

القول الثالث: من أثبت حكمة تعود إلىٰ الرب لكن بحسب علمه، فقالوا: خلقهم الله ليعبدوه، فمن وجد منه ذلك فهو مخلوق لذلك، ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقًا له، وهذا القول قول الكرامية.

وقد نتج عن مسألة الحكمة: مسألة التحسين والتقبيح.

فلما كانت الجبرية ينفون الحكمة المقصودة من الفعل، وأن الله يفعل لمجرد المشيئة، نفوا أن يكون في الأفعال ما هو حسن أو قبيح إلا من جهة الشرع، فيجوز أن يأمر بالشرك ويكون حسنًا؛ إذ إن القبيح في حق الله هو الممتنع لذاته.

---

(١) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٤٦).

قال أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا علىٰ أن القبيح من أفعال خلقه ما نهاهم عنه، وزجرهم عن فعله، وأن الحسن ما أمرهم به أو ندبهم إلىٰ فعله أو أباحه لهم»[(١)].

وقال الجويني: «العقل لا يدل علىٰ حسن شيء ولا قبحه في حكم التكليف، وإنما يُتَلَقَّىٰ التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع»[(٢)].

وقد تضمن كلامهم حقًّا قليلًا وباطلًا كثيرًا.

أما الحق؛ فإنهم لم يرتبوا الثواب والعقاب إلا بعد إرسال الرسل.

وأما الباطل فنفوا أن يكون الفعل في ذاته حسنًا أو قبيحًا، وأرجعوا ذلك كله إلىٰ مجرد المشيئة، فرتبوا علىٰ ذلك أنه قد يأمر بما يكون قبيحًا، وينهىٰ عما يكون حسنًا.

ولما كانت القدرية يثبتون الحكمة ويجعلونها عائدة إلىٰ العبد أثبتوا أن حسن الأفعال وقبحها ذاتي، فلا يعود إلىٰ الله منه حكم يقوم بذاته، ورتبوا علىٰ ذلك الثواب والعقاب.

قال القاضي عبد الجبار: «فقد ذكرنا أن وجوب المصلحة وقبح

---

(١) «رسالة إلىٰ أهل الثغر» (ص١٣٧).

(٢) «الإرشاد» (ص٢٥٨).

المفسدة متقرران في العقل إلا أنا لما لم يمكنا أن نعلم عقلًا أن هذا الفعل مصلحة وذلك مفسدة بعث الله إلينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال»[1].

وقد تضمن كلام المعتزلة حقًّا قليلًا وباطلًا كثيرًا:

أما الحق فهو أن الحسن والقبح قد يعلم بالعقل، لكن المعتزلة شبهوا الخالق بالمخلوق، فلم يصف لهم الحق، فزعموا أن ما يحسن من العبد ويقبح؛ فإنه يحسن من الله ويقبح، ورتبوا علىٰ هذا وجوب فعل الأصلح علىٰ الله.

فالمعتزلة يقولون: بأن الله مكلف بفعل الأصلح، وأن الله سبحانه لا يوصف بالقدرة علىٰ ترك الأصلح من الأفعال علىٰ ما ليس بأصلح[2].

وأما الباطل: فهو ترتب الثواب والعقاب علىٰ ما يوجبه العقل.

وقد رد الله علىٰ الطائفتين -من لا يثبت القبح إلا بالشرع، ومن يرتب العقاب علىٰ الظلم بدون الشرع- في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٥٦٥).

(٢) ينظر: «المنية والأمل» (ص١١٣).

عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾ [القصص: ٥٩].

فقد أخبر الله أنهم ظالمون قبل إرسال الرسل، وأنه لا يُهلِكُهُم بهذا الظلم قبل إقامة الحجة عليهم(١).

والحق عند أهل السنة والجماعة: أن الحُسن والقُبح قد يُعلَم بالعقل، لكن لا يترتب الثواب والعقاب إلا بعد إرسال الرسل.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق: ١٢].

فقد أخبر الله أنه فعل هذه الأفعال لعلة، فذكر أنه خلق السموات السَّبع ومن الأرض مثلهن، والأمر يتنزل بينهن، ثم ذكر الحكمة من ذلك فقال: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا ﴾ وفي هذا دليل أن الله يفعل لحكمة.

وأمثالها في القرآن كثير.

وقال تعالىٰ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ وَمَآ

(١) ينظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٤/ ٥٠٣-٥٠٦).

ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر:٧].

وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣].

فقد جاءت الآية بـ «كي» الصريحة في التعليل وبيان الحكمة.

وقال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨].

فقد أنكر الله علىٰ من زعم أنه خلق لا لغاية، وإنما لمجرد العبث، وكل منكر للحكمة في أفعال الله له نصيب من إنكار الله سبحانه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن الربيع بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]. **قال:** «ما خلقتكم لعبًا، ولكن خلقتكم للعبادة»[١].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٨/ ٢٥١٢).

وعن **قتادة** في قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ **قال**: «لا والله ما خلق شيئا عبثا، ولا ترك شيئا سدىٰ»(١).

وقال في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾: «حكيم في أمره، خبير بخلقه»(٢).

وقال الطبري: «قوله: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران:١٩١]، يقول: لم تخلق هذا الخلق عبثًا ولا لعبًا، ولم تخلقه إلا لأمر عظيم من ثواب وعقاب ومحاسبة ومجازاة»(٣).

فقد بيَّن الأئمة أن الله لم يخلق الخلق عبثًا، وإنما خلقهم لحكمة من أجلها فعل، وقد نَصَّ بعضهم علىٰ أن الله خلقهم للعبادة، أو الثواب والعقاب.

○○○○○

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٨/ ٢٥١٢).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢١٩).

(٣) «تفسير الطبري» (٧/ ٤٧٦).

قاعدة: «ما ترتب على فعل الله من الغايات العظيمة متعلق بعلمه سبحانه»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- كل أفعال الله يترتب عليها غايات عظيمة.

- الغايات المترتبة علىٰ أفعال الله كلها متعلقة بعلمه.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الغايات العظيمة التي من أجلها فعل سبحانه ترجع إلىٰ علم الله السابق، فهو العليم الحكيم في خلقه من الغايات العظيمة.

فكون الله يضع الشيء في محله المناسب يرجع إلىٰ علم الله السابق.

وإذا نظر الإنسان إلىٰ المخلوقات وما فيها من إحكام وإتقان علم أن ذلك يرجع إلىٰ العلم السابق؛ وذلك أن الإحكام والإتقان إنَّما هو أن يضع كلَّ شيء في محلِّه المناسب، لتحصل به الحكمة المقصودة منه؛ مثل الذي يخيط قميصًا، فيجعل الطوق علىٰ قدر العنق، والكُمَّين علىٰ قدر اليدين، ولله المثل الأعلىٰ.

وحكمة الرب في جميع المخلوقات باهرة، قد بهرت العقلاء[1].

فأهل السنة والجماعة يثبتون الغايات المقصودة من الفعل، ويرجعونها إلىٰ العلم.

أما الجبرية فلا يثبتون الغايات، وإنما يثبتون علمًا ومشيئة.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦].

فقد بين سبحانه أنه كتب وقدر عليهم القتال لغاية ترجع إلىٰ علمه وحكمته، ولهذا ختم الآية بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:٢٧].

فقد بين الله حكمة ما كرهوه عام الحديبية، وأرجع ذلك إلىٰ العلم فقال: ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟﴾.

---

(١) «النبوات» (٢/ ٩٢١).

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن عمر رضي الله عنه: «إن الرجل ليستخير الله فيختار له، فيسخط علىٰ ربه، فلا يلبث أن ينظر في العاقبة، فإذا هو قد خير له»[١].

فقد بين الصحابي الجليل أن الغاية من الفعل ترجع إلىٰ علم الله، فالله يعلم عواقب الأمور، التي هي الغاية من الفعل.

وعن عمرو بن مهاجر -صاحب حرس عمر بن عبد العزيز- قال: «تكلم غيلان عند عمر بن عبد العزيز بشيء من أمر القدر، فقال له عمر: يا غيلان، اقرأ أي القرآن شئت فقرأ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، حتىٰ انتهىٰ إلىٰ هذه الآية: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الإنسان:٢٩]. قال: فردده مرارًا وكف عما بقي، فقال له عمر: أتم السورة، فقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠] إلىٰ آخرها، قال: فقال له عمر: يا غيلان، إن الله يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

قال: أخبرني حكيم فيما علم أم حكيم فيما لا يعلم؟ قال: بل حكيم فيما علم، فقال له: أحييتني أحياك الله، والله لكأني لم أعلم هذا من كتاب الله عز وجل ...»[٢].

فقد بَيَّن أن الحكمة مبنية علىٰ العلم، فهو حكيم سبحانه فيما علم.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (ص٨٣).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٦٦).

قاعدة: «عدم علم الناس بالحكمة في فعله لا يستلزم نفي ثبوتها في نفس الأمر»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- إثبات أن الله يفعل لحكمة.
- عدم إحاطة الخلق بحكمة الله.
- تفاصيل الحكمة ليس مخاطبًا بها العبد.
- لا يلزم من إثبات الحكمة أن يعلمها الناس.
- عدم علم الناس بالحكمة لا يلزم منه نفيها.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة فرع إثبات الحكمة في أفعال الله، فليس من لازم إثبات الحكمة أن يُطلع الله عليها عباده، فإن العباد قد يعلمون من حكمته ما يطلعهم الله عليه سبحانه، وقد لا يعلمون، وعدم العلم لا يلزم منه العدم.

فلا نستدل علىٰ نفي الحكمة بعدم علم الناس بها؛ لأن العبد لا يحيط بالله وصفاته.

فعدم العلم بالحكمة لا يلزم منه نفي الحكمة.

والعقول تعجز عن إدراك كل الحكم المقصودة من الأفعال؛ لقصورها، ولا يلزم من عجزها نفي الحكمة في نفس الأمر.

والعبد يكفيه أن يعلم ويؤمن أن الله لا يفعل إلا لحكمة، ويسلم له في ذلك، فتفاصيل الحكمة ليس مخاطبًا به العبد، فإن منَّ الله عليه بعد ذلك بمعرفة الحكمة، فهذا يزيده إيمانًا وعلمًا، والله يؤتي فضله من يشاء.

وليس اطلاع كثير من الناس علىٰ الحكمة في كل شيء نفعًا لهم، بل قد يكون لهم فيه مضرة، وهذا من رحمة الله بعباده، وقد قال تعالىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة:١٠١][(١)].

ومما ينبغي أن يعلم: أن الحكمة المقصودة من الفعل متعلقة بعموم خلقه، وإن كان في ضمن ذلك مضرة لبعض الناس، فالله يراعي في الحكمة المصلحة العامة لا الخاصة؛ كإرسال محمد ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]. وإن كان في ضمن ذلك ضرر علىٰ الكافر؛ لأنه سيعاقب بسبب كفره.

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٧).

وتقدير الكفر علىٰ الكافر لما له في ذلك سبحانه من الحكمة البالغة، والمصلحة العامة[(١)].

ثالثًا: الأدلة علىٰ هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

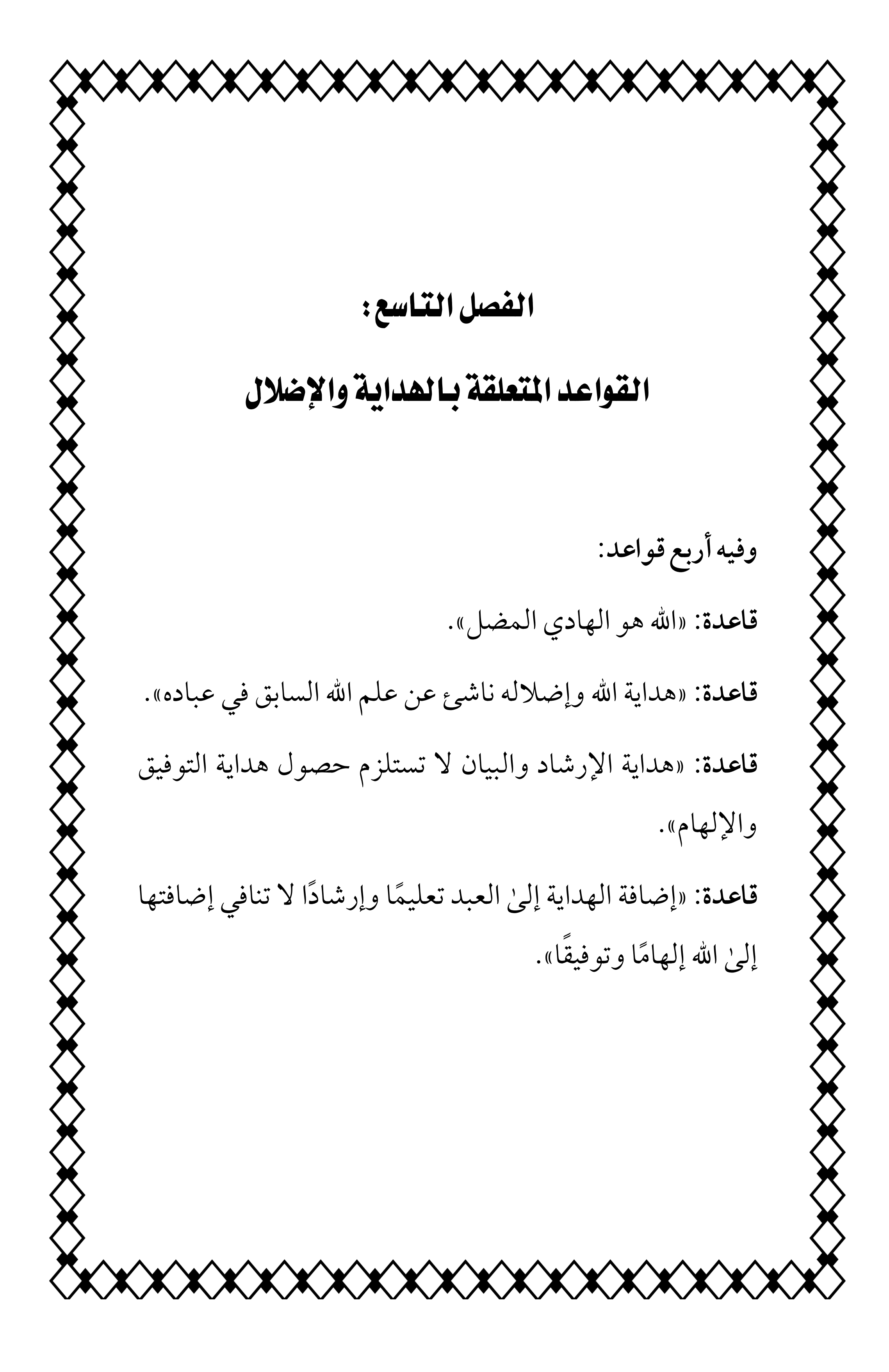
فقد أخبر الله أنهم لا يحيطون به وبأفعاله علمًا، فلا يعلمون إلا ما علمهم الله سبحانه، وهذا يدل علىٰ ما تضمنته القاعدة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠].

فقد أخبر الله أن الملائكة قد خفيت عليهم الحكمة التي من أجلها خلق الإنسان، وهذا لا يدل علىٰ نفي الحكمة نفسها، ولهذا قال سبحانه: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

❍❍❍❍❍

(١) ينظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٩).



الفصل التاسع:

القواعد المتعلقة بالهداية والإضلال

وفيه أربع قواعد:

قاعدة: «الله هو الهادي المضل».

قاعدة: «هداية الله وإضلاله ناشئ عن علم الله السابق في عباده».

قاعدة: «هداية الإرشاد والبيان لا تستلزم حصول هداية التوفيق والإلهام».

قاعدة: «إضافة الهداية إلىٰ العبد تعليمًا وإرشادًا لا تنافي إضافتها إلىٰ الله إلهامًا وتوفيقًا».

قاعدة:
«الله هو الهادي المضل»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الله متصف بالهداية، ويدخل في الهداية جميع أنواع الهداية، وتفاصيلها.

- الله متصف بالإضلال، ويدخل فيه جميع أنواع الإضلال، وتفاصيله.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الله سبحانه متصف بالهداية والإضلال، فالله هو الهادي وحده دون ما سواه، وهو المضل -جل في علاه وحده-.

ففعل الهداية والإضلال قد أسنده الله إلىٰ نفسه سبحانه في غير ما آية من كتابه، فنسب فعل الهداية والإضلال إلىٰ نفسه، فدل ذلك علىٰ أنه هو الفاعل دون غيره، فالذي يهدي هو الله وحده، والذي يضل هو الله وحده؛ إذ إنه لا يصح أن يضاف الفعل إليه ويكون الفاعل غيره.

ويدخل في الهداية: الهداية المجملة، والهداية المفصلة، وكذلك الإضلال.

فمثال الهداية المجملة: الهداية إلىٰ ما ينفع الإنسان عمومًا، وإلىٰ ما يضره عمومًا، فيقبل علىٰ ما ينفعه، ويبتعد عما يضره.

ومثال الهداية المفصلة: الهداية إلىٰ الإسلام، وإلىٰ الصلاة، والزكاة، وبر الوالدين، وإلىٰ أكل ما فيه منفعته، إلىٰ غير ذلك.

والمضاف إلىٰ الله في هذه القاعدة هو: فعله لا أثر فعله، فالهدىٰ والإضلال فعله القائم به، والاهتداء والضلال أثر فعله سبحانه، وهو مخلوق منفصل بائن عن الله.

فالله هو الهادي، والعبد هو المهتدي، والله هو المضل، والعبد هو الضال.

وهداية الله للعبد تكون بإعانته وتوفيقه، وهو محض فضله ومنته.

فأعان المؤمن فضلًا ومنة.

وأما إضلاله للعبد فيكون بتركه وعدم إعانته، وهو محض عدله سبحانه.

فترك الكافر عدلًا.

ومما يدخل في إضلال الله: ما أخبر به سبحانه أنه طبع علىٰ قلوب،

وختم عليها، وأصمها، وأعمىٰ أبصارها، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة:٦-٧].

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء:١٥٥].

فقد أضاف الله الختم والطبع لنفسه، فهو فعل الله، وهو ختم وطبع حقيقي، نظير معنىٰ الختم علىٰ الأوعية، والأوعية إذا ختم عليها لا يمكن أن يصل الإنسان إلىٰ ما يوجد فيها إلا بعد حل الخاتم، وكذلك القلوب إذا ختمت لا يمكن أن يصل إليها الإيمان إلا بعد حل الختم.

قال الطبري: «قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة:٧]، نظير الطبع والختم علىٰ ما تدركه الأبصار من الأوعية والظروف، التي لا يوصل إلىٰ ما فيها إلا بفضِّ ذلك عنها ثم حلها، فكذلك لا يصل الإيمان إلىٰ قلوب من وصف الله أنه ختم علىٰ قلوبهم، إلا بعد فضِّه خَاتمَه وحلِّه رباطَه عنها»[1].

وهذه القاعدة مبنية علىٰ أصل، وهو: أن كل ما في الوجود داخل تحت خلق الله ومشيئته وقدرته، فهو الذي جعل المصلي مصليًا، والمسلم مسلمًا، وهو الذي يُضل ويهدي، وهكذا.

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٢٦١).

ثم إن هذه القاعدة هي قلب أبواب القدر ولبه، فأعظم نعمة أن يهدي الله العبد، وأعظم مصيبة أن يضله[١].

وخالف في هذا الجبرية والقدرية.

فأما الجبرية فمع قولهم إن الله هو الهادي إلا أنهم ينفون أن يكون للعبد اهتداء حقيقة، فهم يقولون: إن العبد ليس بفاعل حقيقة، ولا قدرة له.

وأما القدرية فينفون هداية الله لأفعال العباد إلا علىٰ سبيل الإرشاد والبيان.

وهذا كله بناء علىٰ أصلهم في أفعال العباد وقدرتهم.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات:١٧].

وقال تعالىٰ: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة:٢١٣].

وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [الروم:٢٩].

وقال تعالىٰ: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء:٨٨].

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٢٢٩).

فقد أضاف الله الهداية والإضلال إلىٰ نفسه، فدل ذلك علىٰ أن الذي يهدي ويضل هو الله وحده، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن عمرو بن دينار رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: «إن الله هو الهادي والفاتن»[1].

فقد ذكر الصحابي الجليل أن الله هو الهادي والفاتن؛ أي: المضل.

وعن مطرف رَحِمَهُ اللَّهُ **قال:** «نظرت فإذا ابن آدم ملقىٰ بين يدي الله وبين يدي إبليس؛ فإن شاء الله أن يعصمه عصمه، وإن تركه ذهب به إبليس»[2].

فقد بين أن الذي يهدي ويضل هو الله، وأن هداية الله للعبد تكون بإعانته وعصمته، وأما إضلاله فيكون بتركه وعدم إعانته.

وعن عثمان البتي قال: دخلت علىٰ ابن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ فقال لي: «ما يقول الناس في القدر؟ قال: فلم أدر ما رددت عليه، قال: فرفع شيئًا من الأرض، وقال: ما أزيد علىٰ ما أقول مثل هذا، إن الله إذا أراد بعبد خيرًا، وفقه لمحابه وطاعته، وما يرضىٰ به عنه، ومن أراد به غير ذلك، اتخذ عليه الحجة، ثم عذبه، غير ظالم له»[3].

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥/ ١٣٢٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ص٦٨٢).

(٣) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص٢٢٧).

وعن خالد بن معدان رَحِمَهُ اللهُ **أنه قال**: «ما من الناس أحد إلا وله أربع أعين، عينان في وجهه لمعيشته، وعينان في قلبه، وما من أحد إلا وله شيطان متبطن فقار ظهره، عاطف عنقه علىٰ عنقه، فاغر فاه إلىٰ ثمرة قلبه، فإذا أراد الله بعبد خيرًا أبصرت عيناه اللتان في قلبه ما وعد الله من الغيب، فعمل به، وهما غيب، فعمل بالغيب، وإذا أراد الله بعبد شرًّا تركه، ثم قرأ: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤]»(١).

وقال الطبري رَحِمَهُ اللهُ: «طاعة الله -جَلَّ ثناؤه- لا ينالها المُطيعون إلا بإنعام الله بها عليهم، وتوفيقه إياهم لها»(٢).

فقد بين الأئمة أن الله هو الذي يهدي ويُضِلُّ، وهدايته سبحانه بتوفيقه وإنعامه، وإضلاله بتركه.

OOOOO

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٢٢/ ١٧٩).

(٢) «تفسير الطبري» (١/ ١٧٩).

قاعدة: «هداية الله وإضلاله ناشئ عن علم الله السابق في عباده»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- هداية الله العبد للإسلام ناشئة عن علم الله السابق.

- هداية الله العبد لتفاصيل الإسلام من الصلاة والصوم ونحو ذلك ناشئ عن علم الله السابق.

- إضلال الله العبد عن الإسلام ناشئة عن علم الله السابق.

- إضلال الله العبد عن تفاصيل الإسلام من الصلاة والصوم ونحو ذلك ناشئ عن علم الله السابق.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هداية الله وإضلاله ناشئ عن علم الله السابق في عباده، فالهداية للعبد ناشئة عن علم الله السابق أنه أهل للهداية.

وكذلك إضلال الله للعبد ناشئ عن علم الله السابق أنه ليس أهلًا

للهداية، ولا يصلح لها، ولا تليق به.

فليس كل عبد يكون أهلًا لقبول الهداية[١].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

فقد أخبر الله أن سبب هداية قوم وإضلال آخرين هو علم الله السابق بمن يكون أهلًا للهداية ومن لا يكون أهلًا، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾: «بمن قدَّر له الهدىٰ والضلالة»[٢].

وقال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول -تعالىٰ ذكره-: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾، وهذا منه -تعالىٰ ذكره- إجابة لهؤلاء المشركين الذين أنكروا أن يكون الله هدىٰ أهل المسكنة والضعف للحق، وخذلهم عنه وهم أغنياء، وتقريرٌ لهم: أنا أعلم بمن كان من خلقي شاكرًا نعمتي، ممن هو لها كافر، فمنِّي علىٰ من مَنَنْتُ عليه منهم بالهداية، جزاء شكره إياي علىٰ

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ١٣٩).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٩/ ٦٠٠).

نعمتي، وتخذيلي من خذلت منهم عن سبيل الرشاد، عقوبة كفرانه إياي نعمتي»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال -جل ثناؤه-: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٩]، لنفاذ علمه فيهم بأنهم يصيرون إليها بكفرهم بربِّهم»[(٢)].

وقال **البغوي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقال الله تعالىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ فهو جواب لقوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ فهو استفهام بمعنىٰ التقرير، أي: الله أعلم بمن شكر الإسلام إذ هداه الله عَزَّوَجَلَّ »[(٣)].

وقال **الآجري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلموا -رحمكم الله- أن الله عَزَّوَجَلَّ بعث رسله، وأمرهم بالبلاغ، حجة علىٰ من أرسلوا إليهم، فلم يجبهم إلىٰ الإيمان إلا من سبقت له من الله تعالىٰ الهداية، ومن لم يسبق له من الله الهداية، وفي مقدوره أنه شقي من أهل النار لم يجبهم، وثبت علىٰ كفره»[(٤)].

فقد بين الأئمة أن هداية الله ترجع إلىٰ علم الله السابق، فمن علم من خلقه أنه شاكر فإن الله يمن عليه بالهداية، ومن علم من خلقه أنه لا يشكر خذله، وهذا تقرير منه لما تضمنته هذه القاعدة.

---

(١) «تفسير الطبري» (١١/ ٣٨٩).

(٢) «تفسير الطبري» (١٣/ ٢٧٨).

(٣) «تفسير البغوي » (٣/ ١٤٧).

(٤) «الشريعة» (٢/ ٧٣٣).

قاعدة: «هداية الإرشاد والبيان لا تستلزم حصول هداية التوفيق والإلهام»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- إثبات هداية الإرشاد، وترتب الثواب والعقاب عليها.
- إثبات هداية التوفيق.
- يدخل في الهداية: الهداية المجملة، والهداية المفصلة.
- حصول هداية الإرشاد لا يلزم منه حصول هداية التوفيق.
- يدخل في نفي هداية التوفيق: ما أخبر به سبحانه أنه طبع علىٰ قلوب، وختم عليها.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هداية الإرشاد هي: بيان الله لعباده طريق الخير وطريق الشر، وتخليتهم بينهم وبين ما يختارونه.

ولا طريق لها إلا طريق واحد، يترتب عليه الثواب والعقاب وهو: طريق الرسل.

هداية التوفيق هي: إعانة الله العبد علىٰ الفعل، وخلقه دواعي الهدىٰ للعبد، وصرفه عنه موانع القبول.

فهذه الإعانة تتضمن خلق إرادة العبد فيه للهدىٰ، وصرف موانع الهدىٰ.

وهداية التوفيق مترتبة علىٰ هداية الإرشاد، لكن حصول هداية الإرشاد التي تقوم بها حجة الله علىٰ خلقه، لا يلزم منه حصول هداية التوفيق الموجبة للاهتداء، وإن كانت هداية الإرشاد شرطًا في هداية التوفيق، أو جزء سبب، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب، بل قد يتخلف عنه المقتضي إما لعدم كمال التسبب، أو لوجود مانع(١).

فهداية الإرشاد يعطيها الله لكل أحد، وهي حجة الله في خلقه التي لا يعذب أحدًا إلا بعد حصولها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]. وهذه الهداية ليست مانعة صاحبها من الوقوع في الضلال.

وأما هداية التوفيق فلا يعطيها الله إلا لمن يحب، وهذه الهداية مانعة

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٢٦٤).

صاحبها أن يقع في الضلال.

وهي تستلزم أمرين:

الأول: فعل الرب وهو الهدىٰ.

الثاني: فعل العبد وهو الاهتداء، ومعناه: العلم بالحق مع قصده وإيثاره علىٰ غيره، فالمهتدي هو: العامل بالحق المريد له[1].

والهداية الأولىٰ -هداية الإرشاد- متعلقة بعدل الله، وهي في مقدور العباد.

والهداية الثانية -هداية التوفيق- متعلقة بفضله ورحمته، ولا يملكها إلا الله وحده.

ومما يجب أن يعلم: أن العبد لن يتمكن من الفعل مع كونه فاعلًا حقيقة إلا بإعانة الله وتوفيقه، فالفعل من العبد والتوفيق من الله.

فإن قال قائل: كيف يقيم الله الحجة علىٰ عباده بهداية الإرشاد مع منع من شاء منهم هداية التوفيق؟

والجواب من وجهين: مجمل ومفصل.

أما المجمل فلا يسأل الله عن فعله؛ لكمال علمه وقدرته وحكمته، فهو أحكم الحاكمين، وهم خلقه وتحت تصرفه؛ كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٢٦٦)، و«مفتاح دار السعادة» (١/ ٨٣).

يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

وأما المفصل: فالله سبحانه بيَّن لهم طريق الخير وطريق الشر، وأقام لهم أسباب هذين الطريقين، وخلىٰ بينهم وبين هذه الأسباب.

غير أنه منعهم توفيقه وإعانته، وهذا محض فضل منه سبحانه.

وإنما عذبهم الله علىٰ أفعالهم، وما كان باختيارهم وإرادتهم.

يزيد الأمر وضوحًا: أن من لم يعطه الله أسباب الهداية فقد عذره كالمجنون لما سلب منه آلة العقل، فلا يعذبه إلا بعد قيام الحجة عليه.

فإن قيل: كيف يرضىٰ لعبده شيئًا، ولا يعينه عليه؟

والجواب: لحكمة اقتضت ذلك.

ومن ذلك: قد تكون إعانته عليه تستلزم فوات محبوب لله أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة، بحيث يكون وقوعها منه مستلزمًا لمفسدة راجحة، ومفوتًا لمصلحة راجحة.

ويتضح ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة:٤٦-٤٧].

فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم مع رسوله ﷺ للغزو، فثبطهم عنه، مع

كون الغزو طاعة يحبها الله ويرضاها.

ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي كانت ستترتب علىٰ خروجهم لو خرجوا مع رسول الله ﷺ، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

فاقتضت حكمة الله: أن منعهم من الخروج، وأقعدهم عنه(١).

ومما يدخل في نفي هداية التوفيق: ما أخبر به سبحانه أنه طبع علىٰ قلوب، وختم عليها، وأصمها، وأعمىٰ أبصارها، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٦-٧].

وهذا لا ينفي أن الله أعطاهم هداية الإرشاد.

وخالف في هذا القدرية، فقد حملوا الهداية علىٰ هداية الإرشاد، وأولوا هداية التوفيق بالثواب لأهل الإيمان؛ لأن الذي يخلق فعل العبد هو العبد، فهو الذي جعل نفسه مسلمًا ولا إعانة من الله به.

كما حملوا إضلال الله علىٰ العقوبة لأهل الكفر.

قال المرتضىٰ: «الهدىٰ علىٰ وجهين: هدىٰ هو دليل وبيان، فقد هدىٰ الله

---

(١) ينظر: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» (٢/ ١٩٦).

بهذا الهدىٰ كل مكلف بالغ، الكافر منهم والمؤمن.

وهدىٰ هو الثواب والنجاة، فلا يفعل الله هذا الهُدىٰ إلا بالمؤمنين المطيعين»[١].

وقال: «أفتقولون إن الله أضل الكافرين؟ قيل له: نقول إن الله أضلهم بأن عاقبهم وأهلكهم عقوبة لهم علىٰ كفرهم، ولم يضلهم عن الحق، ولا أضلهم بأن أفسدهم»[٢].

وقابلهم الجبرية، فحملوا الهداية علىٰ خلق الهدىٰ، والإضلال علىٰ خلق الضلال، من غير أن يكون للعبد اهتداء؛ بناء علىٰ نفي القدرة عن العبد، وأنه مجبور.

قال الجويني: «واعلم أن الهدىٰ في هذه الآي لا يتجه حمله إلا علىٰ خلق الإيمان، وكذلك لا يتجه حمل الإضلال علىٰ غير خلق الضلال، ولسنا ننكر ورود الهداية في كتاب الله ﷻ علىٰ غير المعنىٰ الذي رُمناه، فقد يرد والمراد به الدعوة»[٣].

وقال الآمدي: «الهداية عند أئمتنا حقيقة في خلق الهدىٰ وهو الإيمان... وأما الإضلال فهو حقيقة في خلق الضلال، ومجاز فيما عداه»[٤].

---

(١) «إنقاذ البشر من الجبر والقدر» للشريف المرتضىٰ (ص٢٢٩).

(٢) «إنقاذ البشر من الجبر والقدر» (ص٢٣١).

(٣) «الإرشاد» (ص٢١١).

(٤) «أبكار الأفكار» (٢/ ١٩٣).

ثالثًا: الأدلة علىٰ هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٥].

فقد أخبر الله أنه أضلهم بعد أن هداهم، فدل ذلك علىٰ أن الهداية التي أعطاهم الله إياها هي هداية الإرشاد، وكونه سبحانه أضلهم دليل علىٰ أن هداية التوفيق قد منعهم الله إياها، فلا يلزم من إعطائهم هداية الإرشاد أن يعطيهم هداية التوفيق، وهذا ما تضمنته هذه القاعدة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [فصلت:١٧].

فقد أخبر الله أنه هداهم الهداية التي تقوم بها الحجة ومنعهم هداية التوفيق، فدل ذلك علىٰ أن حصول هداية الإرشاد لا يلزم منه حصول هداية التوفيق.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

قال ابن عباس في قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت:١٧]: «أي: بيَّنا لهم»[1].

وقال قتادة: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾: «بينا لهم سبيل الخير والشرِّ»[2].

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٢١/ ٤٤٨).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٢١/ ٤٤٨).

وقال قتادة: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾: «بينا لهم، فاستحبوا العمىٰ علىٰ الهدىٰ»(١).

وقال السديُّ: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾: «اختاروا الضلالة والعمىٰ علىٰ الهدىٰ»(٢).

فقد بين الأئمة أن ثمود هداهم الله، بمعنىٰ: بَيَّن لهم وأرشدهم، ومع حصول هذه الهداية اختاروا الضلالة علىٰ الهدىٰ، فدل علىٰ أن من حصلت له هداية الإرشاد أن يوفق ويكون من أهل هداية التوفيق.

ooooo

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٢١/ ٤٥٠).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٢١/ ٤٤٩).

قاعدة: «إضافة الهداية إلى العبد تعليمًا وإرشادًا لا تنافي إضافتها إلى الله إلهامًا وتوفيقًا»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- معنىٰ الهداية المضافة إلىٰ العبد، ويدخل تحتها كل مسألة شرعية.

- معنىٰ الهداية المضافة إلىٰ الله، ويدخل تحتها كل عمل صالح عمله العبد.

- الهداية المضافة إلىٰ الله لا يملكها إلا الله.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

الهداية في النصوص الشرعية تارة تضاف إلىٰ الله وتارة تضاف إلىٰ العبد، وهذا ليس من باب التناقض؛ وذلك لانفكاك الجهة، وللتغاير بين الهدايتين، فليست هي هداية واحدة.

فالهداية التي تضاف إلىٰ الله هي هداية التوفيق، وهذه لا يملكها إلا الله وحده.

وأما الهداية التي تُضَاف إلىٰ العبد فهي هداية التعليم والإرشاد، تشمل عموم الناس، كما تشمل كل مسألة شرعية.

ثالثًا: الأدلة علىٰ هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص:٥٦].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ:٥٢].

وقال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٧٢].

فقد أضاف الله في الآيتين الأوليين الهداية إلىٰ العباد، وفي الآية الأخرىٰ أضافها إلىٰ نفسه، فدل ذلك علىٰ أن الهداية المضافة للعبد ليست هي الهداية المضافة لله سبحانه.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:** ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ **قال:** «الهدىٰ والضلالة»[1].

وعن مجاهد في قوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠] **قال:** «سبيل الخير

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٣/ ٣٠٢).

والشرِّ»[1].

فقد بين مجاهد في الآية الأولىٰ أن العبد لا يملك الهداية والضلالة، بينما في الآية الثانية بين أن العبد هُدي إلىٰ سبيل الشر والخير، وهذا ليس من باب التناقض، فالهداية المنفية هداية التوفيق، وأما الهداية المثبتة فهي هداية التعليم والإرشاد.

❍❍❍❍❍

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٢٤/ ٤٣٨).



القواعد المتعلقة بالعلاقة بين القدر والفطرة والشرع والأسباب

وفيه ثلاث قواعد:

قاعدة: «الفطر السليمة حين الولادة لا تنافي ما قدره الله من الشقاوة والضلالة».

قاعدة: «إثبات تقدير الله للأشياء قبل وقوعها لا ينافي أن يؤمر العبد وينهىٰ».

ويندرج تحت هذه القاعدة:

قاعدة: «لا يؤمر العبد بما عجز عنه، ويؤمر بما اشتغل بضده».

قاعدة: «ما قدره الله في الدنيا والآخرة موقوف علىٰ الأسباب المحصلة له».

ويندرج تحت هذه القاعدة:

قاعدة: «كل سبب فهو موقوف علىٰ وجود أسباب أخرىٰ وانتفاء الموانع».

قاعدة: «الفطر السليمة حين الولادة لا تنافي ما قدره الله من الشقاوة والضلالة»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- كل مولود يولد علىٰ الفطرة.
- معنىٰ الفطرة التي خُلق عليها كل عبد.
- يئول كل مولود إلىٰ ما كتبه الله عليه من الشقاوة أو السعادة.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة تتضمن أَصلًا عظيمًا ومسألة مهمة، وهي: أن الفطرة التي فطر الله عليها عباده لا تنافي ما قدره الله علىٰ بعض عباده بالشقاوة، فإن المولود ولد علىٰ الفطرة السليمة لكن من كتب الله عليه الشقاوة فسيحصل له تغيير لهذه الفطرة بعد الولادة، علىٰ وفق ما علمه الله أزلًا، وكتبه.

فهو مولود علىٰ الفطرة، لكنه يئول إلىٰ ما علمه الله وكتبه.

فالسعيد سيبقىٰ علىٰ مقتضىٰ الفطرة، وأما الشقي فسيحصل له تغيير في فطرته.

فأبو جهل مثلاً ولد علىٰ الفطرة، لكن لما كتب الله عليه الشقاوة حصل له تغيير في هذه الفطرة.

ومعنىٰ الفطرة هو: ما جبل الله عليه العباد من الإقرار به، وبأسمائه وصفاته.

عن ابن جريج رَحِمَهُ اللهُ قال: «سألت عطاء عن ولد الزنا حين يولد بعدمَا استهل أَيُصلىٰ عليه؟ قال: نعم، قلت: كيف وهو كذلك؟ قال: من أجل أنه ولد علىٰ الفطرة: فطرة الإسلام»(١).

وقال ابن شهاب الزهري: «يصلىٰ علىٰ كل مولود متوفىٰ وإن كان لغية من أجل أنه ولد علىٰ **فطرة الإسلام** يَدَّعي أبواه الإسلام، أو أبوه خاصة وإن كانت أمه علىٰ غير الإسلام إذا استهل صارخًا صُلِّي عليه ...»(٢).

فَعُلِمَ من ذلك أن الفطرة السليمة إذا لم يَحصل لها ما يُفسدها كانت مُقِرَّةً بالصانع عابدةً له، خلافًا لمن زعم من الفِرَق المنحرفة أن المولود يولد ساذجًا لا يعرف توحيدًا ولا شركًا.

وقد كذَّبهم الله بقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٥٣٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٢/ ١١٨).

فأضاف الفطرة إلىٰ نفسه، ولا يضيف إلىٰ نفسه سبحانه إلا ما كان مدحًا محمودًا، فيكون المراد بالفطرة هي: فطرة الإسلام.

وقد فسرها بالإسلام: عكرمة، ومجاهد، والحسن، وإبراهيم، والضحاك، وقتادة، ونُسِب إلىٰ عامة السلف من أهل العلم بالتأويل[(١)].

وهذه الفطرة وهي: معرفة الله، والإقرار به قد حصلت قبل الولادة لما أخذ الله عليهم الميثاق، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف:١٧٢].

فالميثاق هو إقرار لله بربوبيته.

ولهذا جميع بني آدم مُقِرُّون بالربوبية، شاهدون علىٰ أنفسهم بذلك كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت:٦١].

وقال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥].

وهذا أمر ضروري لهم لا ينفك عنه مخلوق، وهو مما خُلِقُوا عليه

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٠/ ٩٧)، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١٨/ ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١٤/ ٢٥).

وجُبِلُوا عليه[١].

وليس المراد بالفطرة: الإسلام الشرعي؛ لأن الله يقول: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل:٧٨]، لكن فطرته مقتضية لدين الإسلام[٢].

ومن أهل العلم من ذهب إلىٰ أن الفطرة ترجع إلىٰ علم الله السابق بما صائر إليه العبد، فأهل السعادة فُطِرُوا علىٰ السعادة، وأهل الشقاوة فُطِرُوا علىٰ الشقاوة.

فالفطرة هي البداءة التي ابتدأهم الله عليها، أي: علىٰ ما فطر الله عليه خلقه من أنه ابتدأهم للحياة والموت والسعادة والشقاء، وإلىٰ ما يصيرون إليه عند البلوغ[٣].

وإنما فسر ذلك من فسر من السلف؛ لأن القدرية كانوا يحتجون بحديث الفطرة علىٰ أن الكفر والمعاصي ليس بقدر الله، بل مما فعله الناس، لأن كل مولود يولد علىٰ الفطرة، وكفره بعد ذلك بفعله، أو بفعل الناس[٤].

ويرد هذا القول: قوله ﷺ: «**فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**»[٥].

---

(١) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٣٨٨).

(٢) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٣٨٣).

(٣) ينظر: «تفسير القرطبي» (١٤/ ٢٥).

(٤) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٣٦٢).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٥٨)، ومسلم في صحيحه (٢٦٥٨).

إذ إن هذه الجملة فيها دلالة علىٰ أنهم ولدوا علىٰ فطرة الإسلام، ثم بعد ذلك حصل لهم تغيير لهذه الفطرة.

أيضًا قوله ﷺ: «كما تُنتَجُ البهيمَةُ بهيمَةً جمعَاءَ هل تُحِسُّونَ فيها مِنْ جَدعَاء؟»[١].

فالبهيمة أول ما تولد تولد سليمة من الجدع، ثم يجدعها الناس، وكذلك المولود يولد سليمًا، ثم يفسده أبواه.

كما يرده أيضًا: قول النبي ﷺ: «**قال الله تعالىٰ: وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم**»[٢].

فقد نص النبي ﷺ أن الله خلق العباد حنفاء، والحنيف هو: المائل إلىٰ الدين المستقيم[٣]، وقد جاء عند الطبراني: «**إن الله ﷻ خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين**»[٤].

فإن قال قائل: ألا يشكل علىٰ التقرير السابق: قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف:٨٠-٨١].

---

(١) التخريج السابق نفسه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٦٥).

(٣) ينظر: «مقاييس اللغة» (٢/ ١١٠).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٦٣).

وعن أبي بن كعب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافرًا، ولو عاش لأرهق أبويه طغيانًا وكفرًا**»(١).

والجواب: لا يشكل؛ لأن قوله: «طبع»؛ أي: طبع في اللوح المحفوظ، الموافق لعلم الله السابق، لا أنه كان كفره موجودًا قبل أن يولد، أو حال ولادته، فهو مولود علىٰ الفطرة السليمة، ثم إنه بعد ذلك ستتغير هذه الفطرة فيكفر.

وليس المراد بالطبع هنا: الطبع علىٰ قلوب الكفار؛ لأن هذا الطبع لا يكون قديمًا، وإنما يكون بعد وجود الكفر، كما دلت علىٰ ذلك الأدلة(٢).

فتبين مما سبق أنه لا تعارض بين الفطرة وما قدر له، فما فطر عليه من شقاوة أو سعادة لا ينافي الفطرة؛ ذلك أن الله تعالىٰ قدر الشقاوة والسعادة وكتبها، وقدر أنها تكون بالأسباب التي تحصل بها، كفعل الأبوين.

فتهويد الأبوين وتنصيرهما وتمجيسهما هو مما قدره الله تعالىٰ، فتغيير الفطرة قدر الله إنما يحصل بأسباب(٣).

والحق: أن إضافته للأبوين من جهة السبب، ويضاف إلىٰ الله من جهة الخلق.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٦١).

(٢) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٣٦٣).

(٣) ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٣٦١).

فالأبوان لم يخلقا فيه التهود والتنصر والتمجس، بل هما سبب، وهو إنما تهود أو تنصر أو تمجس باختياره، والله خالق كل شيء.

ولم تستوعب عقول القدرية الفاسدة أنه لا تعارض بين القدر والفطرة، فاحتجوا بالفطرة علىٰ أن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، وأن إرادة العبد فوق إرادة الله سبحانه.

فالله عندهم لم يجعل أحدًا مسلمًا ولا كافرًا، ولكن العبد هو الذي جعل نفسه مسلمًا، أو جعل نفسه كافرًا.

قال القاضي عبد الجبار: «فإن قيل: أليس قد روي عن النبيﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، وإنما أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**».

قلنا: هذا الخبر يدل علىٰ صحة ما نذهب إليه ولا تعلق لكم بهذا الخبر، ففيه أن كل مولود يولد علىٰ الفطرة، ومن مذهبكم أن بعض المولودين يولدون علىٰ الفطرة، والبعض الآخر يولدون علىٰ الكفر، فكيف يصح قولكم ذلك؟

وأيضًا: فيه أن أبويه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، ومن مذهبكم أنه تعالىٰ المتولي كل ذلك، وأنه علىٰ الحقيقة يهوده ويمجسه وينصره.

ثم نقول: إن المراد بالخبر أن أبويه يلقنانه اليهودية والنصرانية والتمجس، لا أنه يصير ذلك»[١].

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٤٨٢-٤٨٣).

وما تقدم في تقرير هذه القاعدة ردٌّ علىٰ زعم المعتزلة.

ومما يجدر التنبيه عليه: أنه ترتب علىٰ مسألة الفطرة مسألة أخرىٰ وهي: حكم أولاد المشركين في الآخرة.

فأولاد المشركين ولدوا علىٰ الفطرة، لكن سبق في علم الله ما كانوا سيفعلون إذا بلغوا، ولهذا لما سُئِل عنهم رسول الله ﷺ قال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[1].

فعلق الحكم بعلم الله السابق، وإذا كان كذلك فالواجب هو التوقف فيهم؛ لعدم علمنا بعلم الله السابق فيهم، وهذا هو الصواب في هذه المسألة.

والذي دلت عليه الأدلة أن علم الله فيهم يظهره الله بامتحانهم يوم القيامة، فمن علم الله منه أنه سيطيعه، وفقه لطاعة أمره يوم القيامة عند الامتحان، ومن لا فلا.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه، أو يُنصرانه، أو يمجسانه، كما تُنتَجُ البهيمة بهيمة جمعاء هل تُحِسُّون فيها من جدعاء؟**». ثم يقول أبو هريرة ﷺ: واقرءوا إن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه.

شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠][(١)].

وجه الدلالة: أن المراد بالفطرة في هذا الحديث هو فطرة الإسلام، وقد أخبر النبي ﷺ أن الأبوين قد يغيران هذه الفطرة، وبتغييرها يحصل ما كتب الله عليه من الشقاء، كما أن البهيمة تولد سليمة ثم يحصل لها الجدع بتقدير الله بعد ذلك.

○○○○○

(١) تقدم تخريجه (ص٢٣٤).

قاعدة: «إثبات تقدير الله للأشياء قبل وقوعها لا ينافي أن يؤمر العبد وينهى»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- لا تعارض بين القدر والشرع.

- متعلق الأمر والنهي فعل العبد، ولا يخرج ذلك عن تقدير الله.

- الله كتب أهل السعادة، ويَسَّرهم لعمل أهل السعادة.

- الله كتب أهل الشقاوة، ويَسَّرهم لعمل أهل الشقاوة.

- جزاء الله جَارٍ علىٰ فعل العبد لا علىٰ قدره.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

لا يمنع من إثبات القدر السابق أن يكون العبد هو المأمور المنهي، فإثبات تقدير الله للأشياء قبل وقوعها لا ينافي أن يُؤمر العبد ويُنهىٰ؛ ذلك أن الله قضىٰ الأمور بأسبابها، فقضىٰ لأهل السعادة أن يعملوا بأسباب السعادة، وقضىٰ لأهل الشقاوة أن يعملوا بأسباب الشقاوة.

ونظير هذا: أن الله إذا قضىٰ لعبد أن يكون له ولد قضاه بسببه، وهو اجتماع الأبوين، وإنزال المني.

فكلٌّ من الأمر وسببه مقدر.

فلا تعارض بين القدر والشرع.

ونكتة القاعدة: أن متعلق الأمر والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته، وهي التي يجازىٰ عليها أو يعاقب، وما يفعله العبد من طاعة أو معصية لا تخرج عن تقدير الله سبحانه.

ولو ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية لارتفعت حقيقة الثواب والعقاب، وكان جزاء الله جاريًا علىٰ قدره لا علىٰ أعمالهم[1].

ثم إن العبد إذا كتب أنه من أهل السعادة فسيوفق لعمل أهل السعادة، فيمتثل الأوامر ويجتنب النواهي، وإذا كتب من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠].

وهذا متعلق بعلم الله السابق، فهو يعلم الأشياء علىٰ ما هي عليه، وكتبها علىٰ وفق علمه سبحانه.

---

(١) ينظر: «شفاء العليل» (١/ ٤١٣).

ومعنىٰ التسيير: نفس إلهام العبد ذلك العمل وتهيئة أسبابه(١).

وفي هذه القاعدة رد علىٰ الإباحية الذين يزعمون أن العارف إذا شهد القدر سقط عنه الملام، فهم يشهدون القدر ولا يفرقون بين المأمور والمحظور، وأهل الطاعة وأهل المعصية.

وهؤلاء شر ممن أثبت الشرع ونفىٰ القدر(٢).

وهم من جنس المشركين الذين يثبتون أصل الربوبية، ويقرون أيضًا بالقدر لكن لا يؤمنون بالشرع، كما قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس:٣١-٣٢].

ومشاهدة القدر وحده دون فرق ممتنع في العقل؛ فإن العطشان يفرق بين الماء والسراب، فيقبل علىٰ الماء دون السراب.

كما فيها ردٌّ أيضًا علىٰ المعتزلة، فهم احتجوا بالشرع علىٰ إبطال القدر.

قال القاضي عبد الجبار: «فلو كانت هذه الأفاعيل الله خلقها لبطل

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٩٨).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٠٠).

الأمر والنهي»[١].

فالمعتزلة دخلت عليهم شبهة الجبرية؛ إذ ظنوا أن العبد لو كان الله هو الذي خلق فعله للزم أن يكون مجبورًا، وإذا كان كذلك فكيف يأمره الله وينهاه؟

فلم يهتدوا إلىٰ الفرق بين كون الفعل مخلوقًا لله، وهو كسب من العبد، وأن لهم قدرة ومشيئة وهي داخلة تحت قدرة الله ومشيئته، كما تقدم تقرير ذلك.

فالأمر متوجه علىٰ ما هو داخل تحت قدرة العبد واختياره.

وأصل ضلال الفرق المنحرفة: عدم الجمع بين القدر والشرع.

ولهذا انقسموا باعتبار عدم جمعهم بين الشرع والقدر إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: المجوسية، وهم الذي كذبوا بالقدر، وصدقوا الشرع، وظنوا أنه لا يتم التصديق بالقدر إلا إذا كذبوا بالشرع، وهؤلاء هم المعتزلة.

الثاني: المشركية، وهم الذي كذبوا بالشرع، وصدقوا القدر، وظنوا أنه لا يتم التصديق بالشرع إلا إذا كذبوا بالقدر، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

الثالث: الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضًا

(١) «المختصر في أصول الدين» (ص٣٥١).

من الرب ﷻ، وطعنوا في حكمته وعدله[١].

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١٤٨].

فقد أنكر الله علىٰ المشركين الذين احتجوا بالقدر علىٰ إبطال الشرع.

وعن حسين بن علي: أن علي بن أبي طالب أخبره أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النبي ﵇ ليلة فقال: «**ألا تصليان؟** فقلت: يا رسول الله أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف حين قلنا ذلك ولم يرجع إليَّ شيئًا، ثم سمعته وهو مُوَلٍّ يضرب فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:٥٤]»[٢].

فهذا الحديث نَصٌّ في ذم من عارض الأمر بالقدر؛ فإن قوله: «أنفسنا بيد الله». استناد إلىٰ القدر في ترك امتثال الأمر[٣]، وذم المعارضة يدل علىٰ أنه لا تعارض أصلًا بين القدر والشرع.

(١) ينظر: «التدمرية» (ص٢٠٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١١١).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٧)، ومسلم في صحيحه (٧٧٥).
(٣) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٢٤٤).

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن أبي عطية قال: دخلت أنا ومسروق علىٰ عائشة رضي الله عنها، فذكرنا لها قول عبد الله بن مسعود: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»، فقالت عائشة رضي الله عنها: يرحم الله أبا عبد الرحمن حدثكم أول الحديث، ولم تسألوه عن آخره، وسأحدثكم عن ذلك: «**إن الله تعالىٰ إذا أراد بعبد خيرًا قيض له قبل موته ملكًا يسدده ويبشره، حتىٰ يموت وهو علىٰ خير ما كان، ويقول الناس: مات فلان علىٰ خير ما كان، فإذا حضر ورأىٰ ثوابه من الجنة، فجعل يتهوع نفسه، وَدَّ لو خرجت نفسه، فذلك حين أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، وإذا أراد الله بعبد شرًّا قيض له شيطانًا قبل موته بعام، فجعل يفتنه ويضله حتىٰ يموت علىٰ شر ما كان، ويقول الناس: مات فلان علىٰ شر ما كان، فإذا حضر ورأىٰ منزله من النار، فجعل يبتلع نفسه أن تخرج، هناك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه**»، قال: فأتيت عائشة، فقلت: يا أم المؤمنين، سمعت أبا هريرة يذكر عن رسول الله ﷺ حديثًا إن كان كذلك، فقد هلكنا، فقالت: إن الهالك من هلك بقول رسول الله ﷺ، وما ذاك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله،**

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٩٦٦).

كره الله لقاءه. وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت، فقالت: قد قاله رسول الله ﷺ، وليس بالذي تذهب إليه، ولكن إذا شخص البصر، وحشرج الصدر، واقشعر الجلد، وتشنجت الأصابع، فعند ذلك من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه»(١).

فقد ذكرت عائشة أن الله يسدده للعمل بالشرع حتىٰ يكون موافقًا للقدر، وهذا يدل علىٰ أنها تقرر أنه لا تنافي بين الشرع والقدر.

وقال مطرف بن عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله ما وكلوا القدر وقد أمروا، وإليه يصيرون»(٢).

وقال حماد بن زيد: قلت لداود بن أبي هند: ما قلت في القدر؟ قال: «أقول ما قال مطرف: لم نوكل إلىٰ القدر، وإليه نصير»(٣).

فقد نهىٰ الأئمة أن نتكل علىٰ القدر وندع العمل؛ وذلك أن القدر لا ينافي العمل، لأن العمل من جملة المقدور، فمن ترك العمل كان من أهل الشقاوة الذين يُسِّروا لعمل أهل الشقاوة.

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويؤمنون بالقدر إيمان من علم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٨٥).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٣/ ١٠٠٩).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١٩٧).

أنه مغلوب علىٰ أمره، فلم يبطيهم الإيمان بالقدر عن عبادته»[١].

فقد بيَّن أن أئمة السلف يؤمنون بالقدر، ومع إيمانهم بالقدر يعبدون الله، وهذا يدل علىٰ نفي التعارض بين الإيمان بالقدر وبين عبادة الله سبحانه.



(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٥٠).

ويندرج تحت هذه القاعدة:

قاعدة: «لا يؤمر العبد بما عجز عنه، ويؤمر بما اشتغل بضده»

المعنىٰ الإجمالي:

فالعبد لا يؤمر بما يعجز عنه، سواء عجز عنه لوجود ضده كأن يؤمر المقعد بالقيام، أو الأعمىٰ بالكتابة، ونحو ذلك، أو لم يكن داخلًا تحت قدرته أصلًا، كأمره بجعل الشمس تزول؛ لكي يصلي الظهر، ونحو ذلك.

فهذا كله لا يؤمر به؛ لعدم قدرته عليه.

وإنما يؤمر بما اشتغل بضده، كأمر القاعد بالقيام، والكافر بالإيمان.

فهذا يؤمر به؛ لكونه قادرًا عليه[1].

فإن قيل: هل يسمىٰ هذا تكليفًا بما لا يُطَاق؛ لكونه تكليفًا بما انتفت فيه القدرة المقرونة للفعل؟

والجواب: لا يسمىٰ بذلك؛ لأن العبد يمكنه أن يترك ذلك الضد المخالف للمأمور، ويفعل الضد المأمور به[2].

(١) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ٥٢-٥٣).

(٢) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ١٠٤).

ولا يشكل علىٰ ما تقدم تقريره: قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢].

فليس في الآية أمر العاجز بما يطلب منه فعله، وإنما هو أمر تعجيز علىٰ وجه العقوبة لهم لتركهم السجود وهو سالمون، فعاقبهم علىٰ ترك العبادة حال قدرتهم[(١)].

وهاهنا سؤال مهم، وهو: هل يكلف الله العبد بما لا يطيق؟

والجواب: لا يجوز إطلاق هذا ولا نفيه؛ لاحتماله حقًّا وباطلًا.

والتفصيل الصحيح أن يقال: تكليف ما لا يطاق لعجز العبد عنه لا يجوز، وأما ما يقال إنه لا يطاق للاشتغال بضده فيجوز تكليفه[(٢)].

والأشاعرة أدخلوا في لفظ (ما لا يُطاق) أمورًا:

الأول: كل فعل؛ لكون القدرة عندهم لا تكون إلا مع الفعل، فقبل الفعل لا يكون العبد قادرًا علىٰ الفعل.

وهذا اتفق الناس علىٰ جواز التكليف به، ولا يسلم للأشاعرة أنه يدخل في لفظ ما لا يطاق، لكن إدخالهم هذا بنوه علىٰ أصل فاسد، وهو أن القدرة لا تكون إلا مع الفعل.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٠٢).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٦٩).

الثاني: خلاف المعلوم -أي: معلوم الله- كإيمان الكافر الذي علم الله أنه لا يؤمن .

وهذا في مقدور العبد لكنه لا يقع؛ لعلم الله أزلًا أنه لا يؤمن، مع كون العبد مستطيع الإيمان.

الثالث: المعجوز عنه.

الرابع: الممتنع لذاته.

فالأشاعرة لما كان مذهبهم أن العبد لا يكون قادرًا إلا حين الفعل؛ كان كل مُكَلَّف حين التكليف قد كُلِّف ما لا يطيقه، وإن كان قد يطيقه حين الفعل بقدرة يخلقها الله له وقت الفعل[1] .

قال الآمدي: «نقل عن الشيخ أبي الحسن الأشعري في بعض الأقوال أنه قال: لا يجوز التكليف بالمحال: كالجمع بين الضدين، والأمر بما هو ممنوع منه: كأمر الزَّمِن بالقيام، ونحوه، والذي إليه ميله في أكثر أقواله: الجواز، وهو لازم علىٰ مذهبه، ضرورة اعتقاده: أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، مع تقدم التكليف بالفعل علىٰ الفعل، وأن القدرة الحادثة غير مؤثرة في إيجاد الفعل، فيكون العبد مكلفًا بفعل غيره، وإلىٰ هذا مال أكثر أصحابه»[2] .

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٧٠-٤٧١).

(٢) «أبكار الأفكار» (٢/ ١٧٥).

وقد زعم الرازي وغيره أن الممتنع لذاته يؤمر العبد به، وزعموا أن تكليف أبي لهب من هذا الباب، حيث كلف أن يصدق بالأخبار التي من جملتها الخبر بأنه لن يؤمن[1].

وقد أبعدوا النجعة، فليس تكليف أبي لهب من الممتنع لذاته؛ إذ إنه أُمر بتصديق الرسول في كل ما بلغ، وهذا التصديق لا يصدر منه.

فهو أمر بإيمان مطلق يقدر عليه، وجاءت النصوص أنه مع ذلك لن يفعل ذلك المقدور عليه، ولم تأت بأنه مأمور أن يصدق في هذا وهذا في حال واحدة، لكن الواجب عليه هو التصديق المطلق، ولو وقع منه التصديق المطلق لم تأت النصوص بأنه لن يؤمن، بل هذا الخبر إنما وقع لما علم الله أنه لا يقع منه التصديق المطلق.

ومما ينبغي أن يُعلَم: أن ما اتفق الناس علىٰ أنه غير مقدور للعبد وتنازعوا في جواز التكليف به نوعان:

أحدهما: ما هو ممتنع عادة؛ كالمشي علىٰ الوجه، والطيران، ونحو ذلك.

والثاني: ما هو ممتنع في نفسه، كالجمع بين الضدين، فهذا قد اتفق حملة الشريعة علىٰ أنه ليس بواقع في الشريعة.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٠٢).

وحكىٰ الإجماع علىٰ ذلك غير واحد[١].

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

عن عمران بن حصين ﷺ قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي عن الصلاة فقال: «**صلِّ قائمًا؛ فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلىٰ جنب**»[٢].

فالنبي ﷺ لم يأمر عمران بما عجز عنه، فدل ذلك علىٰ أن الشارع لا يأمر العباد بما عجز عنه.

وقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [النساء:٤٧].

فقد أمر الله أهل الكتاب أن يؤمنوا، مع أنهم كانوا مشتغلين بضده، فدل ذلك علىٰ أن العبد يؤمر بما اشتغل بضده.

وقال تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ﴾ [البقرة:٢٨٦].

فقد تضمنت هذه الآية أن جميع ما كلف الله به عباده فهم قادرون عليه، وأنه لم يكلفهم ما يعجزون عنه.

---

(١) ينظر: «مختصر الفتاوىٰ المصرية» (ص٢٤٤).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٦٢).

أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن السدي في قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ **قال:** «وسعها: طاقتها، وكان حديث النفس مما لم يطيقوا»(١).

وقال الطبري في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾: «فإن قال لنا قائل: ما وجه دخول: «مِن» في قوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ولم يقل: «ومن يعمل الصالحات؟».

قيل: لدخولها وجهان:

أحدهما: أن يكون الله قد علم أن عبادَه المؤمنين لن يُطيقوا أن يعملوا جميع الأعمال الصالحات، فأوجب وَعده لمن عمل ما أطاق منها، ولم يحرمه من فضله بسبب ما عجزتْ عن عمله منها قوَّته.

والآخر منهما: أن يكون -تعالىٰ ذكره- أوجب وعدَه لمن اجتنب الكبائر وأدَّىٰ الفرائض، وإن قصر في بعض الواجب له عليه، تفضلًا منه علىٰ عباده المؤمنين، إذ كان الفضل به أولىٰ، والصفح عن أهل الإيمان به أحرَىٰ»(٢).

فقد بيَّن الأئمة أن الله لا يكلف نفسًا فوق طاقتها، وما عجزت عنه يدخل تحت النفي كحديث النفس، أو فعل جميع الأعمال الصالحة، بخلاف ما اشتغلت بضده.

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٦/ ١٣٠).

(٢) «تفسير الطبري» (٩/ ٢٤٩).

قاعدة: «ما قدره الله في الدنيا والآخرة موقوف على الأسباب المحصلة له»

أولًا: المسائل الجزئية المندرجة تحت هذه القاعدة.

من تلك المسائل:

- الله ربط الأسباب بمسبباتها.

- المقدر لا يحصل إلا بوجود سببه.

- لا تعارض بين القدر والأسباب؛ لأن الأسباب لا تخرج عن تقدير الله سبحانه.

- ما قدره الله في الدنيا موقوف علىٰ أسباب.

- ما قدره الله في الآخرة موقوف علىٰ أسباب.

ثانيًا: المعنىٰ الإجمالي:

ما قدره الله سبحانه للعبد إنما قدره له بأسباب، والله خالق السبب والمسبب، وقد ربط الله الأسباب بمسبباتها شرعًا وقدرًا.

فجميع ما يخلقه الله ويقدره إنما يقدره بسبب، لكن من الأسباب ما

يخرج عن قدرة العبد، ومنها ما يكون مقدورًا للعبد، ومن الأسباب ما يفعله العبد، ومنها ما لا يفعله.

فالموجودات كلها أسباب ومسببات، والشرع كله أسباب ومسببات، والمقادير أسباب ومسببات، فالأسباب محل الشرع والقدر[١].

ومن هنا قال الحسن البصري: «إنه من يكفر بالقدر فقد كفر بالإسلام»[٢].

وتأثير الأسباب في المسببات ليس من باب الانفراد بالابتداع، وإنما هو من باب أن خروج المسبب من العدم إلىٰ الوجود كان بتوسط السبب المخلوق المحدث.

وبالتالي فإضافة المسبب إلىٰ السبب ليس من الشرك، بل الله هو الذي خلق السبب والمسبب، لكن من حكمته مع كمال غناه ربط السبب بالمسبب.

وهذه نكتة مهمة بسبب عدم فهمها وتصورها حصل الخلل للقدرية والجبرية.

وإذا كان ذلك كذلك فلا تعارض بين القدر والأسباب؛ إذ لا تخرج الأسباب عن تقدير الله سبحانه.

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٥٣٤).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١٩٣).

وبهذه القاعدة يُعلَم أن المقدر إنما قدر بالسبب، فلا يحصل إلا بوجود سببه.

فالولد قدر الله أنه لا يكون إلا بالوطء فلا يحصل إلا كذلك، فمن أراد أن يكون له ولد من غير هذا السبب فهو يطلب ما لا يكون.

وجميع الأسباب قد سبق بها علم الله وكتبها في اللوح المحفوظ.

فالله سبحانه قد علم أن الشيء إنما يكون بما يخلقه الله من أسباب، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ.

فالسابق في علم الله ليس وجود المقدر وحده، وإنما وجوده بسببه، والمكتوب هو المقدر بسببه، فمثلًا المكتوب أن هذا العبد يكون من أهل السعادة لما يسر له من أهل السعادة، فليس المكتوب أحدهما دون الآخر(١).

وقد فطر الله سبحانه عباده علىٰ الحرص علىٰ الأسباب.

وبهذا يظهر خطأ من زعم أن الله إذا قضىٰ بالشبع فإنه يحصل من غير أكل، وإذا قضىٰ الولد فإنه يحصل من غير جماع.

ومنهم من زاد في الضلال فترك الدعاء والتوكل، والله المستعان.

قال ابن عباس: «الحذر لا يغني من القدر، ولكن الدعاء يدفع القدر»(٢).

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٢٧٧-٢٨٤).

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٧١).

ومما يتعلق بهذه القاعدة: مسألة الثواب والعقاب، فالله ربط الثواب والعقاب بالأعمال ربط السبب بالمسبب، كما قال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف:٧٢].

وخالف في هذا الجبرية، فإنهم ينفون تأثير السبب في المسبب، ويرون أن حصول المسبب عند السبب لا به، فيرجع إلىٰ ما جرىٰ في العادة أنه بالاقتران يحصل المسبب.

قال الغزالي: «فإن الهلاك بالتردية لكن عند وجود البئر فما يحصل الهلاك عنده لا به يسمىٰ سببًا»[١].

فالله عندهم جعل السبب علامة، وإنما المؤثر هو الله.

ثالثًا: الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-٧].

فقد أخبر الله أن ما قدر إنما قدر بسبب، فمن كان من أهل السعادة يسر لعمل أهل السعادة؛ لأنه قدر أن يكون من أهل السعادة بالأسباب، ولها ييسر.

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل:٦٥].

---

(١) «المستصفىٰ» للغزالي (١/ ١٧٧).

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية:٥].

فقد أخبر الله أن إحياء الأرض بالنبات إنما يكون بنزول الأمطار، فنزول الأمطار سبب لإحياء الأرض بالنبات، وهذا دليل علىٰ أن ما قدره الله في الدنيا والآخرة موقوف علىٰ الأسباب المحصلة له.

وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢].

وقال تعالىٰ: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ﴾ [الحاقة: ٢٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان:١٢].

فقد ربط الله دخول الجنة بوجود الأسباب.

وعن أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب -رضي الله تعالىٰ عنه-: «يا رسول الله، نعمل في شيء نأتنفه أم في شيء قد فرغ منه؟ قال: **بل في شيء قد فرغ منه**. قال: ففيم العمل؟ قال: **يا عمر، لا يدرك ذاك إلا بالعمل**. قال: إذن نجتهد يا رسول الله»[1].

فقد بين النبيﷺ أن العبد لا يدرك ما كتب له إلا بالعمل، فجعل العمل

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١/ ٣١٢).

سببًا لإدراك المكتوب، وهذا يدل علىٰ أن الله ربط الأسباب بمسبباتها.

رابعًا: أقوال أهل الأثر من السلف في تقرير هذه القاعدة:

عن جابر: أن سراقة بن جعشم قال: «يا رسول الله، أخبرنا عن أمرنا كأنا ننظر إليه، أبما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير، أو بما يستأنف؟ قال: **لا، بل بما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير**. قال: ففيم العمل إذن؟ قال: **اعملوا فكل ميسر**.

قال سراقة: فلا أكون أبدًا أشد اجتهادًا في العمل مني الآن»[(١)].

لما أخبر النبي ﷺ أن الله ربط ما كتب علىٰ الإنسان من الشقاوة والسعادة بالعمل، فمن كان من أهل السعادة يسر لعملهم، أيقن الصحابي الجليل هذه الحقيقة، وأخبر عن نفسه أنه سيكون أشد اجتهادًا في العمل، وهذا يدل علىٰ أن ما قدره الله مربوط بالأسباب.

وقال ابن عباس في قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف:٨٤]: «علمًا»[(٢)].

فقد بين الصحابي الجليل أن العلم سبب يتوصل به إلىٰ ما يريد.

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني ما يتسبب إليه وهو العلم به»[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٩).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٨/ ٩٤).

(٣) «تفسير الطبري» (١٨/ ٩٤).

وقال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن العباد يستطيعون ويعملون ويُجزون بما يكسبون»[1].

فقد بَيَّن ابن قتيبة أن العباد لهم قدرة علىٰ أفعالهم، وربط الجزاء بالعمل، ربط السبب بالمسبب، وهذا تقرير منه لما تضمنته هذه القاعدة.

❍❍❍❍❍

(١) «الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية» (ص٣٥).

ويندرج تحت هذه القاعدة:

قاعدة: «كل سبب فهو موقوف على وجود أسباب أخرى وانتفاء الموانع»

المعنىٰ الإجمالي:

مجرد السبب لا يكفي وحده في حصول المسبب، بل لابد معه من سبب آخر يشاركه ولابد له من معارض يمنعه، فلا يتم أثر السبب إلا بأن يخلق الله السبب الآخر ويزيل الموانع، فالأسباب ليست هي المبدعة وحدها، ومن اعتقد ذلك فقد أثبت شريكًا مع الله سبحانه[1].

فالمطر مثلًا إذا نزل وبذر الحب لم يكن وحده كافيًا في حصول النبات، بل لابد معه من أسباب أخر كريح، ولابد أيضًا معه من انتفاء الموانع.

وكل ذلك بقضاء الله وقدره.

وكذلك أمر الآخرة فإنه ليس بمجرد العمل ينال الإنسان الجنة، بل لابد من عفو الله وفضله[2].

فتلخص مما سبق: أن كل سبب له شريك وضد.

---

(١) ينظر: «منهاج السنة» (٣/ ١٣).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٦٧).

فإن لم يعاونه شريكه ولم يصرف عنه ضده لم يحصل سببه(١).

قال مطرف: «نظرت في بدء الأمر ممن هو فإذا هو من الله، ونظرت علىٰ من تمامه فإذا تمامه علىٰ الله، ونظرت ما ملاكه فإذا ملاكه الدعاء»(٢).

فقد بيَّن أن تمام الأمر من الله، فالسبب وحده لا يكفي، بل لابد من وجود أسباب أخرىٰ معه، وانتفاء المانع، وكل ذلك إنما يتم بأمر الله سبحانه.

وخالف في هذا القدرية؛ فإنهم يرون أن السبب يوجب المسبب إذا كان المحل محتملًا له.

قال القاضي عبد الجبار: «إن السبب إنما يوجب المسبب متىٰ كان المحل محتملًا لها»(٣).

○○○○○

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٧٠).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١٩٥).

(٣) «المغني» (٩/ ٣٣).

فهرس الموضوعات

ooooo

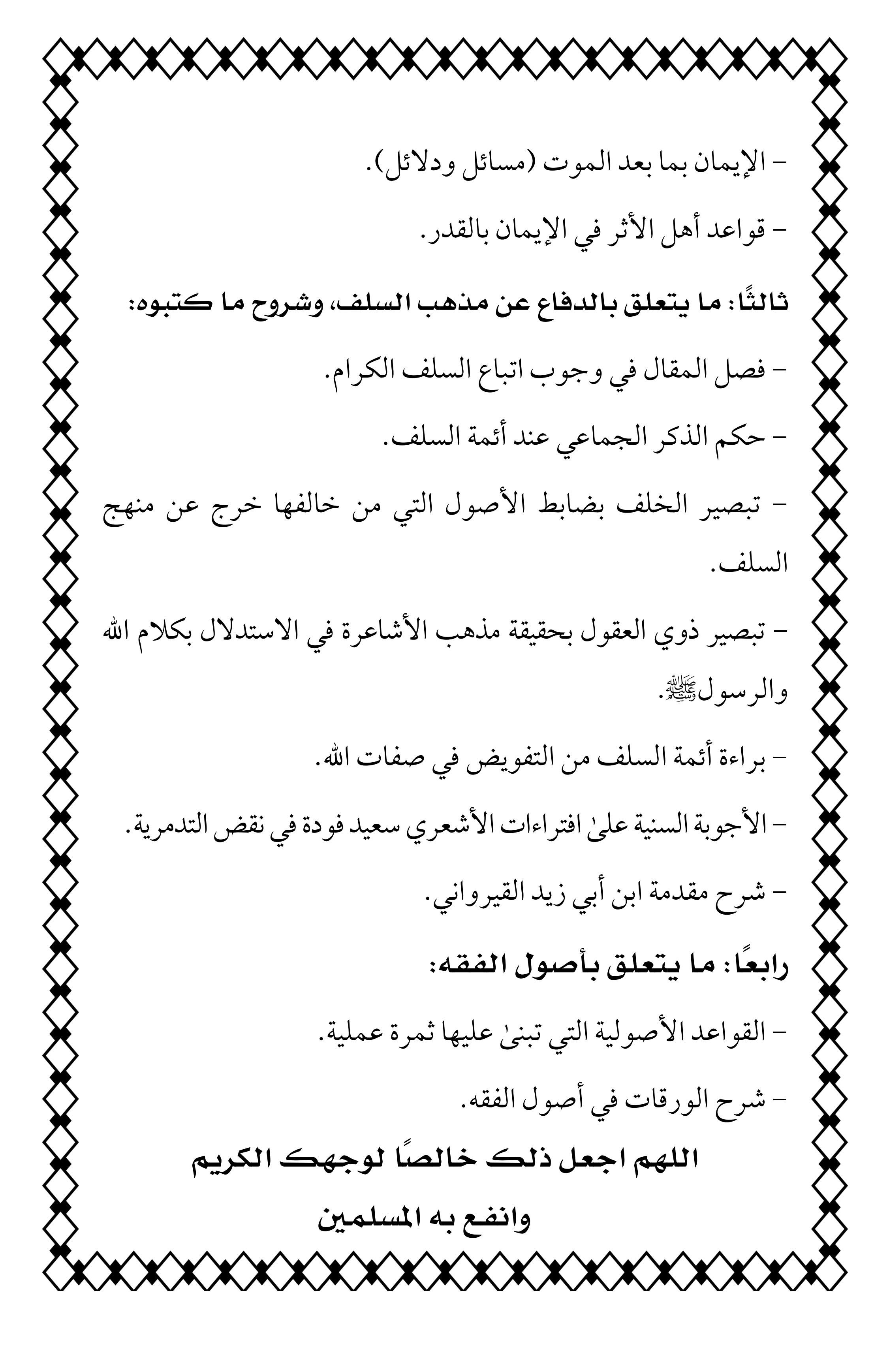
من إصدارات المؤلف

أولاً: ما يتعلق بالإيمان بالله:

- تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد.
- حكم الصلاة في المقبرة لغير قصد التعظيم.
- أسئلة مهمة متعلقة بالشرك الأصغر والجواب عنها.
- القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية.
- موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.
- شرح قواعد الأسماء والصفات.
- شرح ضوابط الصفات.
- تحقيق معنىٰ الصورة في قولهﷺ: «**خلق الله آدم علىٰ صورته**».
- أثر الإيمان بصفات الله في سلوك العبد.

ثانيًا: ما يتعلق ببقية أركان الإيمان:

- حقيقة الملائكة.
- الإيمان بالكتب بين إثبات السلف وتعطيل أهل الكلام.
- المباحث العقدية المتعلقة بالإيمان بالرسل.



- الإيمان بما بعد الموت (مسائل ودلائل).

- قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر.

ثالثًا: ما يتعلق بالدفاع عن مذهب السلف، وشروح ما كتبوه:

- فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام.

- حكم الذكر الجماعي عند أئمة السلف.

- تبصير الخلف بضابط الأصول التي من خالفها خرج عن منهج السلف.

- تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ.

- براءة أئمة السلف من التفويض في صفات الله.

- الأجوبة السنية علىٰ افتراءات الأشعري سعيد فودة في نقض التدمرية.

- شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني.

رابعًا: ما يتعلق بأصول الفقه:

- القواعد الأصولية التي تبنىٰ عليها ثمرة عملية.

- شرح الورقات في أصول الفقه.

اللهم اجعل ذلك خالصًا لوجهك الكريم

وانفع به المسلمين